المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

Conseil de la Concurrence

التقرير السنوي

2023

مجلس المنافسة

التقرير السنوي 2023

مجلس المنافسة

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

التقرير السنوي برسم سنة 2023

مرفوع إلى

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من لدن

أحمد رحو

رئيس مجلس المنافسة

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (الموافق لـ 30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 41.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.60 بتاريخ 30 ربيع الآخر 1444 (الموافق لـ 25 نونبر 2022)، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2023، كما صادقت عليه هيئة المجلس في اجتماعها المنعقد يوم 21 ذو القعدة 1445 الموافق لـ 30 ماي 2024.

مولاي صاحب الجلالة،

أبان النشاط الاقتصادي العالمي، خلال سنة 2023، عن صمود نسبي بالرغم من تصاعد النزاعات الجيو-سياسية وارتفاع تكلفة المعيشة.

وحقق النمو الاقتصادي العالمي مستويات إيجابية وذلك رغم التباطؤ الطفيف الذي عرفته سنة 2023. فوفقا لمعطيات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2024، تراجع النمو من 3,5 في المائة سنة 2022 إلى 3,2 سنة 2023، مسجلا بذلك مستوى أقل من المتوسط التاريخي المسجل خلال الفترة ما بين 2000 و2019.

ويعزى هذا النمو بالأساس إلى قوة الاستهلاك، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من البلدان الناشئة مثل الصين والهند، في الوقت الذي لوحظت فيه فوارق إقليمية، حيث سجل الناتج الداخلي الإجمالي بمنطقة الأورو شبه ركود خلال سنة 2023.

وتعتبر السياسات النقدية المتشددة والمستويات المرتفعة من المديونية العمومية، من أهم العوامل التي أثرت بشكل ملحوظ على النشاط الاقتصادي العالمي.

موازاة مع ذلك، أرخت التحديات ذات الصلة بالتفكك الجيو-اقتصادي وقطبية للمبادلات الاقتصادية وكذا المخاطر المرتبطة بالحركة التجارية عبر قناة السويس بظلالها على المبادلات التجارية العالمية.

وانخرط التضخم في منحى تنازلي بعد تسجيله خلال سنة 2022 لمستويات قياسية منذ اندلاع أزمة كوفيد19-. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى تدابير تشديد السياسة النقدية التي نهجتها البنوك المركزية، وانخفاض أسعار أهم المواد الأولية وكذا تكلفة الوسائل اللوجستية.

وشكل تشديد شروط منح القروض، والناجم عن تدابير السياسة النقدية في أغلبية البلدان، ضغطا على أسواق العقار والاستثمار والنشاط الاقتصادي بشكل عام، خصوصا في البلدان التي تكون فيها قروض الرهن العقاري ذات أسعار الفائدة المتغيرة شائعة.

وتراجعت أسعار المنتجات الأساسية بشدة، لاسيما المنتجات الطاقية كالنفط والغاز الطبيعي، وذلك بعد تسجيلها زيادات قياسية خلال سنة 2022، مما انعكس مباشرة على

التضخم الأساسي. وفي 2023، انخفض سعر برميل برنت بنسبة 17,2 في المائة، وسعر الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 67,5 في المائة.

في هذا الصدد، ارتكزت جهود السلطات العمومية في سنة 2023 بالأساس على نهج مزيج من السياسات، يرتكز على اعتماد سياسات نقدية تقييدية تروم استعادة التضخم لمستوياته المسجلة قبل الجائحة وإلى تقريبها تدريجيا من أهداف البنوك المركزية. وصاحبت هذه الجهود سياسة ميزانياتية تقييدية على العموم ترتكز على تخفيض مساعدات الدولة، وذلك في ظل استمرار تصاعد الدين العمومي.

وهكذا، أبقت معظم البنوك المركزية في سنة 2023 على أسعار الفائدة الرئيسية أو رفعتها إلى مستويات كبيرة، بالرغم من انخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع اضطرابات سلاسل التموين. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، يُرتقب أن يمتد هذا التوجه التقييدي للسياسة النقدية إلى غاية سنة 2025.

وقد تباينت المسارات المتبعة من لدن البنوك المركزية حسب السياق الماكرو-اقتصادي الوطني. وهكذا، أبقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على أسعار فائدة مرتفعة بهدف كبح الضغوطات التضخمية المتواصلة، في الوقت الذي خفضت الصين أسعار الفائدة استجابة لمرحلة اتسمت بشبه انخفاض للتضخم خلال سنة 2023. وأبقت اليابان على أسعار فائدة سلبية وتقترب من الصفر بغية تحفيز النمو ومواجهة تباطؤ الطلب الداخلي.

وخلفت توجهات السياسة الميزانيتية تداعيات بارزة على النشاط الاقتصادي العالمي. حيث أفضت إلى تفاقم التفاوتات بين الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. وأدى السحب التدريجي لتدابير دعم الميزانية إلى انكماش طفيف للنمو وذلك في ظل سياق مطبوع بارتفاع الديون.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل المنحى التوسعي لسياسة الميزانيتية واقترُن بنسبة عجز مرتفعة، بينما حرص الاتحاد الأوروبي على تخفيض نسبة العجز. من جهتها، نهجت أغلبية البلدان الناشئة سياسة ميزانياتية محايدة نسبيا.

وبهدف إعادة تشكيل هامش التحكم في الميزانية ووقف المنحى التصاعدي للديون، بذلت بلدان كثيرة جهودا لتدعيم الميزانية بالرغم من أن هذه الجهود قد تفضي إلى تباطؤ النمو على المدى القصير.

وظهر تنسيق السياسات الميزانياتية والنقدية، خلال سنة 2023، كضرورة ملحة بالرغم من ضعف هذا التنسيق. وبوشرت إصلاحات على مستوى قواعد إعداد الميزانية، خاصة في أوروبا التي علقت العمل بميثاق الاستقرار والنمو بهدف مواجهة للتحديات الاقتصادية.

كما تم اتخاذ مبادرات لتعزيز الصمود الطاقي، تجسدت بالخصوص في اعتماد خطة استبدال الوقود الأحفوري الروسي بالاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "RePowerEU". غير أنها طرحت إشكاليات تتعلق بالمنافسة بين الدول الأعضاء وبتفكك السوق الأوروبية.

وعلاقة بسياسة المنافسة، جاءت القضايا ذات الصلة بالاستدامة والتكنولوجيا الرقمية في صدارة النقاش، وذلك على غرار ما حدث خلال السنة الماضية.

في الواقع، اصطدمت الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بسلسلة من التحديات في مجال سياسة المنافسة سواء على المدى القصير أو الطويل. وهمت بالخصوص تنامي قوة الأسواق الرقمية، واستعجالية مكافحة التغير المناخي، والتحكم في التضخم ومحاربة الممارسات الانتهازية، فضلا عن مسألة الإعفاءات المرتبطة بمساعدات الدولة؛ كل ذلك في سياق اتسم بتصاعد السياسة الحمائية.

في هذا الإطار، عمل الاتحاد الأوروبي على تنزيل قانون السوق الرقمية (Digital Market Act) بهدف ضبط سلوك عمالقة الشبكة العنكبوتية وتعزيز شروط المنافسة. كما تم وضع حد للإطار المؤقت الهادف إلى تخفيف قواعد المنافسة استجابة لجائحة كوفيد-19، وكذا التعجيل بمراجعة هذه القواعد ردا على النزاع في أوكرانيا وخطة الاستثمار البيئي الأمريكية.

وعلى صعيد مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، انصب تدخل سلطات المنافسة في سنة 2023 على اتجاهين رئيسيين. تمثل الأول في تنامي المراقبة البعدية للتركيزات الاقتصادية، ذلك أن المقاربة التقليدية، القائمة على الدراسة المسبقة للمشاريع، قد تكون محدودة أحيانا في تقييم تداعيات المعاملات على المدى البعيد. وتجسد الثاني في اعتماد نهج أكثر احترازية عند دراسة المشاريع، مما يترتب عنه آجال أطول. ويشمل ذلك بالخصوص العمليات المعقدة أو العمليات التي تستهدف بعض القطاعات كالتكنولوجيا.

وفي دجنبر 2023، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية صيغة منقحة للمبادئ التوجيهية. وتأتي هذه الصيغة في سياق تعزيز المراقبة البعدية، بما في ذلك معالجة التركيزات المفترسة وتركيزات التجميع.

ويُستفاد من تطور عمليات التركيز الاقتصادي أن الصفقات تراجعت إلى حد كبير خلال سنة 2023، مسجلة أدنى مستوياتها من حيث القيمة طيلة عقد من الزمن. وبقي المقتنون المؤسساتيون على الهامش، فيما تعرقلت المفاوضات بسبب إشارات ماكرو-اقتصادية متباينة ومخاطر جيو-سياسية، إضافة إلى خلافات ملحة بشأن التقييمات.

وتتعدد العوامل المفسرة لحالة الشك المحيطة بعمليات التركيز الاقتصادي. في هذا الصدد، دفع التضخم العالمي، الذي استمر في الارتفاع في معظم فترات السنة، بالبنوك المركزية إلى الإبقاء على أسعار فائدة رئيسية مرتفعة، مما رفع من تكاليف الاقتراض بالنسبة الجهات المقتنية. وتفاقمت هذه الوضعية بفعل التوترات في أسواق الأسهم وبعض العوامل الجيو-سياسية.

وفي المجال القطاعي، سجلت عمليات التركيز الاقتصادي تغييرات ملحوظة. واستحوذ قطاع الطاقة على الصفقات بقيمة إجمالية وصلت إلى 704 مليار دولار، منها ثلاثة من أصل عشر صفقات ضخمة أُنجزت خلال سنة 2023، بنسبة تقارب 23 في المائة من الصفقات المنجزة.

وبالرغم من السياق العام القاتم، أبان قطاع الطاقة عن صمود كبير، مسجلا أعلى التقييمات الإجمالية منذ سنة 2016. وتعزى دينامية القطاع إلى الانتقال إلى طاقات أكثر استدامة وإلى عمليات تخليص الصناعة من الكربون، كاستجابة للتحديات المناخية المتزايدة.

بالمقابل، تراجعت قيمة عمليات التركيز في مجال التكنولوجيا، متأثرة بتباطؤ الطلب على التكنولوجيا الرقمية التي شهدت تطورا هاما منذ اندلاع جائحة كوفيد19-، وبتقييمات محبطة لأسواق الأسهم، وبتنامي اليقضة التنظيمية على عمل شراكات التكنولوجيا الكبرى. بيد أن هذا القطاع يستمر في احتلال المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات والمرتبة الثانية من حيث قيمتها.

ومقارنة بسنة 2022، تهاوت قيمة وحجم الصفقات العابرة للحدود بشكل حاد بنسبتي 25 و30 في المائة على التوالي. وترجع أسباب ذلك إلى غموض السياق الماكرو-اقتصادي، وتصاعد النزاعات الجيو-سياسية، وتنامي السياسات الحمائية.

فضلا عن ذلك، طغت على عمليات التركيز الاقتصادي الصفقات الاستراتيجية التي باشرها فاعلون آخرون من غير المستثمرين الماليين. ومقارنة بأنواع الصفقات الأخرى، أبانت هذه الصفقات، المدفوعة بأهداف اقتصادية، عن مرونة أكبر.

في المقابل، تقلص حجم باقي عمليات التركيز الأخرى، المنجزة من قبل المستثمرين الماليين عن طريق شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة والأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر. واصطدمت الجهات المقتنية، الناشطة في هذه الفئات، بتأثير الزيادة في أسعار الفائدة الرئيسية على تكلفة ووفرة الرأسمال. والذي أفضى إلى تزايد حالة الغموض في بيئة اقتصادية غير مستقرة.

ويُرتقب أن تنتعش دينامية التركيزات الاقتصادية خلال سنة 2024 موازاة مع طرح الأصول التي لم تُنجز حولها صفقات في 2023 في السوق لأسباب متعلقة بتقييم أسواق الأسهم، وذلك في حالة ما إذا كانت الظروف النقدية مواتية. وفي الوقت ذاته، يُتوقع أن تستمر عدة شركات في إعادة توجيه محفظة أنشطتها من خلال تفويت الأصول التي لم تعد تنسجم مع استراتيجياتها، وأن تعمد صناديق الأسهم الخاصة إلى التخلص من شركاتها الناضجة داخل محافظها.

صاحب الجلالة

بفضل **رعايتكم السامية**، عزز الاقتصاد المغربي من قدرته على الصمود بالنظر إلى مختلف حالات الغموض التي اعترضته.

وارتبطت هذه الأخيرة باستمرار الوضع غير المستقر للاقتصاد العالمي وتداعياته على محددات الميزانية ببلادنا وعلى تنافسية المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، وبتداعيات الجفاف الذي تمخض عنه إجهاد مائي ذات نطاق غير مسبوق وضغط شديد على الإنتاج الفلاحي وعلى أنشطة تربية الماشية.

إن محنة زلزال الحوز الذي ضرب بلادنا في سبتمبر 2023، وآثاره التي عانى منها العديد من المغاربة، تم التغلب عليها بفضل **عنايتكم السامية**، التي قادت

التفاعل الإيجابي للقوى الحية لبلادنا ووجهت النجاعة الكبيرة أثناء تدبير هذه الكارثة الطبيعية.

كما أظهرت هذه المحنة روح التضامن التي يتسم بها الشعب المغربي وأبرزت صمود الاقتصاد الوطني والمحلي، مما سمح له باستيعاب آثار الصدمة.

وفي ظل **توجيهاتكم السامية**، فُتحت أفاق جديدة للرخاء الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الوطني في سنة 2023. وتجسدت في إصلاحات هامة ومشاريع كبرى تحمل معها تحولات هيكلية مؤكدة وتأثيرات ممكنة على الدينامية المستقبلية لأسواق السلع والخدمات.

ففضلا عن ورش الحماية الاجتماعية وتفعيل برنامج المساعدة الاجتماعية المباشرة، سيستفيد الاقتصاد الوطني من المبادرات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الإنتاجية، ومن مخطط تعميم الطاقات المتجددة، ومن مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، علاوة على تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، وتأهيل الساحل الأطلسي، والتنظيم المشترك في سنة 2030 لكأس العالم لكرة القدم مع إسبانيا والبرتغال.

وبالنظر لهذا السياق المدفوع بعوامل عدم اليقين، ولكنه يحمل فرص مهمة لبلادنا، سجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 نموا بلغ 3,4 في المائة، بعد أن سجل خلال سنة 2022 نموا قدر ب 1,5 في المائة، مما خول له تعزيز دينامية الانتعاش لفترة ما بعد الجائحة والتقليل من خطر الاستقرار في وهدة النمو البطيء.

وتراجعت الإكراهات المرتبطة بعرض السلع والخدمات نسبيا، مما مكن من الاستجابة الفعالة لحاجيات الطلب من حيث المدخلات أو السلع الاستهلاكية.

وسجلت اضطرابات محدودة بخصوص تموين الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية وذلك رغم الضغوط المفروضة على المخزون أو عدم كفاية الإنتاج الوطني لبعض المنتجات. غير أن الاعتماد القوي على المنتجات المستوردة أعاد التأكيد على ضرورة تفكير شامل بخصوص مسألة تأمين الإمدادات، والإطلاق الفعلي للمخزونات الاستراتيجية الوطنية أو المحلية، استجابة **للرغبة الكريمة لجلالتكم**.

وبالرغم من استخدام أفضل لقدرات الإنتاج، مقارنة بفترة الخروج من الأزمة الصحية، استمر الإنتاج الصناعي في تسجيل عدم استقرار في دورة نموه.

وعلاوة على الإكراهات المتعلقة بالإنتاجية، يصطدم الإنتاج الصناعي أكثر فأكثر بتحديات متصلة بمرونته وإقلاعه، والتي تفرض استغلالا فعالا للفرص التي يمنحها تطور الاقتصاد العالمي، والتي دعا **جلالتكم** في هذا الصدد لاغتنامها، والمتمثلة بالخصوص في بروز مهن صناعية ذات القيمة المضافة العالية والإمكانيات البيئية المهمة.

إضافة إلى ذلك، استعادت المكونات الرئيسية للطلب، المتمثلة في الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار، عافيتها عند نهاية سنة 2023 بالرغم من تطورها المتردد في بداية السنة.

في هذا الصدد، تضرر استهلاك الأسر في بداية 2023 بانخفاض المداخيل الفلاحية، الناتج عن الجفاف، وجمود مداخيل الأجور والمداخيل العقارية، قبل أن ينتعش مجددا خلال الأشهر الأخيرة من السنة بفضل تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج وتدابير الدعم الموجهة للمستهلكين.

ووعيا منه بأهمية حماية القدرة الشرائية للمستهلكين، دعا مجلس المنافسة المقاولات الخاصة والهيئات العمومية التي تقوم رسوم إضافية عند أداء الفواتير عبر الأنترنيت إلى الكف عن هذه الممارسة.

فعلاوة على كونها غير المبررة اقتصاديا، تتعارض هذه الممارسة مع الجهود الرامية إلى تنمية الرقمنة في اقتصادنا، وتضر بالقدرة الشرائية للمستهلكين.

وبفضل تنسيق وثيق مع سلطات الوصاية وهيئات التقنين القطاعية وتنظيم عدة جلسات للتفاعل والتشاور، أوقفت الجهات المعنية عمليات تحصيل هذه الاقتطاعات، مسجلة بذلك انخراط كافة الفاعلين في الجهود الهادفة إلى تعزيز ممارسة منافسة نزيهة وشريفة في الأسواق الرقمية بالمغرب، مع الحرص على حماية المستهلكين.

على صعيد آخر، سجل الاستثمار تحسنا طفيفا خلال سنة 2023، مدعوما بالاستثمارات العمومية في المشاريع واسعة النطاق والتي تواكب الأوراش الكبرى التي تنفذ تحت قيادة **جلالتكم**. وتحقق ذلك رغم تراجع التدفقات الصافية للاستثمارات المباشرة الأجنبية، الذي تزامن مع الاتجاه السائد لحركة رؤوس الأموال الدولية.

ونتيجة لتطور عرض السلع والخدمات وطلبها، استمر التضخم في الارتفاع بوتيرة حادة مع بداية سنة 2023، غير أن انحسارا للتضخم بدأ يستقر اعتبارا من الربع الثاني من نفس السنة.

وتراجعت مسببات التضخم المستورد بصورة ملحوظة. خلافا لذلك، كانت تداعيات الصدمات المناخية على العرض الداخلي للمنتجات الغذائية حاسمة في التقلب المؤقت لأسعار بعض المنتجات، وفي طليعتها الخضر والفواكه. علاوة على ذلك، شكل الانتعاش الطفيف للاستهلاك النهائي للأسر خلال سنة 2023 مصدر خطر للتحكم في التضخم.

وارتكزت السياسة الاقتصادية المتبعة لكبح التضخم على سلسلة من التدابير المتخذة من لدن الحكومة وبنك المغرب.

من جهة، استهدفت التدابير الحكومية تحسين عرض المنتجات، خاصة الغذائية، مع ضمان حسن سير أسواقها. كما حرصت على تعزيز دينامية الطلب عبر دعم القدرة الشرائية أو دعم المنتجات.

ومن جهة ثانية، نهج بنك المغرب، مستعينا بأدوات السياسة النقدية، مقاربة احترازية توخت عدم المبالغة في ردود فعله تجاه الضغوط التضخمية، ومراعاة آجال انتقال قراراته إلى الاقتصاد عيني.

واتباطا بدينامية التركيزات الاقتصادية بالمغرب، أفادت دراسة تطور المشاريع التي رخص لها مجلس المنافسة في سنة 2023 أن تفعيل المساطير المبسطة ساهم في تقليص آجال التحقيق في الملفات.

وواصلت العمليات المتعلقة بتولي المراقبة الحصرية والمشتركة في الاستحواذ على مشاريع التركيز الاقتصادي، كما ارتبطت بقطاعات مختلفة، مما يعكس التنوع الاقتصادي الذي تنفرد به بلادنا والذي يمكنها من تنويع انتاجها ومبادلاتها التجارية.

صاحب الجلالة

أصدر مجلس المنافسة 206 قرارات ورأيان برسم 2023، تغطي مختلف مجالات اختصاصاته المتمثلة في مراقبة التركيزات الاقتصادية، ومحاربة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، وإصدار الآراء المندرجة في إطار مهامه الاستشارية.

وبخصوص القرارات المتخذة، تصدرت المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية، من حيث الحجم، جل الأنشطة التداولية للمجلس بمجموع بلغ 204 قرارات، أي أكثر من 98 في المائة من المجموع. وتمثل القرارات المتخذة بشأن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وكذا الأنشطة الاستشارية الباقي.

وعلاقة بالإحالات التنازعية، أصدر المجلس قرارين في هذا الصدد، بحيث ارتبط الأول بالملف المتعلق بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة المسجلة في سوق المحروقات، وذلك بعد إعادة الملف إلى التحقيق في أبريل 2023 إثر دخول التعديلات التي طرأت على القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة و20.13 المتعلق بمجلس المنافسة حيز التنفيذ. وتعلق الثاني بالقرار عدد 42/ق/2023 الصادر بتاريخ 23 فبراير 2023، بشأن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة المرصودة في سوق خدمات الهندسة المعمارية، أبرم المجلس بمقتضاه اتفاق صلح يقضي بجعل التعهدات المقدمة من لدن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين ذات الصلة بالموضوع إلزامية.

من جهة أخرى، قضت محكمة الاستئناف بالرباط برفض طلب الطعن الذي تقدمت به الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين من أجل وقف تنفيذ قرار المجلس عدد 80/ق/2022 الصادر في 28 يوليوز 2022. ويؤكد هذا الحكم العقوبة التي أقرها المجلس على هذه الهيئة لتحديدها لحد أدنى متوسط إلزامي لاحتساب أتعاب الخبراء المحاسبين عند إنجازهم لمهام التدقيق المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي.

وفي إطار مزاولته لمهامه الاستشارية، أدلى مجلس المنافسة برأيين بناء على اتخاذ المبادرة للإدلاء برأي، عالجا قطاعين هامين يتعلقان بتقييم السير التنافسي لسوق التأمينات وسوق الكتاب المدرسي.

فبخصوص وضعية المنافسة في سوق التأمين بالمغرب، أجرى المجلس تحليلا تنافسيا لسوق التأمينات، وللإطار القانوني والتنظيمي المنظم للقطاع، ولسير عمله، وللجهات الفاعلة والمتدخلة في القطاع، وللمنتجات المسوقة والأسعار المطبقة، وكذا لقنوات التوزيع.

وعليه، قام المجلس بتحليل هذا القطاع لتقييم شروط الولوج إلى السوق ومدى مطابقتها لمبادئ المنافسة النزيهة، وذلك بدراسة الطلب والعرض ومستوى التركيز في السوق.

في هـذا الصـدد، تنظـم هيئـة مراقبـة التأمينـات والاحتيـاط الاجتماعـي عمليـات الولـوج إلى السـوق المذكـورة. وتفـرض شروطـا صارمـة للحصـول على الاعـتماد تكـون مقيـدة للمنافسـة، خاصـة بالنسـبة للوافديـن الجـدد الذيـن لا يسـتطيعون تـوفير منتجـات هجينـة في مجـالي التـأمين على الحيـاة وعلى غير الحيـاة، على غـرار مـا يقـوم بـه الفاعلـون التاريخيـون، وبالنسـبة لـلشركات الصغـرى التـي تجـد صعوبـة في تلبيـة متطلبـات الرأسمال الاجتماعي المرتفع والعديد من العوائق الأخرى.

إضافـة إلى ذلـك، تظـل السـوق مركـزة على المسـتوى العـام ولأنـواع معينـة مـن منتجـات التـأمين، مما يتطلـب تحسين الابتـكار وزيـادة مسـتوى العـرض الـذي لا يسـتجيب دائمًـا لاحتياجـات المسـتهلكين المتنوعـة. علاوة على ذلـك، ثمـة مشـاكل تنظيميـة وحـالات محتملـة لتضارب المصالح تحول دون ضمان تنافسية فعالة.

وكشـف التحليـل الـذي فـام بـه المجلـس أن شروط الخـروج مـن السـوق والصلاحيـات المنوحـة لهيئـة مراقبـة التأمينـات والاحتيـاط الاجتماعـي تُعـتبر تقديريـة، وعـن افتقـار بعـض النصـوص التنظيميـة إلى المرونـة، مما يحـد مـن انفتـاح وتطويـر السـوق، في حين أن المسـتهلك غالبًـا مـا يكـون الحلقـة الضعيفـة في العلاقـات التعاقديـة، أمـام مسـار ثقيـل في معالجة الملفات ومساطر تنازعية غير ملائمة.

فـضلا عـن ذلـك، مكـن التحليـل مـن رصـد حواجـز لدخـول السـوق والخـروج منهـا، تشـكل عقبـة أمـام تنافسـية وديناميـة سـوق التأمينات، مما يسـتدعي مراجعـة الممارسـات والنظامة الجاري بها العمل بغية ترسيخ منافسة عادلة وأكثر انفتاحا.

في هـذا الإطـار، سـلط مجلـس المنافسـة الضـوء على رهانـات المنافسـة في قطـاع التـأمين، والقواعد التنافسية الرئيسية لخدمة المستهلك.

وشـدد المجلـس على ضرورة تعزيـز المنافسـة باعتبارهـا وسـيلة لتطويـر عـرض التـأمين مـن حيـث الجـودة والأسـعار، بالنظـر لتطلعـات المؤمـنين وللتحـولات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتكنولوجية التي يشهدها القطاع.

لذلـك، توخـت توصيـات المجلـس ضمان احترام قواعـد المنافسـة، مـع دعـم تنافسـية الفاعلين الاقتصاديين وحماية المستهلكين.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف، على وجه الخصوص، مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي بغية تخفيف شروط الولوج إلى سوق التأمين، وتفعيل التدابير الرامية إلى تجويد عرض التأمين، والنهوض بالتنافسية في عدد من فروع السوق، وتوسيع قنوات التوزيع، وتقوية الرقمنة، وحماية المستهلك في علاقته التعاقدية مع المؤمِّن، فضلا عن تحسين جودة خدمات التأمين.

من جانب آخر، اتخذ مجلس المنافسة المبادرة للإدلاء برأي بشأن السير التنافسي لسوق الكتاب المدرسي بالمغرب، باعتباره ركيزة أساسية في المنهاج الدراسي الوطني.

وتُؤطر سوق الكتاب المدرسي نصوص تنظيمية كثيرة تشرف عليها وزارة التربية الوطنية، بحيث تميز بين الكتب "الرسمية" الموجهة للقطاع العمومي والكتب "الموازية" الموجهة للتعليم الخصوصي.

ومنذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، فُتح تصميم الكراسات الرسمية في وجه المنافسة بين الناشرين وفقا لدفتر تحملات، بينما خضعت الكتب الموازية لمسطرة ترخيص أكثر مرونة.

وتواصل الدولة تنظيم أسعار الكتب المدرسية، غير أن آخر تحيين لهذا الإطار القانوني يعود إلى سنة 2002. منذ هذا التاريخ، وبالرغم من التقلبات التي عرفتها تكاليف المواد الخام، لم تتم مراجعة أسعار الكتب المدرسية علما أن دعما استثنائيا أقرته الحكومة لفائدة الناشرين بغية التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية الأخيرة. وقد تصل تكلفة الكتب الموجهة للمدارس الخصوصية، غير المقننة، إلى عشرة أضعاف نظيرتها في المدارس العمومية.

ومن حيث الإنتاج، بلغ رقم معاملات السوق حوالي 400 مليون درهم سنويا، مع العلم أن 40 إلى 50 في المائة من الكتب تُطبع بالخارج. وأتاح نظام الدعوة إلى المنافسة، المعطل منذ 2008، لبعض دور النشر الحفاظ على وضع مهيمن في السوق بالرغم من التفكك الظاهر للسوق.

ويكشف الطلب في السوق على الاعتماد الموسمي الكبير على التسجيل في الدراسة، والمعززة بمبادرة "مليون محفظة" الرامية إلى مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود بتحمل تكاليف شراء الكتب المدرسية.

وعلى ضوء هذا التحليل، تبين أن سوق الكتاب المدرسي في المغرب يتميز بتقنين شديد، تهيمن عليه جهات فاعلة، وأن هناك تحديات فيما يتعلق بتحديث الأسعار وبالملاءمة مع تكاليف الإنتاج الحالية.

ومن ثم، أوصي المجلس بالمراجعة الشاملة للنموذج الاقتصادي لسوق الكتاب المدرسي عبر دمجه كعنصر جوهري في السياسات العمومية للإصلاح، التي من شأنها تشجيع الإبداع مع مراعاة خصوصيات البلاد الثقافية.

واقترح المجلس كذلك إعادة تحديد الأدوار المسندة لوزارة التربية الوطنية، واعتماد إطار قانوني جديد لتوضيح المسؤوليات الموكولة للأطراف الفاعلة.

فضلا عن ذلك، اقترح المجلس أن تتحمل الدولة مسؤولية إنتاج الكتب المدرسية، معتبرة ذلك عملا يندرج ضمن السيادة الوطنية. وحث على إشراك كافة الأطراف المعنية في مراجعة البرامج المدرسية، بمن فيهم المدرسون والناشرون.

وأوصي كذلك بإعادة النظر في آليات تمويل الكتاب المدرسي، ومكافحة هدر الموارد، ويقترح التحديث المستمر للكتاب المدرسي بغية ملاءمته مع التكنولوجيات الجديدة.

صاحب الجلالة

عكف مجلس المنافسة، خلال سنة 2023، على تعزيز المهام المنوطة به كهيئة تقنين اقتصادية تتولى الدفاع عن المنافسة الحرة والنزيهة والشريفة، وصيانة القدرة الشرائية للمستهلكين.

لهذا الغرض، حافظ المجلس على مواصلة دينامية عمل هيئاته التداولية بوتيرة مرتفعة، مرتكزا على مبادئ الحياد والنزاهة والموضوعية.

وعلاوة على هذه الدينامية، تميزت سنة 2023 باستكمال الإطار القانوني المنظم للمنافسة بالمغرب إثر صدور النصوص التطبيقية للقوانين الجديدة.

وللملاءمة مع هذه النصوص، عمل المجلس على مراجعة نظامه الداخلي بضمان انسجام مساطره وممارساته الداخلية مع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد.

وفضلا عن هذه التعديلات، شهدت تركيبة المجلس، خلال سنة 2023، تغييرا مع تعيين ستة (6) أعضاء جدد، عقب انتهاء مدة الانتداب الأولى لأعضاء المجلس بتاريخ 11 دجنبر 2023.

وخلال هذه السنة، عقدت مختلف تشكيلات المجلس 259 اجتماعًا، بما في ذلك 14 اجتماعًا لهيئته، منها 2 انعقدا بصفة استعجالية، خلالها قرر المجلس المساهمة بمبلغ 2 مليون درهم في الصندوق الخاص بتدبير الأثر المرتبة عن الزلزال، المحدث تنفيذا **لتعليمات جلالتكم السامية**، بهدف المشاركة في المجهود الوطني للدعم وإعادة الإعمار تحت **القيادة السامية لجلالتكم**.

وخلال هذه الاجتماعات، تدارست الهيئة وصادقت على مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022، الذي يشمل حصيلة الأنشطة المنجزة خلال هذه السنة، وميزانية المجلس برسم 2024.

كما تدارست الهيئة وصادقت على مقترح التسوية للاستفادة من مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات، إعمالا لمقتضيات المادة 37 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وهكذا، استفادت من هذه المسطرة الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والشركات التي تنشط في أسواق تموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين والمنظمة المهنية التي تمثلها. واتخذت الهيئة قرار الشروع في تتبع التعهدات المأخوذة في إطار اتفاق التسوية الثاني.

إضافة إلى ذلك، انكبت الهيئة على دراسة ممارسة مرصودة في بعض القطاعات الاقتصادية، إذ تقوم شركات بتحميل زبنائها كلفة الأداء عبر خدمة الأنترنيت، بالرغم من استفادتها من خفض في التكاليف بفضل هذه الخدمة.

واعتبر المجلس أن هذه الممارسة، غير المبررة اقتصاديا، تعسفية وقد تفضي إلى تحريف سير المنافسة في الأسواق المعنية من خلال استفادة الفاعلين من مزايا غير مستحقة، تمكنهم من تكريس وضعياتهم في هذه الأسواق على حساب المستهلكين.

وحث المجلس هذه الشركات على مراجعة ممارساتها التسعيرية. واستجابة لذلك، قرر عدد كبير منها العدول عن فرض رسوم إضافية على الزبناء مقابل الاستفادة من

الخدمة المذكورة. وتجسد هذه المقاربة الاستباقية، القائمة على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين دون اللجوء إلى المنازعات، تقدما هاما للمؤسسة.

من جانب آخر، تمحورت قرارات مبادرات الإدلاء برأي التي اتخذها المجلس، المجتمع في شكل هيئة، حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه، والسير التنافسي لسوق المطاحن في المغرب، ومسالك توزيع المواد الغذائية وتأثيراتها على السير التنافسي للأسواق ذات الصلة.

وقامت الهيئة كذلك بالدراسة والمصادقة على الورقة التأطيرية المتعلقة بطلب الرأي الذي تقدم به مجلس النواب بشأن شروط المنافسة في سوق الأعلاف الحيوانية.

وبالموازاة، عقدت اللجنة الدائمة 70 اجتماعا اتخذت خلالها قرارات بشأن الملفات المحالة عليها من لدن الهيئة، وصادقت على المونوغرافية القطاعية المتعلقة بقطاع مراكز البيانات.

وتضم هذه المونوغرافية، الأولى التي أصدرها مجلس المنافسة، معلومات حول مختلف الجوانب ذات الصلة بهذا القطاع، الذي يشهد نموًا ملحوظًا في المغرب، وحول موقع بلادنا على الصعيدين الإفريقي والعالمي. وجرى إعداد محتوى هذه المونوغرافية استنادا إلى معلومات جمعها المجلس وعالجها في إطار المهام المختلفة المنوطة به، بهدف توفير رؤية شاملة لشركائه حول ديناميكية هذا القطاع.

علاوة على ذلك، تتولى اللجنة الدائمة إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة، ويمكن أن تبت في مشاريع التركيز الاقتصادي، بما في ذلك العمليات التي لم يتم التبليغ عنها وطلبات الاستثناء، وقبول أو عدم قبول الإحالات التنازعية ورفضها، وإغلاق ملف قضية تصدى المجلس بمبادرة منه للنظر فيها.

من جهتها، عقدت الفروع، المختصة بدراسة الملفات المعروضة على أنظارها من طرف رئيس المجلس والهيئة واللجنة الدائمة، اجتماعات بشكل منتظم في 2023، بلغ عددها بالنسبة للفروع الأربعة مجتمعة 175 اجتماعا. وساهمت في دارسة مشاريع القرارات والآراء، وإنجاز الأعمال التحضيرية للدراسات التي أطلقها المجلس، وتحليل أسواق جديدة.

صاحب الجلالة

في إطار الشراكة الوطنية، عقد مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية جلسة عمل خُصصت لتدارس قاعدة البيانات ذات الصلة بالاجتهادات القضائية الأوروبية.

ونظمت المؤسستان كذلك ورشة تكوينية مشتركة لفائدة القضاة في يونيو 2023، أتاحت لهم التفاعل مع نظرائهم الأوربيين، ودراسة بعض الإشكاليات المتعلقة بالجوانب المسطرية وحالات الطعن والمراقبة القضائية، إضافة إلى سلطة التحقيق ومنظومة الدفاع في مجال الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والتركيزات الاقتصادية.

وفي سياق الشراكة الدولية، أبرم المجلس، بعد مشاورات مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، مذكرة تفاهم مع مجلس المنافسة بليبيا.

كما نُظمت عدة دورات تكوينية في إطار اتفاق التوأمة المؤسساتية الذي أبرمه المجلس مع ائتلاف مكون من ثلاث سلطات للمنافسة في 2021.

ونظم المجلس في دجنبر 2023 ندوة خُصصت لاختتام مشروع التوأمة المؤسساتية هذا، والتي شكلت مناسبة لعرض أبرز منجزات هذه التوأمة، وهي قاعدة بيانات الاجتهادات القضائية الأوروبية، وورشات التبادل، والدورات التكوينية، وتقريب المساطر والنصوص التنظيمية، والإشادة بنجاح المشروع.

وفي إطار اتفاق الخدمات المبرم مع مؤسسة التمويل الدولية، أطر خبراء مجموعة البنك الدولي، في يونيو 2023، ورشة تكوينية حول التقييم الاقتصادي في إطار مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، لاسيما تحديد الأسواق والتحليل.

في هذا الصدد، نشر المجلس، على موقعه الإلكتروني وبعد مشاورات عمومية، المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة التركيزات الاقتصادية في دجنبر 2023، المنجزة بشكل مشترك بين خبراء مجموعة البنك الدولي ومقرري المجلس.

وفي إطار الأنشطة الدولية، نظم المجلس، يومي 7 و8 مارس 2023 بالرباط، المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة العربية.

كما نظم ندوة دولية بتاريخ 8 نونبر 2023، بمدينة مراكش، حول موضوع "التنمية المستدامة: تحدي تنافسي ومحفز للنمو".

وتناولت محاور هذه الندوة تأثير جعل الاقتصاد أخضر على التنافسية، وتمويل التنمية المستدامة والتحيز التنافسي، وتأثير التنمية المستدامة على سلاسل الإنتاج العالمية، ورهانات الاستهلاك المسؤول.

صاحب الجلالة

فيما يتعلق بالتواصل، عمل المجلس على تحديث موقعه الإلكتروني بمساهمة خبراء التوأمة المؤسساتية، وتم إطلاق النسخة الجديدة من الموقع في ديسمبر 2023.

وواصل المجلس التركيز على التواصل بشأن إنتاجاته، بما في ذلك إصدار آرائه وقراراته، واستمر في تعزيز علاقاته مع وسائل الإعلام.

في هذا الصدد، تم ذكر المجلس في 14,666 مقالاً في وسائل الإعلام، حيث ارتفع عددها من 835 إلى 842 خلال السنة، وشملت المنصات السمعية والبصرية والإلكترونية والمكتوبة، مع سيادة المنصات الرقمية بنسبة 80 في المائة من التغطية الإعلامية الإجمالية.

وتميزت التغطية الإعلامية بغلبة اللغة العربية، مما يبرز أهمية هذه البعد اللغوي في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس، ويعكس هدف استراتيجية التواصل للمجلس التي تهدف إلى توعية العموم بأهمية المنافسة واحترام قواعد السوق.

وفي إطار التوأمة المؤسساتية، نجح المجلس في تنظيم النسخة الثانية من اللقاء مع وسائل الإعلام في 7 فبراير 2023.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز علاقاته مع العالم الأكاديمي، أحدث مجلس المنافسة جائزة سنوية تهدف إلى تشجيع البحث العلمي في المواضيع الاقتصادية والقانونية التي تكتسي أهمية بالنسبة للمجلس. وتُمنح من خلال مسطرة انتقاء متعددة المراحل، حيث يتم تقييم جودة ووجاهة الملفات بدقة من قبل لجنة تحكيم متخصصة ورفيعة المستوى، تضم أكاديميين، وأطر مهنية وممارسين.

صاحب الجلالة

سيظل مجلس المنافسة مسترشدا **بتوجيهاتكم السامية** في مواصلة جهوده الحثيثة الرامية إلى الحفاظ على دينامية المنظومة التنافسية الوطنية، حيث تسود مبادئ وقيم المنافسة العادلة والاستحقاق والعدالة.

وسيسعى المجلس إلى مواصلة عمله بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال والمنافسة الشريفة بين الفاعلين في الأسواق. وسيبقى يقظًا فيما يتعلق بمصالح المستهلكين، متحققا من انعكاس فوائد المنافسة على قدرتهم الشرائية وعلى جودة وتنوع المنتجات والخدمات المتاحة كذلك.

وبذلك، فمن خلال تطبيق قواعد عادلة ومحاربة الممارسات المنافية للمنافسة، سيعزز مجلس المنافسة دوره كهيئة مستقلة، تساهم في تكريس الحكامة الجيدة، ودولة القانون في المجال الاقتصادي، وحماية المستهلك.

تلكم، **جلالتكم**، الخطوط العريضة للتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2023.

أحمد رحو

يونيو 2024

المحتويات

ديباجة

الجزء الأول : وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا : وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

الجزء الثاني : حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: ضبط الأسواق

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

الجزء الثالث : الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

ثالثا: دراسة قطاعية متعلقة بقطاع مراكز البيانات

رابعا: ملخص وقائع مؤتمر مراكش الدولي حول "التنمية المستدامة، تحدي تنافسي ومحفز للنمو".

ديباجة

إعمالا لأحكام المادة 23 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يتناول هذا التقرير وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني، وحصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2023.

طيلة هذه السنة، تميزت الوضعية الاقتصادية العالمية بانخفاض في معدلات التضخم وانتعاش طفيف للمبادلات التجارية، وهو إشارة بأن تدابير السياسة النقدية، المقرونة بالتدابير الميزانياتية، المتخذة من أجل احتواء التضخم، كان لها تأثير ملحوظ.

وبالموازاة، شكل الجفاف انشغالا رئيسيا، أثر بشكل كبير على الموارد المائية وعلى الأنشطة الفلاحية في عدة بلدان في العالم، بما فيها المغرب.

وبدأت السنة الفارطة كذلك في سياق معقد وصعب، متسم بالعديد من التحديات الرئيسية، لا سيما التوترات الدولية التي أفضت إلى خلق مناخ يكتنفه الشك وانعدام الاستقرار. وخلفت الصراعات الجيو-سياسية والأزمات الإقليمية والخلافات في عدة بلدان انعكاسات على الأسواق العالمية، مسببة اضطرابات في سلاسل القيمة وعدم استقرار الأسواق الدولية للمواد الأولية، مما أدى إلى خلق عقبات إضافية أمام النمو الاقتصادي والتعاون الدولي.

على الصعيد الوطني، استمر التضخم طيلة السنة. وأدت الزيادة في أسعار المنتجات الأساسية والسلع الاستهلاكية إلى ضغط إضافي على الأسر، مما أثر على قدرتهم الشرائية، وعلى المقاولات مما نتج عنه ضعف هوامشا الربحية.

إضافة إلى ذلك، أدى الجفاف إلى تفاقم الإجهاد المائي، مما تسبب في صعوبات إضافية للفلاحين. وقد أحدث ذلك ضغوطًا كبيرة من خلال تعطيل الإنتاج، وزيادة تكاليف الإنتاج، وتكثيف المنافسة، سواء في الأسواق المحلية أو العالمية.

في المجمل، تميزت سنة 2023 بتحديات متعددة ومعقدة، استلزمت تضافر الجهود وإيجاد حلول مبتكرة بغية تجاوز العقبات والحفاظ على مناخ تنافسي أكثر مرونة واستدامة.

تميزت هذه السنة أيضا باستكمال الإطار القانوني المتعلق بالمنافسة في المغرب، إثر صدور النصوص التطبيقية للقوانين الجديدة المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وبمجلس المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، حدث تغيير على مستوى تركيبة مجلس المنافسة، مع تعيين ستة (6) أعضاء جدد بعد انتهاء مدة الانتداب الأولى للأعضاء بتاريخ 11 دجنبر 2023.

في هذا الصدد، يرتكز التقرير السنوي برسم سنة 2023، أخذا بعين الاعتبار المكتسبات والمنجزات المحققة في السنوات السابقة، على المحاور التالية:

- وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة؛
- الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة بمجلس المنافسة.

1

الجزء

وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي

ظل السياق الماكرو- اقتصادي لسنة 2023 مشوبًا بعدم اليقين، مقرونا بنمو صلب لكن معتدل. ومازال التضخم يسجل مستويات مرتفعة في أغلبية بلدان العالم، غير أنه في ئتباطؤ منذ النصف الثاني من السنة، متأثرا أساسا بتشديد الشروط النقدية.

وانعكست القيود المتزايدة في مجال التمويل، الناجمة عن زيادة معدلات الفائدة الأساسية، مقترنة بحالة عدم اليقين السائدة والتجزئة الجيو-اقتصادية إلى جانب عودة الحمائية الاقتصادية، بشكل كبير على دينامية التركيزات الاقتصادية خلال سنة 2023، مما أعادها إلى أدنى مستوى لها في هذا العقد.

1. السياق الماكرو-اقتصادي

أبان الاقتصاد العالمي خلال سنة 2023 عن صمود نسبي في فترة ما بعد جائحة كوفيد19-، بالرغم من تصاعد حدة التوترات الجيو-سياسية عبر العالم وأزمة تكاليف المعيشة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحديات الرئيسية، شهدت معدلات التضخم تراجعًا بعد الذروة التي بلغتها خلال سنة 2022، مع تأثيرات محدودة على التشغيل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي. ويعزى هذا الانخفاض إلى التطورات الإيجابية فيما يخص العرض وإلى إجراءات التشديد المعتمدة من لدن البنوك المركزية، والتي ساهمت في الحفاظ على توقعات التضخم تحت السيطرة.

1.1 النمو الاقتصادي

على الرغم من الصمود النسبي في ظل حالة عدم اليقين الناجمة عن التضخم المستمر والتوترات الجيوسياسية، تباطأ النمو العالمي سنة 2023 وفقًا لصندوق النقد الدولي، حيث انخفض من 3.5 في المائة سنة 2022 إلى 3.2 في المائة، وهو ما يزال أقل من المتوسط التاريخي (2000–2019) البالغ 3.8 في المائة.

وتتوقع السيناريوهات الأساسية للمؤسسات الدولية استمرار النمو بنفس الوتيرة خلال سنتي 2024 و2025 (أنظر الرسم البياني 1)، على خلفية التراجع التدريجي للتضخم.

وحفز الاستهلاك القوي، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الناشئة، النمو العالمي أساسا. ومع ذلك، فإن هذا الأداء الإجمالي يخفي تباينات إقليمية، حيث سجلت منطقة اليورو نموًا شبه منعدم خلال سنة 2023 (معدل نمو 0.4 في المائة)، وذلك نتيجة لتراجع ثقة المستهلكين وإلى تشديد التدابير النقدية، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي في أبريل 2024.

في الاقتصادات المتقدمة، انخفض معدل النمو من 2.6 في المائة سنة 2022 إلى 1.6 في المائة سنة 2023، مما ينذر بانتعاش إلى 1.7 في المائة سنة 2024، مع توقعات أقل تفاؤلاً في منطقة اليورو (0,8 في المائة).

أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، فقد استفادت في البداية من نمو أكثر استدامة في 2023، بمعدل 4.3 في المائة، ومن المتوقع أن يبقى هذا المعدل شبه ثابت في 2024، مع وجود مخاطر مرتبطة بأزمة العقار في الصين.

وفي سياق من عدم اليقين المستمر وظروف مالية غير مشجعة بشكل عام على الاستثمار، تظل توقعات النمو العالمي للسنوات القادمة متواضعة، حيث يتوقع أن تصل إلى 3.2 في المائة بحلول سنة 2025.

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2025 (بالنسبة المئوية)

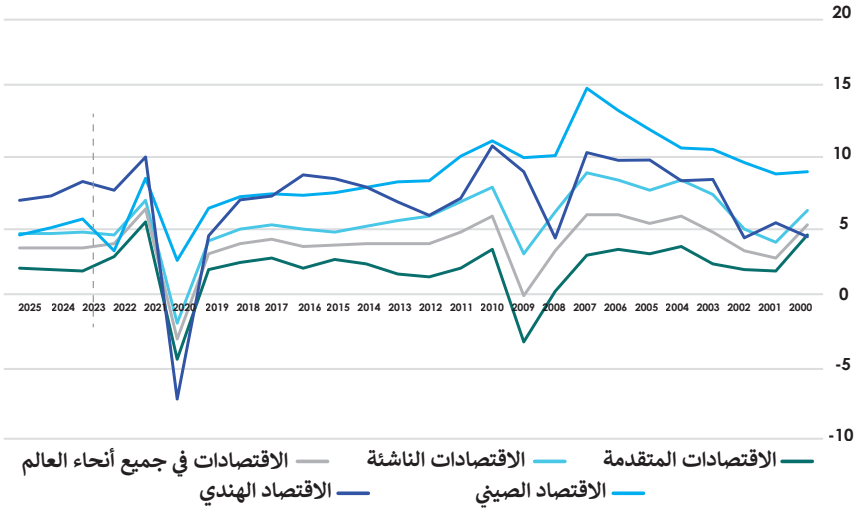

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2024

علاوة على ذلك، وفي ظل حالة من القطبية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتصاعد الحمائية، من المتوقع أن تبلغ نسبة نمو التجارة الدولية 3 في المائة خلال سنة 2024 و3.3 في المائة خلال سنة 2025، وهو معدل أقل من متوسط النمو البالغ 4.9 في المائة المسجل في الفترة بين 2000 و2019.

كما يُرتقب أن تواصل العقبات المتنامية أمام التجارة والتفكك الجيو-اقتصادي، في الضغط على حجم المبادلات العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 3200 قيد تجاري جديد تم فرضه في 2022، تلاه حوالي 3,000 إجراء في 2023، مما يعكس زيادة واضحة مقارنة بحوالي 1,100 إجراء تم فرضها في عام 2019، وفقا لمنصة تنبيهات التجارة العالمية (Global Trade Alert)[1].

[1] مبادرة غير حكومية وغير هادفة إلى الربح. ويكمن غرضها في تتبع السياسات التجارية المتخذة في بلدان العالم. وترعاها المؤسسة المعروفة باسم "St. Gallen Endowment for Prosperity though Trade". الموقع الإلكتروني: https://www.globaltradealert.org/global_dynamics.

وتواجه آفاق النمو العالمي أيضًا خطرا آخر كبيرا يتعلق بالتجارة الدولية، يتمثل في الهجمات التي يعيشها خليج عدن في سياق النزاع في الشرق الأوسط، مما يؤثر على التجارة التي تمر عبر قناة السويس التي تمثل بين 12 و15 في المائة من حركة الملاحة البحرية العالمية. وتجبر هذه الهجمات شركات الشحن البحري على تعديل مساراتها، مما يؤدي إلى تأخيرات في مواعيد التسليم وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

ويشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى انخفاض حجم حركة المبادلات التجارية عبر قناة السويس بأزيد من 40 في المائة خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2023. في حين أن صندوق النقد الدولي يشير إلى أن النقل البحري للحاويات عبر البحر الأحمر سجل انخفاضا بنحو 30 في المائة على مدار السنة.

ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2024، تظل فجوة الإنتاج، المعنية بقياس الفرق بين الأداء الاقتصادي الفعلي، المتمثل في الناتج الداخلي الإجمالي، والإنتاج المحتمل للكمية القصوى التي يمكن للاقتصاد أن ينتجه باستخدام كامل قدراته، (تظل) إيجابية قليلا في معظم الاقتصادات المتقدمة (أنظر الرسم البياني رقم 2)، بمتوسط 0.3 في المائة خلال سنة 2023، في حين يُتوقع أن تسجل مستويات سلبية مجددا في 2024، خاصة تحت تأثير تشديد الظروف النقدية.

الرسم البياني 2: فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)

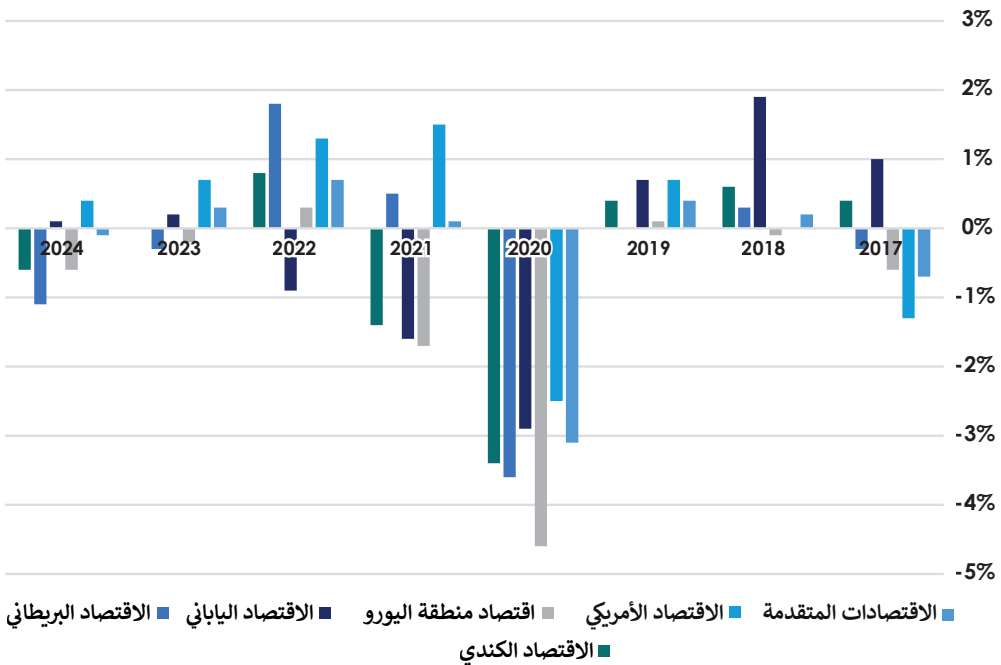

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي في أبريل 2024

وأثرت عوامل عديدة على الاقتصاد العالمي خلال سنة 2023، من المتوقع أن تستمر في 2024، وتشمل بالخصوص السياسات النقدية التقييدية التي تم اعتمادها بهدف احتواء التضخم، بالإضافة إلى مستوى المديونية العمومية المرتفع.

علاوة على ذلك، تفاقمت هذه التداعيات بسبب استمرار التوترات التضخمية في بعض المناطق، والتحديات المتعلقة بالتجزئة الجيو-اقتصادية وحالة القطبية التي تعرفها المبادلات الاقتصادية، إلى جانب المخاطر المقترنة بالحركة التجارية عبر قناة السويس.

في هذا السياق غير المتوقع، تظل السلطات يقظة وتواصل البحث عن توازن بين مكافحة التضخم، وتحفيز النمو، مع تحصين الاستقرار المالي.

2.1 أسعار المواد الأولية والتضخم

بدأ التضخم خلال سنة 2023 في التراجع بفضل انخفاض ملحوظ في أسعار المواد الأولية الرئيسية، بالإضافة إلى إجراءات التشديد في السياسة النقدية التي أصبحت ضرورية لاحتواء ارتفاع الأسعار. ومع ذلك، لا يمكن ملامسة تأثير هذه الإجراءات، بحيث يختلف من بلد لآخر.

وأرخت القيود الائتمانية بثقلها على أسواق العقار والاستثمار والنشاط الاقتصادي، لاسيما في البلدان التي تطغى عليها القروض الرهنية ذات أسعار فائدة متغيرة، أو تلك التي تزداد فيها درجة تردد الأسر في سحب مدخراتها أو تكون أقل.

فضلا عن ذلك، تتباين مراحل ارتفاع معدلات التضخم التي تمر بها الدول على الصعيد العالمي. وهكذا، بدأت الدول المتقدمة بالفعل في مرحلة تخفيض أسعار الاستهلاك خلال سنة 2023، والتي من المتوقع أن تستمر خلال السنوات المقبلة، في حين شهدت بعض المناطق الاقتصادية الناشئة، بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء، ذروات للتضخم خلال نفس السنة.

وعلاقة بأسعار المنتجات الأساسية، فقد شهدت المنتجات الطاقية مثل النفط والغاز الطبيعي انخفاضًا كبيرًا بعد أن بلغت ذروتها في سنة 2022، مما أثر مباشرة على التضخم الأساسي. وفي 2023، تراجع سعر برميل نفط برنت بنسبة 17,2 في المائة، وسعر الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 67,5 في المائة.

في هذا السياق، سجل مؤشر أسعار المواد الأولية، المحتسب من لدن البنك الدولي [2]، انخفاضا بنسبة 24,2 في المائة خلال سنة 2023، مع تراجع أكثر حدة (29.9 في المائة) في المؤشر الذي تحتسبه نفس المؤسسة والذي يتضمن فقط المنتجات[3].

[2] مؤشر أسعار السلع المحتسب على أساس: 2016 = 100.

[3] مؤشر أسعار السلع غير النفطية المحتسب على أساس: 2010 = 100.

الرسم البياني 3: تطور مؤشر أسعار المواد الأولية (المحتسب على أساس: 2010 = 100)

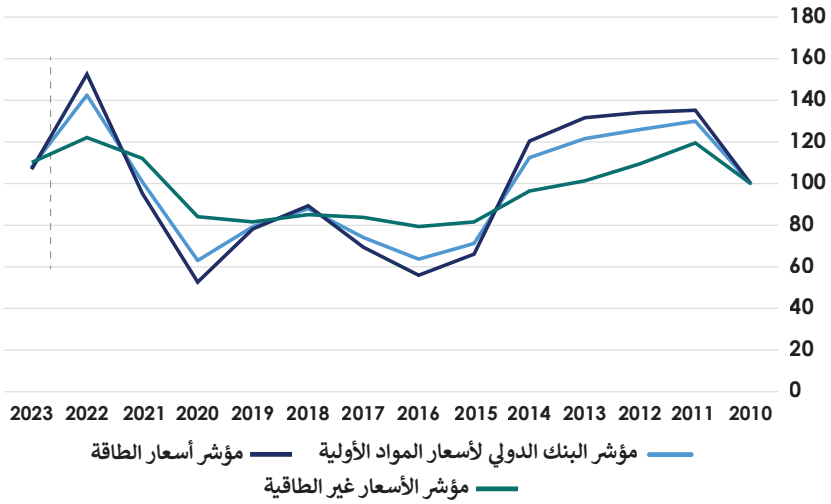

المصدر: بيانات الصحائف الوردية للبنك الدولي المؤرخة في ماي 2024

وفقًا للتوقعات الاقتصادية العالمية لشهر أبريل 2024 الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بفضل تراجع أسعار المواد الأولية، وكذا تخفيف الضغوط على العرض والتشديد النقدي الواسع الذي تم رصده على الصعيد العالمي، سجل معدل التضخم انخفضا ملحوظا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، منتقلا من 8,7 إلى 5,8 في المائة على المستوى العالمي، ومن 7,3 إلى 3,1 في المائة في الاقتصادات المتقدمة، ومن 9,8 إلى 8 في المائة في الاقتصادات الناشئة (أنظر الرسم البياني رقم 4).

وسُجلت أبرز مستويات الانخفاض في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تراجع معدل التضخم من 8 إلى 4,1 في المائة. أما في منطقة اليورو، فقد انخفض من 8,4 إلى 5,4 في المائة، في حين أن الصين شهدت تقريبًا انكماشا مع انخفاض معدل التضخم من 2 إلى 0.2 في المائة.

الرسم البياني 4: تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)

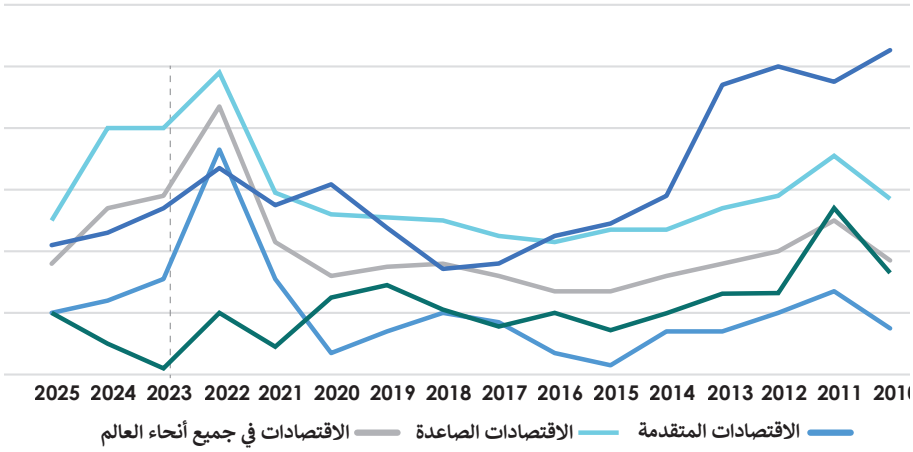

المصدر: توقعات الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي المؤرخة في أبريل 2024

وهكـذا، تجـاوز نسـبة تباطـؤ التضخـم التوقعـات في معظـم المناطـق، في إطـار حـل مشـاكل التوريـد والحفـاظ على سياسـة نقديـة مقيـدة. ووفقـا لتوقعـات صنـدوق النقـد الـدولي، يُرتقـب أن ينخفـض التضخـم العالمـي ينخفـض إلى 5.8 في المائـة سـنة 2024، ثـم إلى 4.4 في المائـة سـنة 2025، مع تعديل توقعات النزول لهذا العام الأخير.

ويعكـس تراجـع التضخـم تخفيـف صدمـات الأسـعار النسـبية، بمـا في ذلـك تلـك المرتبطـة بأسـعار الطاقـة وتأثيرهـا على التضخـم الأسـاسي. ويجسـد كذلـك هـذا التطـور تخفيـف التوتـرات على سـوق الشـغل، مـع انخفـاض المناصـب الشـاغرة، وارتفـاع طفيـف في معـدل البطالـة، وزيـادة في عرض اليد العاملة.

عمومـا، ظـل مسـتوى ارتفـاع الأجـور معتـدلا، ولم تُلاحـظ ظاهـرة الدوامـة بين الأسـعار والأجور، حيـث يتزامـن ارتفـاع الأسـعار مـع الزيـادة في الأجـور. كما تراجعـت توقعـات التضخـم في أغلبية الاقتصادات على المدى القصير، بيد أن التوقعات طويلة المدى لا تزال أكثر رسوخا.

وبحسـب توقعـات صنـدوق النقـد الـدولي في أبريـل 2024، ينتظـر أن تسـتمر معـدلات التضخـم العالمـي في الانخفـاض، حيـث سـتنتقل مـن متوسـط 5,8 في المائة سـنة 2023 (المتوسـط السـنوي) إلى 5,4 سـنة 2024 و3,6 سـنة 2025. كما يُرتقـب أن تسـجل الاقتصـادات المتقدمـة انخفاضًـا أسرع في معـدلات التضخـم، حيـث مـن المتوقـع أن يصـل إلى 2.4 في المائـة سـنة 2024، بينـما مـن المتوقـع أن تسـتمر الاقتصـادات الناشـئة والمتطـورة في الحفـاظ على معـدلات تضخـم تصـل إلى 8 في المائة سنة 2024، قبل أن تنخفض إلى 5 في المائة سنة 2025.2025.

وتختلـف الأسـباب المـفسرة لانخفـاض التضخـم مـن بلـد لآخـر، ولكنهـا تعكـس عمومـا تراجـع التضخـم الأسـاسي نتيجـة لاسـتمرار السياسـات النقديـة التقييديـة، والتخفيـف المصاحب في أسـواق الشغل، وتأثيرات انتقالية ناتجة عن الانخفاضات السابقة والمستمرة للأسعار النسبية للطاقة.

بوجـه عـام، تـشير صنـدوق النقـد الـدولي، في توقعاتـه الاقتصاديـة العالميـة الصـادرة في أبريـل 2024، أن معظـم الاقتصـادات مـن المتوقـع أن تسـجل انخفاضًـا في معـدل التضخـم السـنوي الإجمالي والأسـاسي في عـام 2024. ومـن بين الاقتصـادات التـي تسـتهدف التضخـم، مـن المتوقـع أن يكـون التضخـم الإجمالي أعلى بنصـف نقطـة مئويـة عـن الهـدف في الربـع الثالـث مـن سـنة 2024. كما يُتوقـع أن تحقـق معظـم هـذه الاقتصـادات أهدافهـا (أو مسـتويات متوسـطة منهـا) بحلـول سـنة 2025. علاوة على ذلـك، تنـذر مراجعـة توقعـات التضخـم نحـو الانخفـاض في عـدة اقتصـادات رئيسـية، إلى جانـب صمـود النشـاط الاقتصـادي، بعـودة أسرع مـن المتوقـع إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الجائحة.

ويتجسـد أحـد المخاطـر الرئيسـية التـي تنطـوي عليهـا السـنوات المقبلـة في احـتمال اسـتمرار التضخـم الأسـاسي، مما يقـتضي اتخـاذ تـدابير نقديـة أشـد صرامـة. كما قـد يتسـبب التراجـع بشـكل أبطـأ مـن المتوقـع للتضخـم الأسـاسي في الاقتصـادات الرئيسـية، لا سـيما بسـبب اسـتمرار

التوترات في سوق الشغل والصعوبات المتواصلة في سلاسل الإمدادات، في ارتفاع توقعات معدلات الفائدة وانخفاض مماثل في أسعار الأصول، على غرار ما وقع في بداية 2023.

قد تؤدي مثل هذه التطورات إلى مخاطر الاستقرار المالي، وتشديد الظروف المالية العالمية، وتحفيز تدفقات رأس المال نحو الأصول الآمنة (الانتقال نحو الجودة وتجنب المخاطر)، وتعزيز الدولار الأمريكي،

ويمكن أن تفضي مثل هذه التطورات إلى زيادة مخاطر الاستقرار المالي، وتشديد الظروف المالية العالمية، وتحفيز تدفقات رأس المال نحو الأصول الآمنة (الانتقال نحو الجودة وتجنب المخاطر)، فضلا عن تعزيز قيمة الدولار الأمريكي، مما يترتب عليه من تداعيات سلبية على التجارة والنمو.

2. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة

ركزت السلطات العمومية جهودها خلال سنة 2023 بشكل أساسي على تبني سياسات نقدية تقييدية بهدف إعادة معدلات التضخم إلى مستوياتها ما قبل الجائحة وضمان ملاءمتها مع المستويات المستهدفة من لدن البنوك المركزية. واستلزمت هذه الأولية خفض مساعدات الدولة، لاسيما وأن الدين العمومي يواصل تسجيل مستويات مرتفعة.

1.2 تدابير السياسة النقدية

واصلت السياسات النقدية تطورها خلال سنة 2023 في سياق يتميز بضرورة خفض التضخم المستمر الذي شوهد في العديد من البلدان، وهو تضخم وصل إلى مستويات عالية تاريخيا سنة 2022.

وحافظت معظم البنوك المركزية على أسعار الفائدة الرئيسية أو رفعتها إلى مستويات كبيرة، في مواجهة الضغوط التضخمية المستمرة على الرغم من تراجع اضطرابات سلاسل التوريد والانخفاض النسبي لأسعار المنتجات الأساسية. ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، يُرتقب أن تمتد السياسات النقدية التقييدية، المقرونة بأسعار فائدة حقيقية[4] تفوق المستويات المحايدة[5]، إلى سنة 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المركزية استمرت في استخدام سعر الفائدة الرئيسي كأداة رئيسية للسياسة النقدية بهدف التأثير على التضخم وتحقيق استقرار الاقتصاد. ويكتسي هذ المعدل، الذي يحدد تكلفة القروض بالنسبة للمؤسسات المالية وللمقترضين على السواء، أهمية حاسمة لضبط النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم.

[4] يقصد بمعدل الفائدة الحقيقي المعدل الاسمي الذي يجري تعديله حسب مستويات التضخم. ويعكس الأداء الحقيقي للاستثمار أو التكلفة الفعلية للاقتراض عند الأخذ في الحسبان تأثير التضخم.

[5] يعكس المعدل المحايد، المعروف كذلك باسم "معدل الفائدة الطبيعي" أو "معدل الفائدة المتوازن"، مستوى سعر الفائدة الذي لا يحفز النمو الاقتصادي أو يقيده. ويُفترض أن يعادل المعدل الذي يحافظ على إمكانيات النمو الاقتصادي القصوى، وعلى استقرار طويل الأمد للتضخم دون أن ينعكس فعليا على قرارات الاقتراض والاستثمار.

ومع ذلك، بدأت تظهر تباينات في مسارات السياسات النقدية بين مختلف الدول. على سبيل المثال، حافظت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على أسعار فائدة مرتفعة لمواجهة الضغوط التضخمية المستمرة. وتواصل هذه البلدان الثلاثة، حيث لا يزال التضخم مرتفعًا، نهج سياسة نقدية تقييدية ضرورية إلى حين بروز بوادر ملموسة على تباطؤ التضخم الأساسي، وذلك للحفاظ على ثبات التوقعات التضخمية على المدى الطويل. بالمقابل، قامت الصين بخفض سعر الفائدة الأساسي لمدة عام سنة، استجابةً لمرحلة من الانكماش الاقتصادي التي شهدتها خلال سنة 2023. أما اليابان، فقد حافظت على أسعار فائدة سلبية تقترب من الصفر لدعم النمو الاقتصادي، في ظل ضعف الطلب الداخلي.

الجدول 1: مستويات أسعار الفائدة الرئيسة عند متم 2023

البنوك المركزية	سعر الفائدة الرئيسي	المستويات المسجلة عند متم 2023	المستويات المسجلة عند متم 2022	المستويات المسجلة عند متم 2021
الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	معدل الأموال الفيدرالية	من 5,25 إلى 5,50 في المائة	من 4,25 إلى 4,50 في المائة	من 0,00 إلى 0,25 في المائة
البنك المركزي الأوروبي	معدل إعادة التمويل	من 4,00 إلى 4,75 في المائة	من 2,00 إلى 2,75 في المائة	من 0,00 إلى 0,005 في المائة
بنك اليابان	سعر الفائدة على القروض ليوم واحد	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة	من ناقص 0,10 إلى 0,00 في المائة
بتك إنجلترا	سعر الفائدة المطبق على اتفاقية إعادة الشراء	5,25 في المائة	3,5 في المائة	0,25 في المائة
بنك الشعب الصيني	سعر الفائدة المرجعي لسنة واحدة	3,45 في المائة	3,65 في المائة	3,85 في المائة

المصدر: جدول أعده مجلس المنافسة استنادا إلى معطيات البنوك المركزية

بالموازاة، واصلت البنوك المركزية تقليص الإجراءات غير التقليدية للسياسة النقدية بطريقة محكمة وقابلة التوقع، خاصة برامج شراء الأصول التي تم إطلاقها استجابة لجائحة كوفيد-19. هذه البرامج، التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد والحفاظ على السيولة في الأسواق المالية، تم تقليصها تدريجياً، في سياق تحسن الوضع الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية.

ومع ذلك، فإن عدم اليقين المحيط بانخفاض التضخم يظل تحدياً كبيراً أمام البنوك المركزية. ويعد تقدير مستويات أسعار الفائدة ومعدلات البطالة المحايدة أمراً معقداً، شأنها شأن نقل التدابير النقدية وفعالية آلية النقل في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن ثم،

تكتسي فعالية التواصل حول السياسة النقدية وتكييفها المرن دعامة ضرورية بغية الحد من تكاليف مكافحة التضخم.

زيادة على ذلك، تضطلع توقعات التضخم بدور حاسم في ديناميته. وفي الوقت الذي ارتفعت توقعات التضخم في عدة بلدان على المدى القصير، حافظت على استقرارها عموما على المدى البعيد دون تسجيل مؤشرات على عدم اتساق توقعات التضخم. ويتعين مراعاة أهمية طرق تأثير التوقعات على التضخم عند نهج السياسة النقدية، لاسيما وأن القرارات ذات الصلة بالاستهلاك والاستثمار وتحديد الأسعار تستند إليها جزئيا إلى هذه التوقعات.

أخيرا، أسفر التشديد الحاد في الظروف النقدية إلى حالات تعثر بعض البنوك [6]، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وسلطت هذه الوضعية الضوء على هشاشة القطاع المالي وتضرره من الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية، مما ترتب عنه تراجع ملحوظ للقروض البنكية وهشاشة ميزانيات البنوك.

2.2 تدابير سياسة الميزانية

أفرزت توجهات سياسة الميزانية خلال سنة 2023 انعكاسات هامة على النشاط الاقتصادي العالمي، مما زاد من التفاوتات بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وفي سياق مطبوع بديون مرتفعة، شكل التخفيف التدريجي لتدابير دعم الميزانية عاملاً رئيسياً يؤثر سلباً على النمو.

في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجاوز الناتج الداخلي الإجمالي المستويات المسجلة قبل الجائحة بدءاً من 2021، استمرت سياسة الميزانية في أن تكون توسعية، حيث وصل عجز الميزانية العامة إلى 8,8 في المائة سنة 2023، ويُتوقع أن تصل إلى 6,5 في المائة سنة 2024. ويتعارض هذا التوجه يتناقض مع الاتحاد الأوروبي، حيث كان التركيز على العودة إلى "الحذر" المالي، بهدف خفض عجز الميزانية العامة الذي بلغ 3,5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2023، ويُرتقب أن يتراجع بنسبة 2,9 في المائة سنة 2024 [7].

وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة والنامية، كانت السياسة المالية نسبياً محايدة. ومع ذلك، واجهت الدول ذات الدخل المنخفض تحديات خاصة، بما في ذلك التوترات في السيولة وارتفاع تكاليف خدمة الديون، مما عرقل الاستثمارات اللازمة لتحفيز التعافي الاقتصادي.

ولإعادة بناء هامش المناورة في الميزانية وكبح المنحى التصاعدي للدين، بذلت عدة دول جهودا لتوحيد الميزانية سنة 2023. ومع ذلك، فإن توحيد سياسات الميزانية هذا من شأنه أن يبطئ من النمو في المدى القريب.

وأضحى التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات الميزانية مسألة أساسية، وإن كان ذلك أقل اتساقا سنة 2023. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على الخصوص، أفضى تزايد

[6] يتعلق الأمر ببنوك "Siliocn Valley Bank" و"Signature Bank" و"Silvergate" و"Crédit Suisse".

[7] تقارير الراصد المالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2024.

النفقات المتعلقة بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، مع مداخيل جبائية أقل من المتوقع، إلى تخفيف سياسة الميزانية، مثيرا انشغالات بشأن تأثيره على التضخم. ويمكن المساهمة في دعم استقرار الأسعار وتوطيد النمو الاقتصادي من خلال تعزيز فعالية التنسيق بين السياستين.

في هذا السياق، تم تدارس إصلاحات قواعد إعداد الميزانية، خاصة في أوروبا حيث تم تمديد تعليق قواعد ميثاق الاستقرار والنمو[8] لمواجهة التحديات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مبادرات مثل الإطار المؤقت للأزمات والانتقال في الاتحاد الأوروبي [9]، الرامي إلى دعم انتقال القطاعات الحيوية نحو اقتصاد بانبعاثات صفرية، رداً على تأثيرات الصراع في أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة.

في الوقت نفسه، تم اتخاذ إجراءات لتعزيز الصمود الطاقي، بما في ذلك اعتماد خطة "REPowerEU" من قبل الاتحاد الأوروبي في عام 2022، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على روسيا في مجال الطاقة وتعزيز الطاقات المتجددة. ومع ذلك، أثارت هذه السياسات أسئلة تتعلق بالمنافسة بين الدول الأعضاء وبانقسام السوق الأوروبية.

أخيرًا، تم الإعلان عن استثمارات كبيرة في مجالات مثل الطاقة المدفوعة بالمد والجزر في الولايات المتحدة، مما يبرز الأهمية المتزايدة للانتقال إلى مصادر طاقة أكثر استدامة ومكافحة التغيرات المناخية.

3.2 تدابير سياسة المنافسة

في سياق تطورات عام 2023 في مجال سياسات المنافسة، تبقى القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية والاستدامة في مقدمة الاهتمامات على غرار عام 2022.

في الواقع، تواجه الاقتصادات المتقدمة والناشئة مجموعة من التحديات البارزة على المدى القصير والمتوسط والطويل. ومن بين هذه التحديات، يبرز نمو الأسواق الرقمية، وضرورة مكافحة التغير المناخي الملحة، وأهمية السيطرة على التضخم ومحاربة الممارسات الاستغلالية التي تساهم فيه، بالإضافة إلى مسألة الاستثناءات فيما يتعلق بمساعدات الدولة المندرجة في سياق السياسة الحمائية المتزايدة.

وتكتسي هذه الرهانات أهمية بالغة بالنسبة لسلطات المنافسة، إذ يعتبر تعزيز المنافسة العادلة في الأسواق أمراً أساسياً للتنمية الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، وضمان توزيع عادل للفوائد.

[8] تهدف هذه الآلية، المحدثة في 1997، إلى ضبط ميزانية البلدان الواقعة في منطقة اليورو قصد ضمان استقرار الأسعار والنمو. وتستهدف بالخصوص تقليص عجز الميزانية بنسبة 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، والدين العمومي بنسبة تقل أو تعادل 60 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

[9] يتوخى هذا الإطار تبسيط أنظمة دعم الطاقات المتجددة وتعزيزها، وتخليص عمليات الإنتاج الصناعي من الكربون.

وتظل التحديات كثيرة في 2023، مسلطة الضوء على رهانات رقمية وبيئية حاسمة. وقطع الاتحاد الأوروبي أشواطا هامة بعد دخول قانون السوق الرقمية (Digital Market Act) حيز التنفيذ في ماي 2023، بهدف ضبط عمالقة الشبكة العنكبوتية وتعزيز شروط المنافسة.

بالمقابل، تم في دجنبر 2023، إنهاء التيسيرات المؤقتة لقواعد المنافسة داخل الاتحاد الأوروبي، التي سمحت بتقديم مساعدات الدولة للمقاولات المتعثرة استجابة لجائحة كوفيد-19.

بالفعل، شهدت هذه السنة تسريع وتيرة مراجعة قواعد المنافسة في الاتحاد الأوروبي، خاصة في إطار ردود الفعل تجاه النزاع في أوكرانيا وخطة الاستثمار البيئي الأمريكية. ويشكل قانون الرقائق الإلكترونية (Chips Act)، المعتمد في يوليوز 2023، مبادرة تتيح للحكومات تسخير مساعدات الدولة لتحفيز إنتاج أشباه الموصلات في أوربا، ويفضي بالتالي إلى تقليص التبعية الإقليمية لآسيا. في الوقت نفسه، دفع حدثين بارزين، تمثلا في النزاع في أوكرانيا وخطة الولايات المتحدة لخفض التضخم من خلال "Inflation Reduction Act-IRA" بالمفوضية الأوروبية على تعميق مراجعتها لقواعد المنافسة. ومنذ 23 مارس 2023، وضعت "إطارا مؤقتا لتدبير الأزمات" بهدف تمكين الحكومات من دعم المقاولات المتضررة من تداعيات النزاع خاصة تلك المتأثرة بارتفاع أسعار الطاقة.

وجرى تعزيز هذا الإطار، الذي أُعيد تسميته بـ "إطار المساعدات المؤقتة للأزمات والانتقالات" في 9 مارس 2023، وتمديد العمل به إلى غاية سنة 2025. وتتجلى أهدافه في تمويل مبادرات إزالة الكربون عبر الترخيص للدول الأعضاء بدعم الاستثمارات في تكنولوجيات مثل البطاريات، والألواح الشمسية، والمضخات الحرارية، ومولدات الرياح، بالإضافة إلى تكنولوجيا التقاط الكربون وقدرات إنتاج وإعادة تدوير المواد الأولية الحيوية. كما يشكل هذا الإطار ركيزة أساسية لـ "الخطة الصناعية للاتفاق الأخضر" (Plan industriel du Pacte vert) المعلن عنها بتاريخ فاتح أبريل 2023، والرامية إلى تعزيز إنتاج المواد الحاملة لعلامة "صنع في أوروبا".

مع ذلك، تواجه أوروبا تهديداً محتملاً بسبب قانون الحد من التضخم الأمريكي، مع مخاوف من تعرض شركاتها لأضرار محتملة في السوق العالمية.

3. تطور التركيزات الاقتصادية

اتبعت سلطات المنافسة حول العالم اتجاهين رئيسيين في مجال مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي. يتعلق الاتجاه الأول بالمراقبة البعدية لعمليات التركيز. وينبع هذا الاتجاه بشكل رئيسي من التعقيد المتزايد لعمليات دمج الشركات واقتناء الأصول، وبضرورة مراعاة تطور دينامية المنافسة. وعلى الرغم من أن المقاربة التقليدية، المتمثلة في دراسة مشاريع التركيز الاقتصادي مقدما، لا تزال سارية، إلا أنها قد تكون محدودة في تقييم الآثار طويلة المدى

لهذه المعاملات. أما الاتجاه الثاني، فيتعلق بتبني مقاربة احترازية عند دراسة مشاريع التركيز الاقتصادي، مما يؤدي إلى تمديد عملية افتحاصها لفترات أطول (تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة)، خاصة العمليات المعقدة و/أو التي تستهدف قطاعات معينة، مثل قطاع التكنولوجيا[10].

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية نشرت، بتاريخ 18 دجنبر 2023، صيغة منقحة للمبادئ التوجيهية، تندرج في إطار تقوية المقاربة البعدية لعمليات التركيز الاقتصادي، بما في ذلك دراسة أثارها الأفقية والعمودية. وتدرج سوق الشغل كمجال يتعين مراعاته عند دراسة العمليات ومعالجة التركيزات المفترسة وتركيزات التجميع (roll-ups).

الإطار 1: تركيزات التجميع

أضحت تركيزات التجميع، المعروفة أيضا باسم اندماج الشركات، استراتيجية استثمارية أكثر شيوعا منذ اندلاع الأزمة المالية لسنة 2008. وتكمن في الاستحواذ على عدد من الشركات صغيرة الحجم التي تنشط في نفس السوق أو في أسواق مجاورة تباعا، ودمجها بهدف خلق شركة أكبر ومتمتعة بوضع مهيمن محتمل.

وتُثار تركيزات التجميع في عدد من الدول، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا. وتستأثر باهتمام أقل في ولايات أخرى. وتخضع لافتحاص خاص في بعض القطاعات، لاسيما قطاع التكنولوجيا الرقمية الذي تثير على مستواه انشغالات معينة.

وثمة اعتبارات مالية واستراتيجية تعلل اللجوء إلى هذا النوع من التركيزات. وبشكل عام، تنجز شركات استثمارية ومالية العمليات ذات أغراض مالية صرفة، مثل شركات الأسهم الخاصة التي تسعى إلى جني مكاسب على المدى القصير عبر استغلال فوارق التقييم بين الشركات صغيرة الحجم المستهدفة والشركات الكبرى المندمجة.

وأرست مجموعة من الولايات آلية لرصد هذه التركيزات، التي تستند عادة إلى أسقف تبليغ أكثر صرامة. وتتيح لسلطات المنافسة مراقبة هذه العمليات وتقييم آثارها التراكمية على المنافسة. غير أن الآراء تختلف بشأن الممارسات المثلى للتعامل معها. وتُعتمد مقاربة مختلفة في ذلك، على غرار تعزيز مراقبة العمليات غير الخاضعة للتبليغ واستخدام صلاحيات التدخل على المستوى البعدي بهدف تقويم الإشكاليات التي أنتجتها سابقا.

وفي سنة 2023، تضافرت مجموعة من العوامل أفرزت بيئة غير مواتية في مجال عمليات التركيز الاقتصادي، حيث ظلت معدلات التضخم العالمية مرتفعة في معظم فترات السنة، ولم تشرع في الانخفاض إلا في نهاية العام.

[10] مقال منشور على الموقع الإلكتروني لشركة الاستشارات الإدارية الأمريكية "Bain & Co" بعنوان "كيف تساهم عملية الافتحاص في رفع السقف بالنسبة للجهات المقتنية؟"، والمندرج في إطار تقريرها السنوي حول عمليات دمج الشركات واقتناء الأصول في العالم.

ونتيجة لذلك، أبقت البنوك المركزية على أسعار فائدة مرتفعة للحد من التضخم، مما زاد من تكاليف الاقتراض بالنسبة للجهات المقتنية الساعية إلى تمويل العمليات. فضلا عن ذلك، تعرضت أسواق الأسهم لضغوطات شديدة في أغلب فترات السنة، ترتب عنها تراجع أسواق الأسهم وخلق حالة عدم اليقين. وتفاقمت هذه التحديات بسبب التوترات الجيوسياسية.

في نفس الوقت، وفي ارتباط مباشر بتشديد الظروف المالية، تضررت السوق بشدة بفارق التقييم بين النفقات التي كانت الجهات المقتنية تستعد لصرفها ومتطلبات الجهات البائعة من شركاتها. ووفقا للمختصين في بنوك الاستثمار والمستشارين في دمج الشركات واقتناء الأصول[11]، شكل هذا الفارق العقبة الرئيسية التي حالت دون إنجاز العديد من المعاملات.

في الربع الأخير من سنة 2023، سجلت الصفقات الضخمة التي تزيد قيمتها عن مليار دولار أعلى مستوى لها منذ الربع الثاني من سنة 2022، وتم الإعلان عن إنجاز خمس من أكبر عشر صفقات عالمية لهذه السنة خلال الربع الأخير من السنة. ومع ذلك، فبالنسبة للسنة كلها، تراجعت هذه الصفقات الضخمة إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2019، حيث تم تسجيل 432 صفقة فقط خلال سنة 2023 مقارنة بـ 816 صفقة خلال سنة 2021[12].

وعلاقة بالجهات المقتنية برسم 2023، تشير الإحصائيات إلى أن عمليات الاستحواذ الاستراتيجية فاقت المعاملات التي ينجزها المستثمرون المؤسساتيون، التي توارت إلى الخلف طيلة سنة 2023.

وتُفسر أسباب التراجع الكبير للصفقات خلال سنة 2023، والتي انخفضت قيمتها بنسبة 26 في المائة لتصل إلى 2495 مليار دولار، مسجلة أدنى مستوى لها منذ عشر سنوات، أساسا بالسياق المطبوع بمؤشرات ماكرو-اقتصادية متباينة ومخاطر جيو-سياسية، وبصعوبات اعترضت مساعي الجهات المقتنية والبائعة لإيجاد أرضية للتوافق بشأن التقييمات.

الرسم البياني 5: تطور عمليات التركيز الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2023 (بالحجم والقيمة)

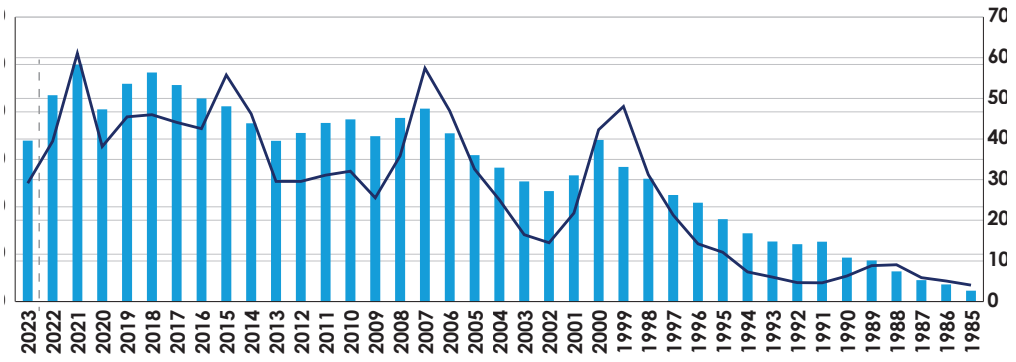

المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

[11] التقرير السنوي حول عمليات دمج الشركات واقتناء الأصول في العالم الصادر عن شركة الاستشارات الإدارية الأمريكية "Bain & Co"

[12] من جانبها، تراجع حجم الصفقات التي تفوق قيمتها خمسة مليارات دولار بنسبة 60 في المائة مقارنة بالذروة المسجلة في 2022، ومن نحو 150 صفقة إلى 60 في 2023. وانخفضت الصفقات التي تعادل قيمتها أو تفوق عشرة مليارات دولار بواقع 32 صفقة يصل حجمها إلى 646 مليار دولار، مسجلة تراجعا بنسبة 13 في المائة في 2022.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التراجع عن إنجاز عدد كبير من الصفقات قبل قبول العروض خلال سنة 2023. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، تشمل بالخصوص:

- الزيادة في سعر الفائدة، المدفوع بارتفاع أسعار الفائدة الرئيسية التي كانت محور النقاشات طيلة السنة. وكانت الجهات المقتنية تبحث عن صفقات توفر هامشا من الأمان في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة على المدى الطويل، في الوقت الذي سادت حالة الترقب في صفوف الجهات البائعة، معربة عن أملها في انخفاض الأسعار المذكورة؛
- انخفاض قيمة الصفقات الاستراتيجية للسنة الثانية على التوالي جعل الفاعلين أكثر حذرا. وسجلت أسواق الأسهم، التي تضاعفت عالميا بمقدار 10,1 مرة، أدنى مستوياتها منذ 15 سنة، مما يترك مجالاً لمزيد من الانخفاض. وساورت الجهات المقتنية شكوكا بشأن الأصول ذات التقييمات المرتفعة، بينما ترددت الجهات المقتنية في تفويت أصولها بأسعار منخفضة؛
- ساهم الانتباه المتزايد لهيئات التقنين في العالم في تراجع عدد الصفقات. وقد قامت المفوضية الأوروبية وهيئة المنافسة والأسواق في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى وزارة العدل ولجنة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة، بدراسة مشاريع الاندماج بقدر من الشك، خاصة في قطاعي الصحة والتكنولوجيا. ومنذ دجنبر 2022، تم الاعتراض على صفقات بقيمة إجمالية بلغت 361 مليار دولار من قبل سلطات المنافسة. وعلى الرغم من أن معظم العمليات قد تم تنفيذها في نهاية المطاف، إلا أنها غالبًا ما تطلبت تعديلات وارتبط تنفيذها بتقديم تعهدات.

على المستوى القطاعي، عرف توزيع عمليات التركيز الاقتصادي تعديلات طفيفة مقارنة بالسنة الماضية. في الواقع، من حيث القيمة، هيمن قطاع الطاقة على عمليات التركيز الاقتصادي بقيمة 704 مليارات دولار (أنظر الرسم البياني رقم 6). كما مثَّل هذا القطاع ثلاثاً من أكبر عشر صفقات خلال السنة.

وبالرغم من خفوت جاذبية عمليات التركيز الاقتصادي بشكل عام، تحدى قطاع الطاقة هذا الاتجاه، حيث بلغت التقييمات الإجمالية أعلى مستوياتها منذ 2016. بالموازاة، سجل متوسط الصفقات حجما هاما قدره 109 ملايين دولار، محققا زيادة بنسبة 11,8 في المائة مقارنة بحجم 2022 البالغ 97,5 مليون دولار، زيادة كبيرة بنسبة 39,7 في المائة مقارنة بـ 97.5 مليون دولار المسجلة سنة 2022. وتعزز أداء القطاع برسم 2023 من خلال تكثيف عمليات التركيز خلال النصف الثاني من السنة، مما أدى إلى تسجيل معدل قياسي في الربع الأخير من السنة. ولا سيما أن أربعًا من أكبر خمس صفقات في القطاع حدثت خلال هذه الفترة، بما في ذلك صفقتان ضخمتان في قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلهما أكبر صفقات العام في جميع القطاعات.

وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى الانتقال الطاقي الذي فرضته التحديات المناخية، وتنامي عمليات تخليص الصناعة من الكربون، والفرص المتعلقة بالطاقات المتجددة.

وخلافا لدينامية قطاع الطاقة، انخفضت عمليات التركيز في مجال التكنولوجيا بنسبة 45 في المائة من حيث القيمة. وساهمت عدة عوامل في تراجع الصفقات على مستوى هذا القطاع، منها الطلب المتباطئ على التحول الرقمي، وانخفاض أسواق الأسهم، وتشدد سلطات المنافسة في ضبط عمل شركات التكنولوجيا الكبرى. ومع ذلك، لا يزال القطاع يحتل المركز الثاني من حيث قيمة الصفقات والمركز الأول من حيث عدد الصفقات. وتجدر الإشارة إلى عدد من فروع القطاع تشهد دينامية خاصة ومستمرة، لاسيما مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي.

الإطار 2: نمو مشاريع التركيز الاقتصادي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

شهدت سنة 2023 ازدهار الذكاء الاصطناعي التوليدي، بشكل دفع بالشركات إلى الاستحواذ على الموارد أو تطويرها في هذا المجال. وتعددت الدوافع المحفزة لهذا التوجه، همت بالخصوص توسع الشركات المتخصصة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، على غرار موردي الخدمات السحابية. واستثمرت هذه الأخيرة في شركات الذكاء الاصطناعي الناشئة قصد تكريس تموقعها في السوق.

وفي الوقت ذاته، استحوذت الشركات، التي تعمل على تصميم شرائح أشباه الموصلات الخاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، على شركات قصد تيسير اعتماد منتجاتها. كما أضافت الشركات المتخصصة في برمجيات المؤسسات قدرات الذكاء الاصطناعي إلى عروض منتجاتها لتلبية الطلب المتزايد في السوق.

وفي قطاعات أخرى، استحوذت شركات، تستعين بأدوات ذكاء اصطناعي أكثر نضجا، على غرار التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيا المالية، على شركات ناشئة مختصة في الذكاء الاصطناعي بهدف تسريع تنفيذ استراتيجياتها في هذا الميدان.

ومراعاة للتطور السريع للذكاء الاصطناعي، يبرز خطر التقادم السريع لعدد كبير من الشركات الناشئة، مما يشجع مؤسسيها ومستثمريها على التعجيل بتنفيذ الجدولة الزمنية للخروج، ويفضي إلى بيع هذه الشركات قبل الموعد المحدد.

وفي السياق ذاته، دفعت البيئة الماكرو-اقتصادية المحفوفة بالمخاطر، والمقرونة بحالات تعثر البنوك، بالمستثمرين إلى تبني موقف احترازي من عمليات التركيز المرتبطة بالخدمات المالية إلى حد كبير. وبهذا الخصوص، تراجعت قيمة الصفقات للسنة الثانية على التوالي. وبلغ عددها الإجمالي 2771 صفقة بقيمة قدرها 319 مليار دولار، مسجلة انخفاضا بنسبة 17 في المائة.

الرسم البياني 6: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2023 (حسب قيمتها)

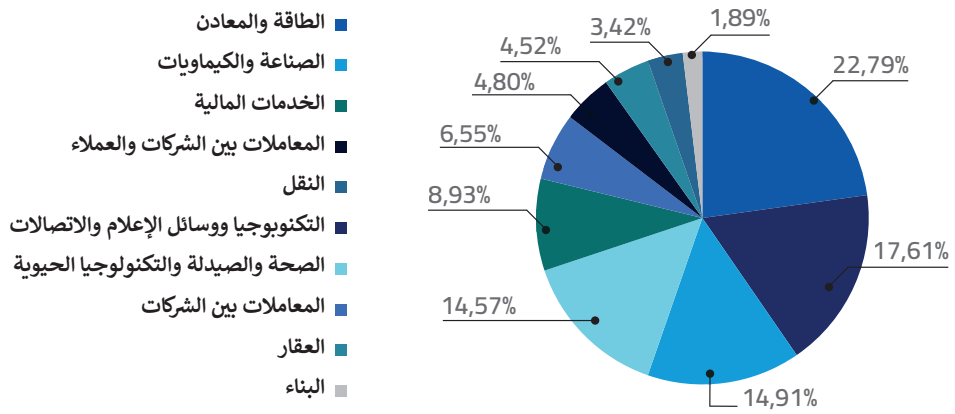

المصدر: المنصة الإلكترونية "GlobalData"

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2023 (حسب حجمها)

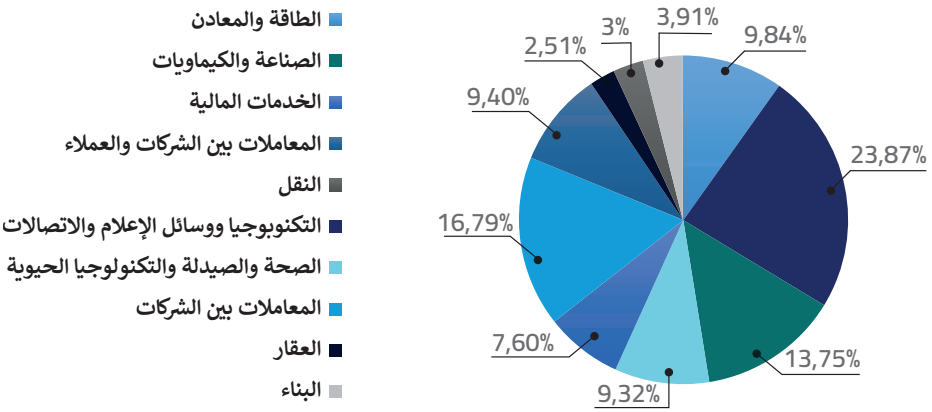

المصدر: المنصة الإلكترونية "GlobalData"

فيما يتعلق بالصفقات العابرة للحدود، فقد تأثرت بشكل كبير خلال سنة 2023 بالظرفية الماكرو-اقتصادية وتصاعد النزاعات الجيو-سياسية وتمدد سياسات الحمائية، حيث شهدت هذه الصفقات انخفاضًا حادًا بنسبة 25 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 30 في المائة من حيث عدد الصفقات مقارنة بسنة 2022.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن انخفاض الصفقات العابرة للحدود (أنظر الرسم البياني رقم 8) لم يكن بشكل موحد خلال سنة 2023. وكمثال على ذلك، قامت الجهات المقتنية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنجاز مزيد من الصفقات، مسجلة زيادة بنسبة 34 في المائة مقارنة بالصفقات الداخلية التي بالكاد بلغت نسبتها 2 في المائة. من جانبها، سجلت آسيا زيادة في العمليات القادمة من الشرق الأوسط بنسبة 60 في المائة، فيما سعت الصناديق السيادية إلى تعزيز سلاسل التموين وتسهيل الانتقال الطاقي.

الرسم البياني 8: تطور عمليات التركيز العابرة للحدود في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2023

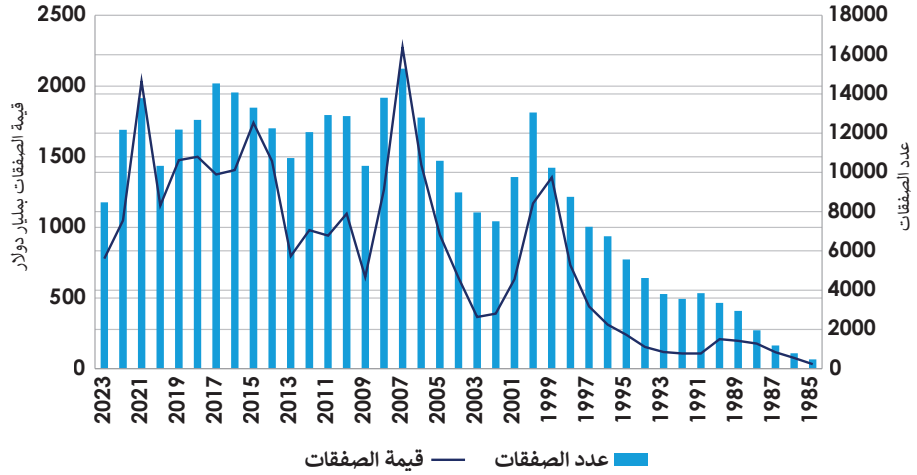

المصدر: معهد عمليات الدمج والاستحواذ والتحالفات (Institute for Mergers, Acquisitions & Alliances)

ويرتبط تباطؤ الصفقات العابرة للحدود أساسا بتكاثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تواصلت وتيرتها عالميا خلال سنة 2023. ومن ثم، تُجسد توجها عاما لنهج سياسات الحمائية والسيادة التكنولوجية. وقد تم تعزيز هذا التوسع بواسطة عدد من العوامل، بما في ذلك الوعي المتزايد بأهمية البنى التحتية الحيوية وضمان سلامة سلاسل التموين.

وشجع تصاعد سياسات الحمائية، الذي دفعته مخاوف بشأن الأمن الوطني وحماية الصناعات الاستراتيجية، عددا كبيرا من البلدان على تشديد النصوص التنظيمية المؤطرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وانصبت مساعي الحكومات على حماية الأصول الاستراتيجية ومنع عمليات الاستحواذ الأجنبية التي من شأنها المساس بمصالحها الوطنية.

فضلا عن ذلك، تسببت أحداث عالمية، مثل النزاع في أوكرانيا والتوترات الاقتصادية والسياسية المتزايدة، في تفاقم هذه الاتجاهات. وكرست هذه الأزمات المخاوف المتعلقة بسلامة الإمدادات، وحثت العديد من الدول على مراجعة سياساتها في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية ضمان سيادتها الاقتصادية والتكنولوجية.

في هذا السياق، اعتمدت عدد من الدول أنظمة جديدة لمراجعة الاستثمارات المباشرة الأجنبية أو عملت على تعزيز الإطار التنظيمي الجاري به العمل. وتضمنت هذه الأنظمة غالباً آليات ترمي إلى دراسة معمقة للصفقات التي تضم استثمارات أجنبية في قطاعات حساسة مثل التكنولوجيا المتقدمة، والبنى التحتية الحيوية، والصناعات الاستراتيجية.

وتمثل الهدف الرئيسي من هذه الأنظمة في ضمان عدم تقويض الاستثمارات الأجنبية للأمن القومي أو المساس بالمصالح الاقتصادية الأساسية للبلد. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي هذه الإجراءات أيضًا إلى تداعيات على مناخ الأعمال العالمي من خلال ظهور حالات عدم يقين جديدة وتعقيد مساطر الاستثمارات العابرة للحدود.

وعلاقة بطبيعة العمليات، هيمنت الصفقات الاستراتيجية على عمليات التركيز الاقتصادي خلال سنة 2023، بحيث أبانت عن صمود أكبر مقارنة بأنواع الصفقات الأخرى. وبالرغم من انخفاض قيمتها الإجمالية بنسبة 6 في المائة، سجلت سوق التركيزات الاقتصادية الاستراتيجية أداءً متنوعا. على سبيل المثال، تراجعت الصفقات التكنولوجية، فيما انتعشت الصفقات في قطاعات الرعاية الصحية وعلوم الحياة والطاقة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من ندرة السيولة والسياق الماكرو-اقتصادي المتسم بعدم اليقين، استخدمت الشركات الناجحة التركيزات الاقتصادية للإعادة تجديدها. على سبيل المثال، أجرت الشركات المتخصصة في صناعة السيارات عمليات استحواذ لتأمين سلاسل إمداداتها في سياق الانتقال إلى السيارات الكهربائية. بالمثل، سعت شركات التأمين إلى توسيع نطاق دورها التقليدي المتمثل في الحماية من المخاطر ليشمل الوقاية منها، في الوقت الذي فضلت شركات الإعلام إبرام صفقات مع أطراف منافسة بهدف الحفاظ على قدراتها التنافسية في مجال يتغير بسرعة.

من جانب آخر، تقلص حجم أصناف التركيزات الأخرى المنجزة من قبل مستثمرين ماليين (شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة[13] والأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر)، وذلك بشكل كبير.

ومراعاة للسياق التضخمي الذي استدعى الرفع من أسعار الفائدة الرئيسية من لدن البنوك المركزية، واجهت الجهات المقتنية حالة مجهولة انعكست على اتخاذ قراراتها، وهي تكلفة وتوافر رأس المال، في بيئة اقتصادية ما زالت تتخللها درجات من عدم اليقين.

وأثرت هذه الوضعية بالخصوص على العمليات المنجزة بدعائم مالية، أو باشرتها صناديق استثمارية أو شركات الاستحواذ ذات الأغراض الخاصة، كما يتضح من الرسم البياني 9 بعده.

[13] شركات مدرجة في البورصة. ويتمثل غرضها النهائي في الدعوة إلى الاكتتاب العام قصد جمع أموال موجهة لاقتناء أصول الشركات غير المدرجة في البورصة.

الرسم البياني 9: توزيع التركيزات الاقتصادية حسب أصناف الجهات المقتنية بين سنتي 2024 و2023 (بمليار دولار)

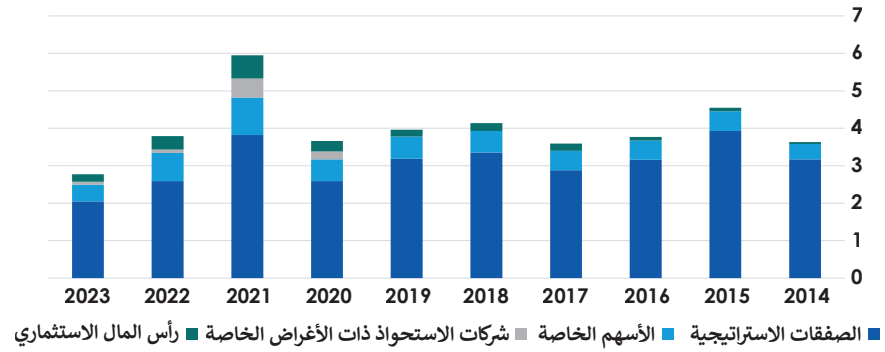

المصدر: شركة الاستشارات الإدارية الأمريكية "Bain & Co"

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ تنامي التوجه نحو العمليات المهيكلة في 2023، مع استخدام استثمارات أقلية أو متدرجة وشروط الأداء والقيمة المتبقية المشروطة بهدف إبرام اتفاقيات وضمان توزان المخاطر. كما ارتفع استخدام الأسهم كوسيلة للأداء (جزئياً أو كلياً) مقارنة بسنة 2022، مما يؤشر على مساعي توحيد التحفيزات في خضم التقلبات التي تشهدها أسواق البورصة، التي انتعشت في فترة لاحقة من السنة. فضلا عن ذلك، لجأت الشركات إلى تفويت الأصول وسحب الاستثمارات على نطاق واسع، بينما ازداد زخم انشقاق الشركات في النصف الثاني من السنة.

وفي 2024، يُتوقع أن تُطرح في السوق العديد من الأصول التي لم تُطرح في 2023، وأن تستمر الشركات في تفويت الأصول التي لم تعد تتماشى مع استراتيجياتها، وأن تعمد صناديق الأسهم الخاصة إلى تفويت شركاتها القديمة في محافظها. وبصفة عامة، ينبغي أن تُستأنف دينامية التركيزات الاقتصادية تزامنا والتخفيف التدريجي لأسعار الفائدة الرئيسية.

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني

، سجل الاقتصاد المغربي في سنة 2023 نموا معتدلا مقارنة بسنة 2022، وهو الذي انخرط في مسار انتعاشي بعد جائحة كوفيد-19، تأثر بمجموعة من عوامل عدم اليقين ذات صبغة ظرفية. ووفقا للتقديرات المستمدة من معطيات المندوبية السامية للتخطيط [14]، بلغت نسبة النمو 3,4 في المائة مقارنة بـ 1,5 في المائة في 2022. وتحققت هذه الدينامية بفضل الصمود الذي أبانت عنه عدة مكونات من الاقتصاد الوطني.

وعلاوة على تداعيات الأزمة النظامية العالمية التي أفضت إلى اضطرابات في سلاسل القيمة وتذبذب أسواق السلع الدولية، وإن كان ذلك بحدة أقل، تأثر الاقتصاد الوطني باستمرار عواقب النزاعات الجيو-سياسية التي انعكست بالخصوص على دينامية النقل البحري الدولي.

[14] الحسابات الوطنية الفصلية لفاتح أبريل 2024.

وفي السنة الفارطة، تعرض الاقتصاد الوطني كذلك للآثار المتكررة للجفاف، الذي نتج عنه إجهاد مائي شديد. ولم تفض هذه الوضعية إلى تراجع إنتاج الحبوب والأشجار المثمرة والخضراوات، الذي سجل مستويات أقل من المتوسط الموسمي، فحسب، بل أرخت بثقلها على أنشطة تربية الماشية والموجهة بالخصوص إلى إنتاج اللحوم الحمراء والحليب. ودفعت أوجه النقص هاته بالحكومة إلى تعويض العجز بتسهيل الاستيراد، من خلال تعليق الضرائب والرسوم، أو بمنح إعانات.

إضافة إلى ذلك، تمكن المغرب من تجاوز محنة زلزال الحوز الذي شهده في شتنبر 2023، وحجم الفاجعة التي ألمت بعدد كبير من المواطنين المغاربة بفضل العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على الخصوص، حيث توجه جلالته لمؤازرة الجرحى، وتفضل بالتبرع بدمه.

واعتُبرت توجيهاته السامية بمثابة الإطار الذي استجابت عبره الأجهزة العليا للدولة لمتطلبات تدبير الأزمة، ل وذلك من خلال تنظيم عمليات إنقاذ المنكوبين وإجلائهم، ثم ثانيا ضمان تموين المناطق المتضررة بالمواد الغذائية والماء الصالح للشرب، وأخيرا إعادة تأهيل هذه المناطق والمساعدة في إعادة بناء المنازل المدمرة.

فضلا عن ذلك، أثبتت هذه الفاجعة الإنسانية حجم التضامن الكبير الذي أبان عنه الشعب المغربي، إذ لم يكتف بالمساهمة التطوعية في الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، بل حرص على التبرع بالدم وجمع المواد الغذائية والألبسة على نطاق واسع.

وعكست هذه التجربة الصعبة كذلك صمود الاقتصاد الوطني، لاسيما وأن الخسائر الاقتصادية كانت ضئيلة. وتمكنت البلاد من احتواء الانعكاسات الماكرو-اقتصادية. بدوره، أظهر الاقتصاد المحلي مرونة عالية، تجسدت بالخصوص في استمرار الأنشطة السياحية.

وبالرغم من خطورة آثاره المدمرة، أتاح هذا الزلزال فرصا لتحقيق نمو مستقبلي، من خلال مشاريع البناء والبنية التحتية المبرمجة في إطار التأهيل العام للمناطق المتضررة.

زيادة على ذلك، كشف استمرار دينامية التعافي عن مؤشرات كثيرة لصمود الاقتصاد الوطني، مما يساهم في تعزيز قدرات انتعاشه السريع في السنوات المقبلة.

في هذا الصدد، لم يسجل الطلب الخارجي تراجعا حادا بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي. وساهم انتعاش دينامية الصناعة في فترة ما بعد كوفيد19- في انبثاق سلاسل ذات قيمة مضافة عالية، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بسلاسل القيم العالمية. وتضمنت أساسا إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية وتصنيع اللقاحات. وبالرغم من تشديد الشروط المالية على الصعيد العالمي، استمرت الدولة في الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بفضل شراكات مثمرة مع الجهات المانحة الدولية والمجتمع المالي الدولي.

بيد أنه ثمة مكونات أخرى للاقتصاد الوطني تستحق تعزيز صمودها. ونذكر منها بالخصوص تصدي المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للصدمات الخارجية، وصون القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المنخفض. وتعد هذه المكونات بمثابة مصادر لاختلال الذي قد يترتب عنه تغيير الوضعية التنافسية للعديد من أسواق السلع والخدمات.

وفي 2023، دشنت خطابات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش وافتتاح البرلمان والمسيرة الخضراء، لعهد جديد من التقدم بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وبإقرارها إصلاحات هامة ومشاريع ضخمة، توفر التوجيهات الملكية السامية أفاقا جديدة لانتعاش الاقتصاد وصموده أمام الصدمات والتقلبات الظرفية، من خلال تحولات بنيوية هامة وتأثيرات مرتقبة على الدينامية المستقبلية لأسواق السلع والخدمات.

وتُحدد كذلك نطاقا للتدخل لا يتيح فقط خلق أسواق جديدة أو النهوض بالأسواق القائمة من جهة، بل وأيضا تعزيز توازن عدد كبير من الأسواق عبر تحسين مستوى العرض أو الطلب أو كلاهما.

مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2023

"واليوم، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، فإننا في أمس الحاجة إلى الجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني".

وهكذا، رصد مجلس المنافسة ستة توجيهات ملكية كبرى ستنعكس لا محالة على دينامية الأسواق مستقبلا. وتتجسد في:

- التنزيل الفعلي والتدريجي لورش الحماية الاجتماعية القائم على ركيزتين، تتمثلان في تعميم التغطية الاجتماعية الشاملة وتوفير المساعدة الاجتماعية المباشرة. ويُنتظر من هذا المشروع الكبير، الذي يرتكز على نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد، النهوض بالأوضاع المعيشية للأسر المستهدفة وتعزيز ميولها للاستهلاك في أسواق السلع والخدمات الأساسية بالخصوص، عبر تحويله إلى الحجر أساس للنموذج التنموي المغربي،
- ترسيخ مكانة المغرب كوجهة رئيسية للاستثمار الإنتاجي وتسويق علامة "صنع في المغرب" بهدف تثمين ليس فقط أنشطة التصدير، بل أيضا الأنشطة الموجهة لتوفير سلع وخدمات تنافسية في الأسواق المحلية،
- تعزيز الأمن الطاقي من خلال تسريع مخطط نشر الطاقات المتجددة، بتزامن مع إطلاق برنامج الاستثمارات الخضراء من لدن مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط،

وإعداد مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، والذي يسعى للاستجابة النوعية للمشاريع المقدمة من طرف المستثمرين العالميين،

• تأهيل الساحل الأطلسي عبر الارتقاء به إلى قطب للتكامل الاقتصادي يتوفر على البنية التحتية الضرورية، موجه للبلدان الإفريقية الواقعة في الشريط الأطلسي وبلدان الساحل على السواء. ويشمل ذلك، علاوة على البنيات التحتية في مجال النقل والمحطات اللوجستية، التفكير في إحداث أسطول وطني بحري وتجاري وتنافسي والنهوض باقتصاد بحري، وذلك من خلال استكشاف الموارد البحرية، والاستثمار في قطاعات الصيد البحري، وتحلية مياه البحر لأغراض فلاحية، إضافة إلى تشجيع الاقتصاد الأزرق واعتماد إستراتيجية خاصة بالسياحة الأطلسية.

• تسريع تفعيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، والمرتكز على عدة محاور من بينها تنمية العرض المائي، وتحسين تدبير الطلب، وتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة،

• التنظيم المشترك لنهائيات كأس العالم 2030 لكرة القدم مع إسبانيا والبرتغال، والفرص المدرة للثروة التي سيوفرها اقتصاد الرياضة من ناحية تطوير البنيات التحتية المهيكلة ودعم الإشعاع السياحي، وبصفة عامة تنمية الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بهذا الحدث العالمي.

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء المجيدة (06 نونبر 2023)

"وإذا كانت الواجهة المتوسطية، تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا، فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو افريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي.

ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو - سياسي على المستوى الإفريقي".

1. التطور العام للأسواق

وفقا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، سجل الاقتصاد المغربي، سنة 2023، نموا بنسبة 3,4 في المائة بالقيمة الحقيقية، بينما لم تتعدى هذه النسبة 1,5 في المائة في 2022. وبالرغم من ارتفاع حجم النمو الاقتصادي بأكثر من الضعف في السنة الفارطة، إلا أنه مازال يسجل مستويات أقل مما شهدته سنة 2021 حين شهد الاقتصاد الوطني انتعاشا استثنائيا في فترة ما بعد جائحة كوفيد19-. بيد أن هذا المسار يؤكد التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني من الركود العميق الذي سببته الجائحة (الجدول 2).

ويبدو للوهلة الأولى أن قنوات انتقال الأزمة النظامية بقيت قائمة، لاسيما مستوى الطلب الخارجي الذي سجل انكماشا وتذبذب الأسعار العالمية لبعض المواد الأولية، الذي استمر في الإرخاء بظلاله على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار النهائية في الأسواق. غير أن الانتعاش المعتدل للنمو الاقتصادي، مقارنة بسنة 2022، لا يرجح سيناريو استقرار الاقتصاد داخل وهدة النمو البطيء.

ووفقا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط، تفاوت أداء القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، مسجلا تقلبات فصلية غير منتظمة (الرسم البياني 10). وفي الوقت الذي ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في القطاع الأولي بنسبة 1,6 في المائة، ازدادت القيمة ذاتها في الأنشطة الثانوية بنسبة 1,3 في المائة، وفي الأنشطة الثالثة بنسبة 4,4 في المائة.

الرسم البياني 10: تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى بمليون درهم (2020-2023)

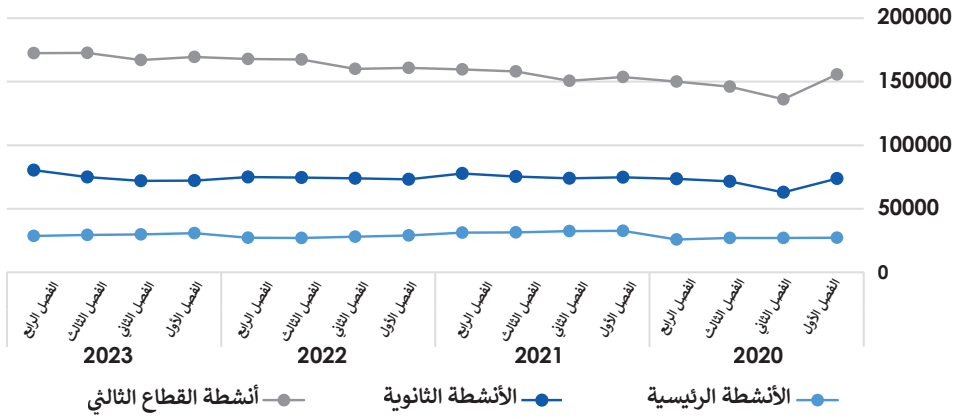

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الحسابات الفصلية للقيمة المضافة بالأسعار المتسلسلة (أساس 2014) المؤرخة في فاتح أبريل 2024)

وبالرغم من إيجابيته، لم يكن مستوى النمو الذي حققه القطاع الأولي كافيا لتدارك الانخفاض الحاد الذي سجله قبل سنة وبلغت نسبته 12,7 في المائة.

ومع توالي الجفاف، لم يتمكن محصول الحبوب من بلوغ المستوى المتوسط الذي سجله طيلة الخمس سنوات الماضية. وأشارت معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن إنتاج الحبوب ظل أقل من 15 في المائة من المتوسط، محققا محصولا إجماليا قدره 55,1 مليون قنطار. ويأتي ذلك بالرغم من ارتفاع نسبة الإنتاج بـ 62 في المائة مقارنة بالموسم السابق.

وفي الوقت ذاته، حافظت القيمة المضافة لسلاسل الأشجار المثمرة والخضراوات إجمالا على استقرارها، بالرغم من الظروف المناخية والمائية غير الملائمة وتصاعد تكاليف الإنتاج، خاصة أسعار البذور.

من جانبه، تضرر نشاط تربية الماشية من توالي الجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج التي انعكست سلبا على قطيع الأبقار والأغنام، ودفعت بالحكومة إلى الاستيراد.

كما ارتفعت القيمة المضافة لأنشطة الصيد البحري بنسبة 7 في المائة، بالرغم من تراجع حجم صيد الأسماك السطحية بنسبة 17 في المائة مقارنة بسنة 2022[15]. ويمثل هذا النوع من الأسماك أزيد من 80 في المائة من مصطادات الصيد الساحلي والتقليدي على الصعيد الوطني. ويظهر أن ارتفاع القيمة المضافة للقطاع جاءت نتيجة لارتفاع المداخيل المتأتية من تسويق السمك الأبيض والرخويات.

من جهتها، انخرطت أنشطة القطاع الثانوي في منحى تنازلي في مستهل 2023. وارتبط بخفوت الصناعة الاستخراجية بنسبة تقدر بـ 2,7 في المائة، لاسيما الأنشطة القائمة على إنتاج الفوسفاط، التي تضررت بتذبذب الطلب الخارجي، مما ترتب عنه انخفاض حجم الصادرات بنسبة 34,1 في المائة، حسب تقديرات مكتب الصرف. غير أن الأداء الجيد الذي أبانت عنه الصناعة التحويلية اعتبارا من الربع الثاني من السنة مكن من تغير منحى تطور الأنشطة الثانوية تدريجيا.

ووفقا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، ازداد نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 2,7 في المائة. إلا أن هذا الأداء، المدفوع أساسا بالأنشطة القائمة على التكنولوجيا المتوسطة والعالية، يحجب الاتجاهات المتفاوتة لمختلف الفروع، والتي تبرز أهمها فيما يلي:

صناعات معدات النقل، التي استمرت في 2023 في النمو، وذلك بوتيرة متسارعة بلغت نسبتها 14,2 في المائة على أساس سنوي. وتمثلت انعكاسات تعزيز هذه الدينامية في ارتفاع حجم صادرات هذه الصناعة. في الواقع، حققت صادرات صناعة السيارات رقم معاملات قدره 141,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، بنسبة فاقت 27,4 في المائة مقارنة بسنة 2022. وارتفع قيمة صادرات صناعات الأسلاك والكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية والطيران بنسب 31,6 و26 و2,4 في المائة على التوالي.

صناعة المواد الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية التي سجلت زيادة ملحوظة، محققة نموا في القيمة المضافة بنسبة 12,6 في المائة عند متم 2023. وتزامنت هذه الدينامية القوية مع الجهود المبذولة لتعزيز السيادة الصحية على الصعيدين الوطني والقاري، ولمضاعفة الدعم الموجة للإنتاج المحلي.

الصناعة الكيماوية التي وضعت عند متم سنة 2023 حدا للمنحى التنازلي المتواصل الذي عرفته منذ بداية 2021، الشيء الذي مكن من الرفع من قيمتها المضافة السنوية بنسبة 1,7 في المائة مقابل ناقص 8,3 في المائة في 2022. وتعزز هذا الانتعاش أساسا بارتفاع صادرات الأسمدة الطبيعية والكيميائية بنسبة 38 في المائة، بالرغم من تراجع صادرات حمض الفوسفوريك.

[15] معطيات المكتب الوطني للصيد.

وبالنسبة إلى الصناعة الغذائية، فقد تراجعت قيمتها المضافة بنسبة 1,7 في المائة، متأثرة بانخفاض العرض الفلاحي الراجع إلى الجفاف وتذبذب تكاليف المواد الخام. وتجسد ذلك أساسا في تهاوي صادرات الفواكه المعلبة وعصائر الفواكه والخضر والأسماك المعلبة.

من جانبه، تراجع أداء قطاع البناء بنسبة 0,4 في المائة بسبب الانخفاض المهم للنشاط في النصف الأول من 2023، والذي أثر على القيمة المضافة. واستعاد القطاع عافيته في النصف الثاني من السنة بفضل الزيادة في حجم الاستثمار العمومي في البنية التحتية، والذي يرتبط بالأوراش الكبرى التي أطلقتها الدولة خلال نفس السنة.

وباعتبارها محركات أساسية للنمو الاقتصادي، حافظت فروع القطاع الثالث، لاسيما القابلة للمتاجرة، على نفس المنحى التصاعدي المسجل منذ فترة التعافي بعد الجائحة، وإن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الأمر في 2022.

وهكذا، ارتفعت نسبة نمو القيمة المضافة لأنشطة المطاعم والإيواء بـ 23,5 في المائة، بفضل موسم سياحي جيد على الخصوص ، حيث بلغ عدد السياح الوافدين على المملكة عند متم سنة 2023 رقما قياسيا قدر ب14,5 مليون سائح[16]. كما بلغت عائدات الأسفار حجما قدر ب 104,6 مليار درهم، بحسب معطيات مكتب الصرف.

بالنسبة لأنشطة التجارة والإصلاح، التي تمثل حصتها في القطاع الثالث متوسطا قدر ب 18,6 في المائة خلال الأربع سنوات الماضية، فقد بلغت نسبة الزيادة في القيمة المضافة 1,5 في المائة على أساس سنوي، نتيجة للأداء الجيد لأنشطة التوزيع.

فيما يخص الأنشطة المالية والتأمينات، بلغ نمو قيمتها المضافة زائد 5 في المائة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القطاع البنكي أبان عن صمود بالرغم من استمرار التحديات الماكرو-اقتصادية. فوفقا لمؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني[17]، كون القطاع منذ 2020 احتياطيات وقائية سليمة في سياق مطبوع بارتفاع أسعار الفائدة.

2. عرض السلع والخدمات

بعد أن تميزت سنة 2022 بقيود خارجية مست العرض، والتي أثرت سلبا على تموين السوق الوطنية بالمنتجات الأساسية وعلى أفاق أنشطة المقاولات، خاصة قدرتها على ضبط التكاليف والتنبؤ بتطور الطلب الداخلي والخارجي، عرفت سنة 2023 تراجعا تدريجيا لهذه القيود.

[16] معطيات مرصد السياحة.

[17] تقرير أصدرته المؤسسة بعنوان "البنوك المغربية تظهر صمودا بالرغم من استمرار التحديات الماكرو-اقتصادية" في دجنبر 2023.

وبفضل هذا السياق الملائم نسبيا، تمكن عرض السلع والخدمات من الاستجابة الفعالة لحاجيات مختلف فاعلي الاقتصاد الوطني، سواء على مستوى المدخلات أو السلع الاستهلاكية.

إلا أن تحسن شروط العرض يصطدم اليوم بتحديات هامة للاستدامة، تتمحور بالخصوص حول ضمان الأمن الغذائي والرفع من مردودية المقاولات بهدف الحد من انعكاساتها السلبية على البيئة وعلى المجتمع.

وبالنسبة للمغرب تتجلى هذه الرهانات في أهداف مفصلية تتوخى تأمين إمدادات السوق من جهة، وتوطيد التحول البنيوي للمنظومة الإنتاجية من جهة ثانية، بهدف تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من تحسين إنتاجيتها، و"الشركات الوطنية الرائدة" والمقاولات المتخصصة في التصدير من إنجاح انتقالها الطاقي.

ويكمن أحد هذه الأهداف في اغتنام الفرص والإمكانيات التي يوفرها الاقتصاد الأخضر بشكل فعال. في هذا السياق، شدد خطاب العرش لسنة 2023 على أهمية تطوير الاستثمار الأخضر وتسريع نشر الطاقات المتجددة.

1.2 تموين الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية

في سنة 2023، واصلت أسواق المنتجات الأساسية الوطنية في تأثرها بقيود الإمدادات المسجلة في فترة ما بعد جائحة كوفيد- 19. واضطرت السلطات العمومية إلى مضاعفة جهودها الرامية لتخفيف الضغوط على مخزون المنتجات، وذلك لتفادي ندرتها وتمكين مختلف الأسواق من آليات منتظمة لتوريد المنتجات.

وفي نفس السنة، بدأت تخف مجموعة كبيرة من هذه القيود. وهكذا، تعافى الإنتاج الوطني تدريجيا من تداعيات الأزمة بفضل استخدام قار للقدرات إنتاجية وتحسن وفرة المواد الخام. وانطبق نفس الأمر على الإمدادات القادمة من الأسواق الدولية، حيث خفت الضغوط على الأسعار من حدتها نسبيا.

وأفضى هذا التخفيف إلى الحد من مخاطر الضغوط على الأسواق، خلافا لسنة 2022 التي سجلت خلالها بعض المنتجات اضطرابات مؤقتة، لاسيما منتجات الألبان وعدد من الأدوية الموصوفة لعلاج الأمراض المزمنة.

كما أسفر تراجع هذه القيود عن تقليص الاعتماد على الاستيراد بالنسبة لعدة أصناف من المنتجات، مع العلم أن عجز المزروعات البعلية والنقص في إنتاج الثروة الحيوانية جعلا من الاستيراد بديلا لا محيد عنه بالنسبة لعدة منتجات.

الجدول 2: تطور الكميات المستوردة من السلع الأساسية بالطن (2023-2022)

	2023	2022	حجم التغيير	نسبة التغيير
منتجات الطاقة	33 337 383	26 458 107	6 879 276	26,0 %
غاز النفط ومحروقات أخرى	6 915 569	7 462 146	-546 577	- 7,3 %
الفحم وفحم الكوك وأنواع الوقود الصلب المماثلة	11 570 673	12 053 799	-483 127	-4,0 %
زيوت الغاز وزيوت الوقود	12 504 844	4 893 439	7 611 405	155,5 %
المنتجات نصف المصنعة	10 557 130	10 954 505	-397 375	-3,6 %
الأمونياك	1 580 275	1 885 081	-304 806	-16,2 %
المنتجات الكيماوية	1 647 833	2 185 770	-537 938	-24,6 %
الأنابيب والقضبان والزوايا والأشكال الخاصة المجوفة من حديد صب وحديد وصلب	357 132	100 248	256 885	256,3 %
المواد الخام (من أصل معدني أو نباتي أو حيواني)	9 571 657	9 056 443	515 214	5,7 %
الكبريت الخام وغير المكرر	6 502 933	6 263 957	238 976	3,8 %
زيوت فول الصويا الخام أو المكررة	474 582	524 604	-50 022	-9,5 %
زيوت عباد الشمس الخام أو المكررة	105 411	32 469	72 942	224,7 %
المنتجات الغذائية	15 247 519	13 675 126	1 572 393	11,5 %
القمح	5 871 977	6 007 651	-135 674	-2,3 %
السكر الخام أو المكرر	64 345	8 552	55 793	652,4 %
الحيوانات الحية	1 679 621	1 562 181	117 440	7,5 %
المنتجات الاستهلاكية النهائية	1 932 857	1 774 427	158 431	8,9 %
أدوية ومنتجات صيدلانية أخرى	10 846	9 512	1 334	14,0 %
مجموع الواردات	**71 745 591**	**62 920 390**	**8 825 200**	**14,0 %**

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات التجارة الخارجية لمكتب الصرف (استخراج من قاعدة البيانات بتاريخ 11 أبريل 2024)

ويُستفاد من تحليل تدفقات الواردات خلال سنة 2023 (الجدول 3) انخفاض الكميات المستوردة من منتجات زيوت الغاز وزيوت الوقود، والقمح، وزيوت فول الصويا، والأمونياك، والمنتجات الكيماوية. بالموازاة، ازداد بشكل كبير حجم المنتجات المستوردة من غاز النفط، والحيوانات المعدة للذبح، وزيت عباد الشمس، والمنتجات نصف المصنعة من الحديد والصلب، ثم الأدوية بدرجة أقل.

وحال تراجع الضغوط التضخمية في الأسواق العالمية دون تأثير هذه الزيادة في الكميات على قيمة الواردات. ووفقا لمعطيات مكتب الصرف، انخفضت هذه الأخيرة بالنسبة للمنتجات الطاقية والمنتجات الخامة بنسبتي 20,4 و28 في المائة على التوالي عند متم 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن إكراهات التموين، حسب الأسواق، لم تكن بنفس الدرجة من التعقيد، وأن استراتيجيات التكيف التي نفذتها الحكومة بالخصوص لم تتبع نفس الأهداف. فقد تم اللجوء للاستيراد، باعتباره مصدرا أساسيا للتموين أو وسيلة لسد العجز في الإنتاج الوطني، إما في إطار استجابة عاجلة أو خطوة استباقية.

فبخصوص أسواق المنتجات الغذائية، فقد أحالت هذه الإكراهات إلى من وضعية الأسواق العالمية للمواد الأولية واستدامة إنتاج المواد الفلاحية والثروة الحيوانية من حيث المحاصيل وتوسع المساحات المزروعة وتكثيف الإنتاج النباتي والحيواني، على حد سواء.

وفي 2023، بلغ حجم إنتاج الحبوب 55,1 مليون قنطار، بزيادة بلغت 62 في المائة مقارنة بسنة 2022. ولا يرقى بعد إلى المتوسط السنوي المحدد في 75 مليون قنطار[18]، مما يقتضي تكوين مخزون استراتيجي منه.

ودفعت حالات الغموض بشأن السوق الدولية، الناجمة عن النزاع في أوكرانيا وتوالي سنوات الجفاف، بالحكومة إلى تأمين مخزون القمح، وذلك من خلال تيسير عمليات الاستيراد من خلال تعديل نظام الإعانات، بهدف تشجيع المصنعين المغاربة على التزود من أسواق أوروبا الشرقية، والمساهمة بالتالي في تنويع مصادر الاستيراد وممارسة المنافسة في الأسواق. وأمرت كذلك شركات تصنيع الأعلاف المركبة بالامتناع عن شراء منتجات القمح اللين والقمح الصلب المحلية طيلة الفترة الممتدة من مارس إلى ماي 2023.

وعلاقة بالمنتجات الفلاحية الأخرى، أبقت سلاسل الأشجار المثمرة والخضراوات على مستويات إنتاجية إيجابية، بالرغم من نقص التساقطات المطرية والصدمات الحرارية التي تسببت في تعطيل دورات إنتاج المحاصيل، على غرار دورة إنتاج الطماطم في شهر فبراير، الأمر الذي ساعد على إمداد مختلف أسواق الجملة والتقسيط بشكل انسيابي.

ومع مطلع 2023، سجل المغرب تراجعا في عدد الحيوانات المعدة للذبح، بالرغم من الجهود الرامية إلى النهوض بقطاع تربية الماشية، والمتمثلة بالخصوص في توزيع الشعير والأعلاف المركبة المدعمة ودعم سقاية القطيع. وأرغمت هذه الوضعية السلطات العمومية على تسهيل استيراد الأبقار والأغنام الموجهة لصناعة مجازر ذبح الماشية، بهدف تعزيز تموين السوق المحلية باللحوم الحمراء.

وفي الوقت ذاته، انتعش قطاع منتجات الألبان خلال سنة 2023، وتمكن من استعادة توازنه. وتعززت هذه الدينامية بعد أن قررت الحكومة دعم استيراد الأبقار الحلوب أو شرائها على المستوى المحلي، مما أتاح للقطاع إعادة توازن العرض الكلي جزئيا.

[18] يتوقع قانون المالية لسنة 2024 إنتاج 75 مليون قنطار، أخذا بعين الاعتبار الإجهاد المائي الذي يعرفه المغرب حاليا.

وبخصوص أسواق البناء، شهدت مبيعات الإسمنت تحسنا طفيفا بزيادة قدرها 0,2 في المائة مقارنة بسنة 2022. وبلغت هذه المبيعات ذروتها في أشهر ماي ويوليوز ودجنبر، متجاوزة المستويات المحققة قبل سنة بأزيد من 20 في المائة. وتشير هذه الارتفاعات إلى الاستجابة الفعالة للإنتاج لاحتياجات الطلب وعدم تسجيل أية اضطرابات مثبتة.

من جانبها، تعرضت سوق الأدوية لضغوطات مؤقتة تهم بعض الادوية المخصصة للأمراض المزمنة، دون أن تخلف تداعيات على التموين الإجمالي. ومراعاة لهذه الاضطرابات المتكررة، لاسيما في حالة الأدوية المستوردة، اضطرت السلطات العمومية إلى التفكير في الوسائل التي من شأنها تأمين الإمدادات وتقليص الاعتماد على الخارج. وشملت التدابير المتخذة تعزيز المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية عبر تنويع الموردين وتثمين الإنتاج الوطني.

ولمن الواضح أن نطاق الأزمة الوبائية كشف مرة أخرى عن اعتماد إمدادات الأسواق الوطنية والقدرات الإنتاجية للمقاولات على الإنتاج في الخارج، مما يستدعي وعي إضافي بمسألة تأمين الإمدادات.

في هذا الصدد، يذكر مجلس المنافسة أن هذه المسألة تعد شرطا لا محيد عنه لتحسين سير المنافسة في الأسواق الوطنية، مما سيمكن من ضمان وفرة السلع والخدمات في مختلف الأسواق، وتعزيز مستويات استخدام قدرات الإنتاج.

بيد أن موثوقية سلاسل التموين لا تتحقق فقط بتوفير قدر كاف من الإنتاج وزيادة تدفق الواردات أو التوزيع الأمثل للمنتجات على المستهلكين والمستعملين النهائيين، بل تتطلب تأملات أكثر شمولية تتعلق بخريطة هذه السلاسل، وبالتمييز بين المخزون الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي، وبتحديد الحلقات الأكثر أهمية في هذه السلاسل وبتحليل مستويات الهشاشة.

وتضطلع الحكومة ضمن هذه المنهجية بدور هام في تنسيق مختلف المبادرات المنبثقة من القطاعين العام والخاص، لاسيما وأن الكثير من السياسات العمومية، على غرار تدبير الأزمات الكبرى أو السياسة الصناعية أو التوزيع الأمثل للموارد العمومية، لا يمكن أن تتجاهل مسألة تأمين الإمدادات.

ويندرج تحليل ضعف سلاسل الإمدادات ورصد مخاطر انقطاعها ضمن الأدوات الاستراتيجية الموضوعة تحت تصرف السلطات العمومية لضمان هذا التأمين. ناهيك عن المهام التقليدية المنوطة بها والمرتبطة بمراقبة الممارسات المقيدة للمنافسة مثل التخزين السري أو عدم تبليغ الأسعار أو شروط البيع.

فضلا عن ذلك، يمكن لضرورة تأمين الإمدادات أن تدعو إلى إعادة توجيه منهجية الاستثمار للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات

والمقاولات العمومية، على غرار ما تشهده بلدان أخرى، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الرهانات المرتبطة بتأمين الإمدادات ضمن القضايا التي وجب أن تهتم بها هيئات الحكامة في إطار قرارات الاستثمار[19].

ويستلزم التخفيف من مخاطر الاختلالات في الإمدادات نهج استراتيجيات خاصة بكل سوق وقطاع. في بعض منها، تتواتر هذه المخاطر بشكل أكبر. وقد تزداد حدتها عند اندلاع الأزمات النظامية، كما هو الحال في قطاع الأدوية. وفي قطاعات أو أسواق أخرى، يكبر الضغط على الطلب وتسبب الرهانات المتعلقة بتأمين الإمدادات في تفاقم الغموض بشأن المخزونات.

كما يمكن للمغرب المراهنة على الطابع الجهوي للمخزونات الاستراتيجية بهدف التصدي لأزمات التموين مستقبلا. وطُبق ذلك لأول مرة عند اندلاع زلزال الحوز في شتنبر 2023، حيث أُحدثت منصات كبرى للمخزون والاحتياطات من المواد الأساسية على صعيد الجهات المتضررة بتعليمات ملكية سامية.

2.2 الإنتاج الصناعي

في سنة 2023، وبعد تأثرها بظرفية صعبة في فترة ما بعد جائحة كوفيد19- وتقلباتها المتعددة، خاصة ارتفاع تكاليف المواد الخام واضطرابات سلاسل التموين الخاصة بالواردات، بذلت الصناعة المغربية جهودا بغية تذليل الصعوبات والانخراط في دينامية فعالة والاستجابة لطموحات البلاد ذات الصلة بالتسريع الصناعي أو التنمية الصناعية المستدامة والشاملة.

ومن بين أهم التحديات التي رفعتها الصناعة المغربية في سنة 2023، نذكر استقرار مستويات استخدام قدرات الإنتاج، بسبب انعدام الرؤية بشأن مستقبل الطلبيات، واستعادة هوامش ربح، خاصة بالنسبة للمقاولات المتعثرة.

يتضح من الرسم البياني 11 أنه، خلافا لإنتاج الصناعة الاستخراجية وصناعة الكهرباء، شهد انتاج الصناعات التحويلية منذ منتصف 2021 توالي دورات نمو قصيرة، متبوعة بفترات انقطاع.

ويعزى هذا التذبذب في الإنتاج إلى عوامل خارجية غير متوقعة، وإلى الخصائص البنيوية التي تسم عددا من القطاعات أو الشركات، والتي دفعت بجزء كبير من النسيج الإنتاجي إلى تقليص استهلاكه الوسيط بعد الجائحة.

ووفقا للحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط[20]، تراجعت وتيرة نمو الاستهلاك الوسيط للصناعة المغربية، منتقلة من 8,8 في المائة بين 2018 و2019 إلى 1,9 في المائة بين 2021 و2022.

[19] في فرنسا، تضم منهجية الاستثمار لوكالة مساهمات الدولة أنشطة المرفق العام، والقطاعات التي تمس سيلدة البلاد (الدفاع والطاقة النووية)، والأنشطة التي يمكن أن نمثل مخاطر تنظيمية.

[20] معطيات سنة 2023 غير متاحة بعد.

الرسم البياني 11: التطور الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب القطاعات في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 (أساس 2015:100)

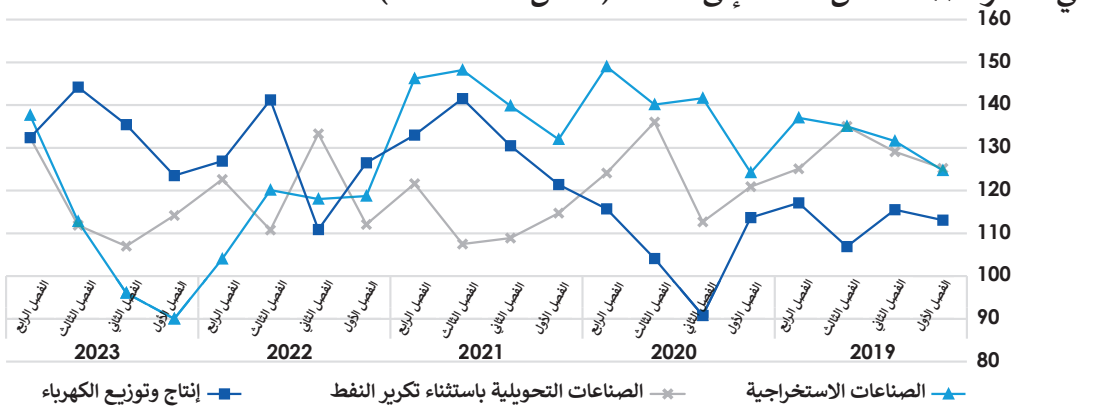

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات الفصلية للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني للمندوبية السامية للتخطيط

وتضررت بعض القطاعات من هذه الظرفية الصعبة أكثر من غيرها، إذ تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الرقم الاستدلالي المتعلق بالصناعة الغذائية والمتعلق بصناعة النسيج انخفضا في سنة 2023 بنسبتي 2,9 و5,2 في المائة على التوالي. وازدادت حدة هذا الانخفاض بالنسبة لصناعة الخشب، مسجلا معدلا بنسبة ناقص 5,3 في المائة. غير أن مؤشر الإنتاج في قطاعات أخرى سجل زيادة هامة، على غرار الصناعة الصيدلية (زائد 11,9 في المائة) وصناعة المعدات الكهربائية (زائد 13,1 في المائة).

وعلاوة على ضرورة تجاوز الإكراهات الظرفية، تصطدم الصناعة المغربية حاليا بتحديات كبيرة أبرزها:

- تحديات مرتبطة بالتنافسية وتتجسد في التسريع من وتيرة التحول البنيوي المفضي لبزوغ فروع صناعية جديدة،
- تحديات بيئية مقترنة بالصناعة الخضراء وتخليصها من الكربون،
- تحديات رقمية متمثلة في رقمنة النسيج الصناعي، وتحديات تعلمية متجلية في الرفع من كفاءات الصناعات.

1.2.2 استخدام قدرات الإنتاج

أفادت معطيات بنك المغرب أن معدل استخدام قدرات الإنتاج سجل تحسن في سنة 2023، بنسبة متوسطة بلغت 74,5 في المائة مقابل 72,3 في المائة قبل سنة. ويظهر هذا المعدل تطورا شهريا أقل تقلبا مقارنة بما كان عليه الأمر في 2022 (الرسم البياني 12)، مما يعكس استخداما مكثفا لوسائل وحدات الإنتاج ومنشآتها.

ويجسد هذا الاستقرار بداية عودة مبيعات المقاولات وسجلات الطلبيات لمستوياتها قبل الأزمة الصحية. ويُستنتج منه كذلك أن توقعات المصنعين المتعلقة بتطور أنشطتهم ومستوى الطلب أضحت أفضل، مما سيمكن من عودة ارتفاع هوامش الربح.

الرسم البياني 12: التطور الشهري لنسبة استخدام القدرات الإنتاجية في مجال الصناعة في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023

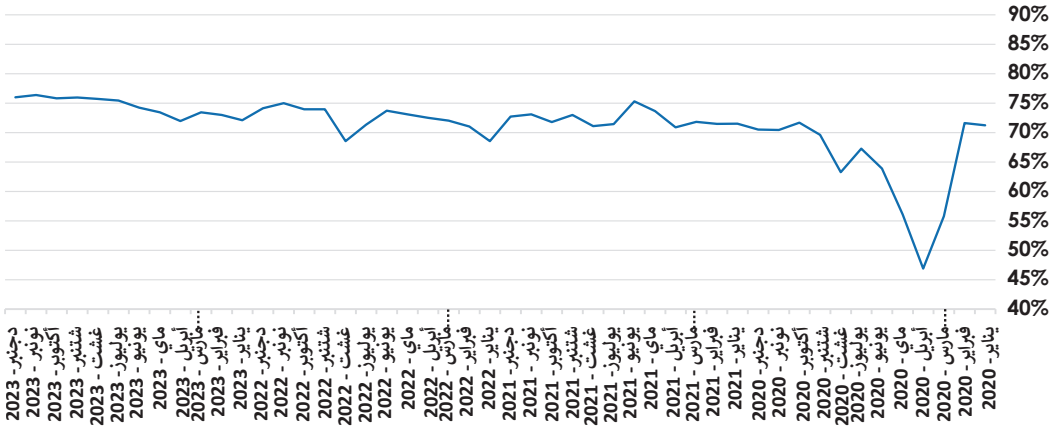

المصدر: أعد استنادا إلى لاستقصاء الشهري حول الظرفية الصناعية المنجز من لدن بنك المغرب

2.2.2 التدفقات الصافية لإحداث المقاولات

يعد ارتفاع التدفقات الصافية لإحداث المقاولات أحد العوامل التي تمكن العرض الإجمالي للأسواق من مستوى التوازن.

ويمكن استخلاص ملاحظتين أساسيتين من دينامية المقاولات المحدثة أو المفلسة[21] في فترة ما بعد الجائحة (الرسم البياني 13).

الرسم البياني 13: تطور تدفقات إحداث المقاولات وإفلاسها (2020-2023)

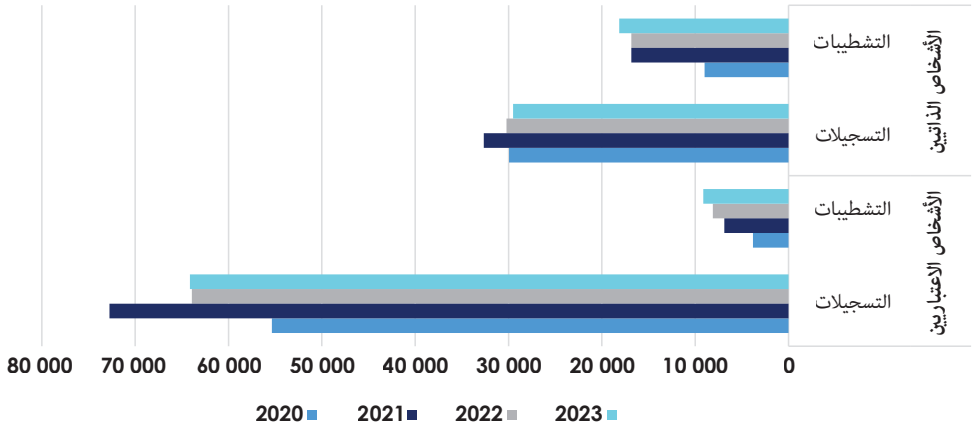

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

من جهة، تراجعت التدفقات الخامة لإحداث المقاولات، إزاء الأشخاص المعنويين والذاتيين على السواء، بعد تسجيلها لقفزة هامة في سنة 2021. بالنسبة للأشخاص المعنويين، انخفضت

[21] يُقاس عدد المقاولات المحدثة بالتسجيلات في السجل المركزي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمقاولات المفلسة بعمليات التشطيب من السجل.

هـذه التدفقـات بنسـبة 12,1 في المائـة في 2022، بيـنما سـجلت ارتفاعـا طفيفـا بنسـبة 0,3 في المائـة في 2023. بالمقابـل، اسـتقرت هـذه التدفقـات بالنسـبة للأشـخاص الذاتـيين في نسـبتي 7,5 في سنة 2022 و2,3 في سنة 2023..

ومـن جهـة ثانيـة، تصاعـدت تدفقـات إفلاس المقـاولات بشـكل ملحـوظ منـذ 2020، إذ ارتفعـت نسـبتها إلى 80,4 و17,8 في المائـة في سـنتي 2021 [22]و2022 على التـوالي بالنسـبة للأشـخاص المعنـويين، قبـل أن تتباطـأ هـذه النسـبة لتسـتقر في 12,6 في المائـة في سـنة 2023. أمـا بالنسـبة للأشـخاص الذاتـيين، فقـد ازدادت النسـبة لتبلـغ 87,4 في المائـة في 2021، ثـم سـجلت شـبه ركود في 2022، قبل أن ترتفع إلى 7,8 في المائة في 2023.

ومراعـاة لهـذه التطـورات، سـجل المعـدل الصـافي لإحـداث المقـاولات [23]انكماشـا منـذ 2021، منخفضـا مـن 8,2 في المائـة في سـنة 2022 إلى 7,4 في المائـة في 2023 بالنسـبة للأشـخاص المعنـويين، ومـن 1,4 إلى 1,2 في المائـة بالنسـبة للأشـخاص الذاتـيين. وبالنسـبة لمجمـل الشركات، استقر المعدل في 4,2 في المائة في 2022، ثم تراجع ليبلغ نسبة 3,9 في المائة في 2023.

وبصفـة عامـة، يواجـه الإنتـاج الصناعـي حاليـا تحديـات مرتبطـة بصمـوده وأيضـا بنمـوه وإقلاعـه. وتتجسـد إحـدى السـبل التـي يجـب سـلكها لتعزيـز الاقلاع الصناعـي في انتهـاز الفـرص التـي يوفرهـا تطـور الاقتصـاد العالمـي، والمتمثلـة بالخصـوص في ظهـور مهـن صناعيـة ذات قيمـة مضافـة عاليـة وإمكانيـات إيكولوجيـة مهمـة، على غـرار اقتصـاد الهيدروجين النظيف.

بهـذا الخصـوص، يجسـد إعلان صاحـب الجلالـة الملـك محمـد السـادس نصره اللـه عـن إطلاق "عـرض المغـرب" في مجـال الهيـدروجين الأخضر محطـة هامـة في طموحـات المغـرب المتعلقـة بالانتقـال الطاقـي. ويتـعين مواكبـة تنفيـذ هـذا المشروع بجملـة مـن الشروط التمهيديـة، تشـمل بالخصوص تثمين المؤهلات والاستجابة لمشاريع المستثمرين الأجانب ذات الصلة بالمجال.

وتسـتند جاذبيـة الاسـتثمارات إلى الميـزة التنافسـية للمغـرب وإلى تموقعـه على مسـتوى المنافسـة الدوليـة (انظـر الإطـار أسـفله). ومـن ثـم، سـتمكن مـن خلـق أسـواق جديـدة على الصعيـد الوطني، ذات طبيعة محلية أو موجهة للتصدير أو هما معا.

[22] يُـفسر هـذا المعـدل المرتفـع بتعليـق مسـاعدات الدولـة في فترة تـفشي الجائحـة، خاصـة آليتـي "ضمان أوكسـجين" "وضمان إنعاش".

[23] يقـاس هـذا المعـدل بالنسـبة للسـنة الجاريـة بالعلاقـة بين التدفـق الصـافي لإحـداث المقـاولات ا للسـنة الجاريـة (أي التدفـق الخـام للمقاولات المحدثة ناقص التدفق الخام للمقاولات المفلسة) وعدد الإجمالي للمقاولات القائمة في السنة التي تسبقها .

الإطار 3: الهيدروجين الأخضر ، الميزة التنافسية للمغرب

، طبق مايكل بورتر (Michael Porter) مفهومه الشهير "الميزة التنافسية" في بداية الأمر على المقاولات، ثم وسّع نطاقه ليشمل البلدان أيضا. وبناء على ذلك، تعتمد الميزة التنافسية لبلد ما على قدرته على توفير بيئة مواتية للابتكار التكنولوجي، بحيث تساعد على تقليص التكاليف أو الاستجابة الفعالة للطلب.

ويعد نموذج الميزة التنافسية نظاما معقدا ويتخذ شكل معيّن (losange). حيث تعكس تشكيلته الوضعية التنافسية العالمية لصناعة الوطنية. ويتضمن أربعة متغيرات: المنافسة بين الشركات والطلب والعوامل الأساسية والصناعات الداعمة والمشابهة.

وأمام الطلب القوي على اقتصاد الهيدروجين، يشكل إنتاج الهيدروجين النظيف اليوم تحديًا كبيرًا للاقتصاد العالمي. ويأتي ذلك بالنظر لالتزامات المتعَهّد بها في مؤتمرات الدول الأطراف والرامية، من بين أمور أخرى، إلى الحد من الانحباس الحراري وتسريع الانتقال الطاقي.

تسمية المنتج		التكنولوجيا	مصدر الطاقة	* انبعاثات الكربون
إنتاج عبر الكهرباء	الهدروجين الأخضر	التحليل الكهربائي (للماء أو الميثان)	الطاقات المتجددة (الريحية، الشمسية، كهرومائية، حرارية، المد والجزر)	محدودة
	الهدروجين الوردي / الأرجواني		الطاقة النووية	
	الهدروجين الأصفر		مختلطة	متوسطة
إنتاج عبر الوقود الأحفوري	الهدروجين الأزرق	إعادة تشكيل أو تحويل إلى الغاز مع التقاط واستعمال وتخزين الكربون	الغاز الطبيعي، الفحم	الكربون الصلب (منتج ثانوي)
	الهدروجين الفيروزي	الإنحلال الحراري للميثان	الغاز الطبيعي	ضعيفة
	الهدروجين الرمادي	إعادة تشكيل بخار الميثان		متوسطة
	الهدروجين البني	التحويل إلى غاز (التغويز)	الفحم البني (الليغنيت)	مرتفعة
	الهدروجين الأسود		الفحم الأسود	

* تكتسي المعطيات المتعلقة بانبعاث الكربون طابعا عاما، وقد تكون القيمة أعلى، لا سيما في حالات التخزين أو الالتقاط أو إعادة الاستخدام الجزئي

المصدر: Cheng W., Lee S. (2022). "How green are the national hydrogen strategies ?", Sustainability , 14(3), 1930; https://doi.org/10.3390/su14031930

وتتنافس الكثير من البلدان حالا ومستقبلا على جعل إنتاج الهيدروجين أكثر تنافسية. ويتطلب ذلك تقليص تكاليف الإنتاج، خاصة أسعار معدات التحليل الكهربائي والطاقة الكهربائية المتجددة التي تعتبر عناصر لا محيد عنها في عملية إنتاجه، كما يتطلب تعزيز أفضل لجاذبية الطلب، مع العلم أن تكلفة التطبيقات النهائية للهيدروجين النظيف لازالت تعتبر مرتفعة مقارنة بمثيلاتها من الطاقات الأحفورية.

ويسعى المغرب إلى إيجاد موطئ قدم في الخريطة العالمية للهيدروجين الأخضر. وخير مثال على ذلك إعلان صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عن تفعيل عرض المغرب في هذا المنتوج في خطاب العرش الذي ألقاه جلالته بتاريخ 29 يوليوز 2023.

وسيستلزم ذلك في مرحلة أولى إرساء قطب صناعي أو "تجمع" مزود بالبنيات التحتية لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتوزيعه وتخزينه، وتعزيز قدرات استغلال خطوط أنابيب الغاز لإيصاله في شكله السائل أو المضغوط في مرحلة ثانية، أو استغلال شبكات النقل البحري لإيصاله على شكل أمونياك.

وترتبط تنافسية كافة هذه العناصر بالتعجيل بتنزيل الاستثمارات الرامية إلى إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة بغية تحقيق انتاج مكثف في إطار التكامل الصناعي الأفقي والعمودي.

ويمكن وضع رافعات سياسية لمواكبة هذا العرض، على غرار تحديد تعريفة الكربون، وتفعيل السياسات القطاعية الرامية إلى رفع الطلب، وتعويض "الكلفة البيئية الإضافية" عبر سن نصوص تنظيمية إلزامية أو طرح صفقات عمومية بيئية أو إقرار تحفيزات مالية لاعتماد الهيدروجين.

3. الطلب ومحدداته

سجل الطلب الداخلي[24] في سنة 2023 انتعاشا محتشما بالنظر إلى التباطؤ الحاد المسجل قبل سنة. وهكذا بدا تعافيه التدريجي من الصدمات الأخيرة مرتبطا بعدة صعوبات. في

الواقع، ظهر نموه أقل دينامية من الناتج الداخلي الإجمالي، وإن كان هذا الاتجاه قد تغير انطلاقا من الربع الثالث من سنة 2023 (أنظر الرسم البياني 14).

الرسم البياني 14: التطور الفصلي المقارن لنمو الطلب الداخلي[25] والنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة (2020-2023)

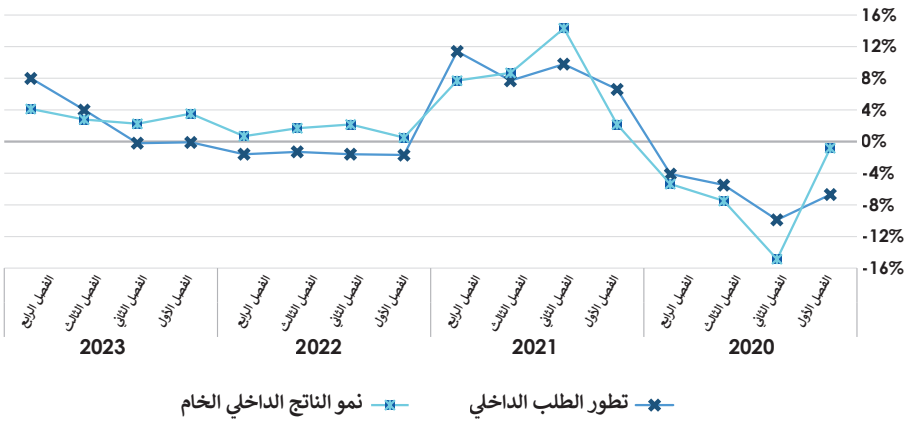

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط[26]

ويعد انتعاش الطلب الداخلي أداة هامة لتوجيه السياسات الاقتصادية عند اندلاع الأزمات. وعند الخروج من الأزمة الوبائية في سنة 2022، واجهت جهود الانتعاش العديد من القيود التي حالت دون تعزيز القوة الشرائية للمستهلكين وتقوية الاستثمار الخاص، خاصة الداخلي.

غير أن سنة 2023 عرفت تراجع نسبي لحالات الغموض على الصعيد الدولي، مما أتاح للاستهلاك النهائي الإجمالي أن يرتفع في سنة 2023 بنسبة 3,9 في المائة، بحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط. أما الاستهلاك النهائي للأسر أقل دينامية، فقد ارتفع بوثيرة أقل قدرت ب 3,7 في المائة.

[24] من وجهة نظرالمحاسبة الوطنية، يعادل الطلب الداخلي تراكم الاستهلاك النهائي (للأسر والإدارات العمومية والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح) وإجمالي تكوين رأس المال (بما في ذلك تغير المخزون).

[25] تم احتُساب نمو الطلب الداخلي على أساس سنوي.

[26] الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الإجمالي بتاريخ 13 مارس 2024.

ومقارنة بسنة 2022، تمكن الاستثمار الداخلي من استعادة عافيته، مرتفعا بنسبة 1,3 في المائة، مقابل تراجع بنسبة 6,5 في المائة بين سنتي 2022 و2021.

وباعتباره محددا من محددات الطلب الإجمالي، تدهور إلى حد كبير صافي الميزان التجاري، متأثرا بتفاقم العجز التجاري بنسبة 2,7 في المائة على أساس سنوي. ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم واردات السلع والخدمات في الربع الأخير من 2023 [27].

وتتأكد أيضا هذه الاتجاهات من خلال مساهمة مختلف مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي، لاسيما الدور الذي يضطلع به الاستهلاك النهائي والاستثمار في تحفيز دينامية النمو.

في هذا الصدد، يتبين من الرسم البياني 15، أسفله، أن حجم هذه المساهمة كان ضئيلا مع مطلع سنة 2023. امتدادا للتطور المرصود في 2022.

الرسم البياني 15: التطور الفصلي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بحسب نقاط الناتج الداخلي الإجمالي

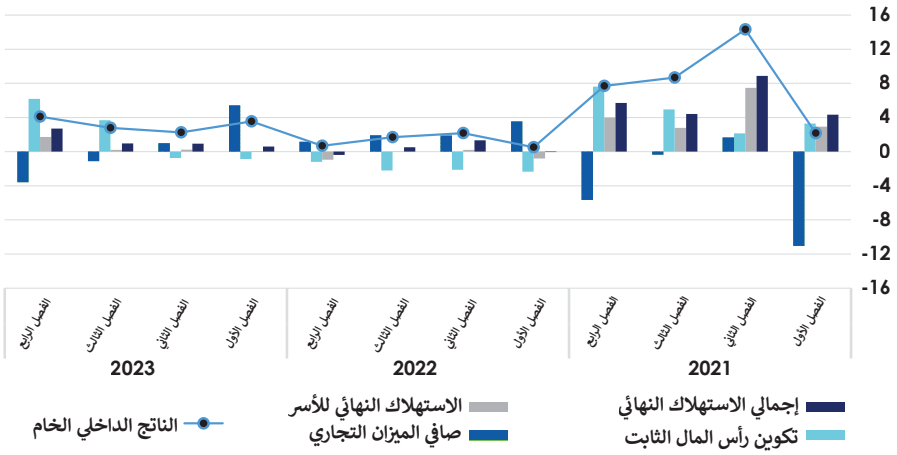

المصدر: حسابات أُنجزت استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط[28]

واعتبارا من الربع الثالث من السنة الماضية، سجل تأثير الاستهلاك النهائي والاستثمار على نمو تحسنا بفضل تعزيز مساهمة إجمالي تكوين رأس المال والاستهلاك النهائي للأسر، والتي وضعت حدا لتردي النمو لفترة دامت 21 شهرا.

1.3 الاستهلاك النهائي للأسر

بالرغم من التخفيف النسبي للضغوط التضخمية، سجل استهلاك الأسر زخما ضعيفا بسبب استمرار الجفاف واستفحاله لعدة سنوات من جهة، مما أضعف بشكل ملموس المداخيل

[27] وفقا لمعطيات مكتب الصرف، انخفض صافي الميزان التجاري، دون اعتبار الخدمات، بنسبة 7,5 في المائة في سنة 2023.

[28] الحسابات الفصلية لتقسيم الناتج الداخلي الإجمالي بتاريخ 13 مارس 2024.

الفلاحية، وجمود المداخيل الأجرية والعقارية من جهة ثانية، في سياق طغت عليه التداعيات الاقتصادية للأزمة الوبائية.

وساهم الارتفاع المستمر لتحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج في التخفيف من هذه العوامل المسببة في تقليص مستوى استهلاك الأسر، حيث بلغ مجموعها 115,1 مليار درهم في سنة 2023، أي بزيادة سنوية قدرها 4 في المائة . ومن ثم، مكنت التحويلات المالية الأسر المستفيدة من تعزيز نزعتها الاستهلاكية.

فضلا عن ذلك، أفضى تشديد السياسة النقدية إلى ثني شريحة هامة من الأسر، والتي وجدت نفسها عاجزة عن الحصول على قروض جديدة أو تمديد التزام قائم.

وأثر فتور استهلاك الأسر على قدرتها الشرائية، وهو توجه ازدادت حدته على نحو مطرد منذ بروز بوادر الضغوط التضخمية الأولى في 2021.

في هذا الصدد، أفادت نتائج البحث الدائم المنجز من لدن المندوبية السامية للتخطيط حول الظرفية لدى الأسر أن مؤشر ثقة الأسر سجل أدنى مستوياته منذ 2008. وفي الربع الأخير من 2023 فقط، صرحت 87,0 في المائة منها بتضرر مستوى معيشتها طيلة الاثني عشر شهرا المنصرمة.

ويؤكد الرسم البياني رقم 16هذه النتائج، كاشفا اتساع الهوة بين القدرة الشرائية والدخل الوطني الإجمالي المتاح مع مطلع 2023 قبل أن تتقلص فيما بعد دون أن تتلاشى تماما.

الرسم البياني 16: التطور الفصلي للقدرة الشرائية للمداخيل الإجمالية للأسر بالنسبة المئوية (2020-2023)

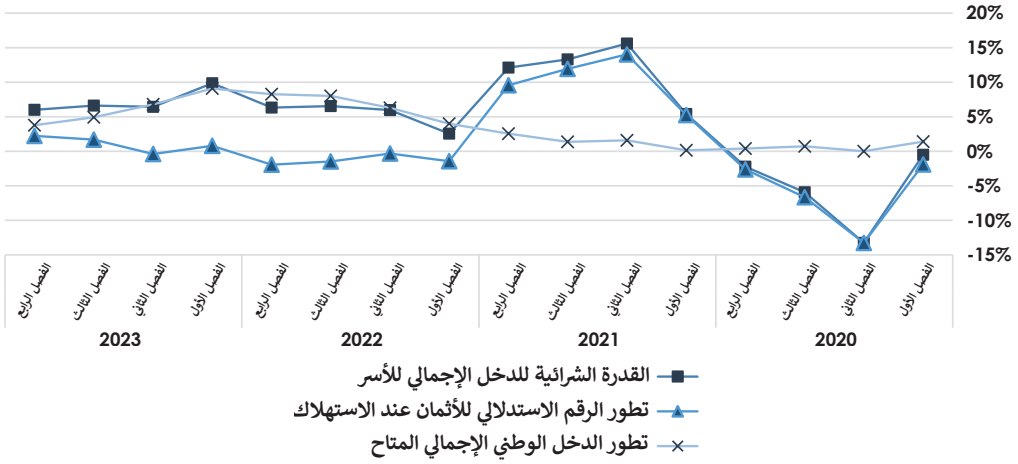

المصدر: حسابات أُنجزت استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تحسن القدرة الشرائية عند متم 2023 حفزه بشكل أكبر استرخاء الأسعار وبدرجة أقل تحسن المداخيل.

ويولي المغرب أولوية لتحسين القدرة الشرائية وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي. وخلال سنة 2023، كثفت الحكومة جهودها في هذا المجال.

وكشفت معطيات مديرية الخزينة والمالية الخارجية[29] أن إصدارات النفقات برسم المقاصة بلغت 29,9 مليار درهم في 2023، متراجعة بنسبة 28,4 في المائة مقارنة بسنة 2022. وهكذا، ساهمت هذه النفقات في استقرار أسعار بيع المنتجات المدعمة بالرغم من التقلبات المسجلة على الصعيد العالمي.

في واقع الأمر، لا يتعارض تعزيز هذه النفقات مع ضرورة إصلاح نظام المقاصة. وقد انخرطت الحكومة بالكامل في هذا الورش. ويعد قرار الحكومة بتخصيص الأرباح المستخلصة من تخفيض نفقات المقاصة لتمويل جزء من التدابير المقررة في سياق تعميم المساعدات الاجتماعية المباشرة[30] إحدى الحلول المقدمة بالنظر لهذا الهدف الرئيسي.

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ألقاه في البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة (13 أكتوبر 2023)

"وسنشرع، بعون الله وتوفيقه، في نهاية هذه السنة، في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

وتجسيدا لقيم التضامن الاجتماعي، الراسخة عند المغاربة، فقد قررنا ألا يقتصر هذا البرنامج، على التعويضات العائلية فقط؛ بل حرصنا على أن يشمل أيضا بعض الفئات الاجتماعية، التي تحتاج إلى المساعدة.

ويهم هذا الدعم الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة؛ والأطفال حديثي الولادة؛ إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

وبفضل أثره المباشر، سيساهم هذا البرنامج، في الرفع من المستوى المعيشي للعائلات المستهدفة، وفي محاربة الفقر والهشاشة، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية.

فالمجتمع يكون أكثر إنتاجا وأكثر مبادرة، عندما يكون أكثر تضامنا، وأكثر تحصينا أمام الطوارئ والتقلبات الظرفية".

وتتجسد أحد البدائل المهمة لنظام المقاصة في تحديد الفئة المستهدفة من المساعدات، والتي شُرع في تعميمها فعليا عبر تنزيل برنامج المساعدات المباشرة وتوزيع المساعدات الأولية على الأسر المستفيدة.

[29] وضعية التحملات وموارد الخزينة الصادرة في دجنبر 2023.

[30] كلمة السيد رئيس الحكومة خلال الجلسة العامة المشتركة للبرلمان المنعقدة يوم 23 أكتوبر 2023 حول المساعدات الاجتماعية المباشرة.

ودخل الإطار القانوني المنظم لهذه المساعدات، المتمثل في القانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر والقانون رقم 59.23 بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، حيز التنفيذ. وتستهدف المساعدات نسبة 60 في المائة من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي، والمستوفية لشروط الاستهداف بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد [31]. في هذا السياق، استهدفت الحكومة 3,5 مليون أسرة خلال هذه السنة الأولى من تنفيذ البرنامج.

وفي سنة 2023 كذلك، أُعلن عن آلية أخرى لتوجيه المساعدات للفئات المستهدفة، تمثلت في دعم اقتناء السكن. ويُرتقب الشروع في تنفيذها في الفترة الممتدة من 2024 إلى 2028. ويأتي هذا الدعم في سياق مطبوع بتراجع قدرة الأسر على اقتناء السكن الناجمة عن انخفاض المداخيل، ولإعادة توجيه مساعدات الدولة للمستفيدين الحقيقيين بدلا من المنعشين العقاريين.

بهذا الخصوص، تتبع مجلس المنافسة عن كثب التقدم المحرز في استهداف الفئات المستفيدة من المساعدات، خاصة تنزيل نظام السجل الاجتماعي الموحد. وستساهم هذه المساعدات لا محال في تحسين شروط المنافسة في عدة أسواق، لاسيما الأسواق المرتبطة بالمقاصة. ولفترة طويلة، شكلت نفقات المقاصة مصدرا لإخفاق عدة أسواق، وحالت دون تقليص تكاليف المنتجين من خلال قواعد المنافسة. وأضحت بالتالي مصدرا للريع.

ومن ثم، يرى المجلس أن جميع أنواع الدعم الموجهة للمنتجات، بما فيها تنظيم الأسعار، تضر بالاقتصاد الوطني، من منطلق أنها يمكن أن تقلل من الحياد التنافسي في الأسواق المرتبطة بها، وذلك بتقديم مزايا لشركات دون أخرى.

بالمقابل، تحافظ المساعدات المستهدفة والموجهة مباشرة للأسر على سير المنافسة في الأسواق، حيث تتيح للمستهلكين اختيار المنتجات التنافسية الأكثر استجابة لحاجياتهم، الشيء الذي يمكن من تفادي أي تحريف للمنافسة.

وهكذا، حين تسير الأسواق بطريقة تضمن شروط ممارسة المنافسة وفعالية في توزيع الموارد، يصبح الفاعلون الاقتصاديون أكثر تنافسية وابتكارا.

بيد أن استهداف المستهلكين كآلية لتعويض المقاصة، لا ينبغي أن تكمن غايته فقط في تحسين القدرة الشرائية للطبقات المهمشة، بل أيضا يساعد في إيجاد حلول للإشكاليات المرتبطة بالاستدامة، خاصة القضايا البيئية. وسيساهم ذلك في تحسين الطلب في الأسواق المرتبطة بالاقتصاد الأخضر ومن تم تعزيز مستوياتها التنافسية.

[31] تشمل الفئات المستهدفة الأسر التي لديها أطفال لا يتجاوز عمرهم 21 سنة والأسر بدون أطفال أو لديها أطفال بالغين (يتجاوز سنهم 21 سنة) وتعيش في وضعية فقر أو هشاشة.

2.3 تطور الاستثمارات

في 2023، استهدفت دينامية الاستثمارات الداخلية والأجنبية على السواء تدارك العجز المسجل في 2022، والمساهمة في النمو بشكل أفضل عبر تعبئة الاستثمارات الإنتاجية المحفزة للنمو والخالقة لمناصب الشغل.

وجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي للرؤية الاستراتيجية للمملكة المتعلقة بالاستثمار تجسد في مضاعفة حصة الاستثمار الخاصة في الاستثمارات الإجمالية بمقدار الثلثين. ويتطلب ذلك تقوية دينامية الاستثمارات القائمة على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية أو الأجنبية.

وهكذا، سجل حجم الاستثمار الداخلي، الذي يعكس التدفق الصافي لأصول الثابتة المستخدمة من لدن وحدات الإنتاج العمومية أو الخاصة، يضاف إليه التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس، انتعاشا نسبيا في 2023 مقارنة بالمستوى المسجل في 2022. ووصل مجموعه إلى 367 مليار درهم مقابل 363 مليار درهم في 2022، أي بزيادة بلغت 1,3 في المائة.

ويصطدم الاستثمار الخاص بعقبات بنيوية هامة، تتمثل بالخصوص في الولوج إلى التمويل ووفرة العقار. وتقترح المقتضيات المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار الجديد تقويم هذه الاختلالات عبر تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من الولوج إلى التحفيزات على قدم المساواة، والمستثمرين ن الولوج إلى عروض للعقار سهلة الولوج. وتستجيب مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار أيضًا لهذا الهدف العام المتمثل في تحسين مناخ الأعمال، خاصة من ناحية تبسيط المساطر.

من جهته، سجل الحجم الإجمالي المبرمج للاستثمار العمومي مستويات قياسية في 2023، بلغ مقدارها 300 مليار درهم بنسبة فاقت 22,4 في المائة مقارنة بسنة 2022 و53,9 في المائة مقارنة بسنة 2019 [32]. وتعزى هذه الزيادة إلى إطلاق عدة مشاريع عمومية كبرى، مرتبطة أساسا بتنظيم تظاهرات رياضية قارية أو عالمية، أو بمخططات تنموية وطنية أو جهوية.

وينبغي أن يتقاطع الاستثمار العمومي مع الأهداف الاستراتيجية المحددة وطنيا في هذا المجال، والرامية إلى الزيادة في حجم الاستثمار الخاص بمقدار ثلثي الاستثمار الإجمالي بحلول 2035.

وتجدر الإشارة إلى أن دينامية الاستثمار العمومي تأتي في سياق الإصلاح العميق الذي بوشر تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية غداة انعقاد مجلس الوزراء بتاريخ 10 أكتوبر 2018، الرامية

[32] جرى جمع هذه المعطيات من مختلف المذكرات بشأن التوزيع الجهوي للاستثمار المرفقة لمشاريع قوانين المالية للسنوات من 2020 إلى 2024.

إلى إعادة هيكلة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية، والتوجيهات الواردة في خطاب العرش لسنة 2020 والهادفة إلى معالجة الأعطاب البنيوية لهذه المؤسسات والمقاولات.

وخطا هذا الإصلاح خطوة جديدة من خلال الشروع في تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار المحدث بمقتضى القانون رقم 76.20 المؤرخ في 31 دجنبر 2020. وينص مخطط عمله للفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 على رصد حجم إجمالي قدره 120 مليار درهم لإنجاز استثمارات إنتاجية ومستدامة.

كما تضمن الإصلاح تنفيذ القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية عبر سن عدة نصوص قانونية مرتبطة به. وتشمل بالخصوص إرساء آليات الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتحقيقا لهذا المسعى، عكفت الدولة على بلورة رؤية لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات المذكورة. وترتكز على إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية من جهة، وتعزيز النموذج المالي والاقتصادي لعدد من المؤسسات والمقاولات من جهة ثانية، بالنظر لبعض القطاعات التي تعتبر ذات أولوية وناضجة، على غرار الطاقة والنقل واللوجستيك.

وعلاقة بالاستثمار الأجنبي، أفاد تحليل معطيات مكتب الصرف انخفاض مداخيل[33] الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 14,1 في المائة محققة حجما قدره 34,6 مليار درهم، في مقابل ارتفاع نفقاتها [34] لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال الخمس سنوات الأخيرة، لتبلغ 23,5 مليار درهم في 2023.

وهكذا، بلغ الحجم الإجمالي للتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب 11,1[35] مليار درهم في 2023، مسجلا انخفاضا بنسبتي 51,7 و45,6 في المائة مقارنة بسنتي 2022 و2021 على التوالي (أنظر الرسم البياني 17).

[33] وهي العمليات التي تزيد من الاستثمار الذي يقوم به المستثمرون الأجانب في الشركات المقيمة (مثل المساهمة عن طريق شراء الأسهم أو المساهمة في رأس المال، إعادة استثمار الأرباح، منح القروض، الاكتتاب في السندات).

[34] وهي العمليات التي تخفض من الاستثمار الذي يقوم به المستثمرون الأجانب في الشركات المقيمة (مثل تقويت الأسهم والقروض المكتتبة من لدن المستثمرين الأجانب لدى الشركات المقيمة، بما فيها البنوك).

[35] وهي التدفقات الداخلة التي تختلف عن تدفقات الاستثمارات المباشرة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، والتي تدخل في حكم التدفقات الخارجة. وتقاس بحساب الفرق بين مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقاته.

الرسم البياني 17: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بمليار درهم (2018-2023)

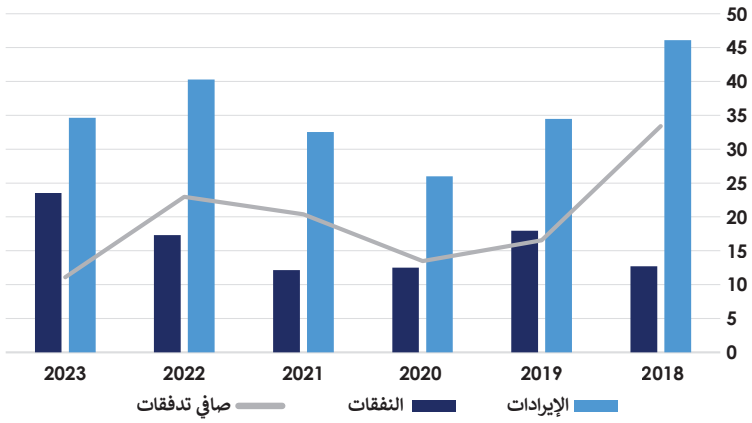

المصدر: أعد استنادا إلى السلاسل الإحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنشورة على الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف

وبدا هذا الانخفاض أكثر وضوحا على مستوى أدوات الدين، إذ انخفض حجمها الصافي من 8,5 مليار درهم في 2022 إلى 2,5 مليار درهم في 2023. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل سندات المساهمة من 11,9 مليار درهم في 2022 إلى 6,1 مليار درهم في 2023.

وعلاقة بالتوزيع القطاعي، يتبين من معطيات مكتب الصرف أن الصناعات التحويلية سجلت رصيدا سلبيا بحجم 4,2 مليار درهم في 2023، مقارنة بالرصيد الإيجابي المسجل في 2022 والبالغ 10,2 مليار درهم. وترجع أسباب هذه الوضعية إلى الزيادة الكبيرة في نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الغذائية (بمقدار 6,4 مليار درهم)، وصناعة السيارات (بنسبة 4,9 في المائة)، والصناعية الكيماوية (بحجم 2,6 مليار درهم). بالمقابل، سجلت مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات مستويات أقل، خاصة الصناعة الكيماوية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأنشطة العقارية ارتفعت تقريبا بنفس الوتيرة المسجلة في السنوات الست الأخيرة، محققا حجما قدره 5,8 مليار درهم. ويعزى ذلك إلى ارتفاع مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 7,5 مليار درهم، وإلى استقرار النفقات بحجم 1,6 مليار درهم.

ويظهر أن انخفاض التدفقات الصافية يتوافق مع الاتجاهات الدولية المرتبطة بحركية رؤوس الأموال، والمتمثلة بالخصوص في إعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية. وبالرغم من هذا السياق الدولي، يبذل المغرب جهودا كبيرة للتموقع في الخريطة الجديدة التي تفرضها هذه الحركية، خاصة من خلال إبراز مزاياه النسبية في مجال الاستثمار الأخضر واستقطاب المصانع الضخمة (gigafactory).

3.3 حماية المستهلكين

تكتسي حماية المستهلكين عاملا هاما في توازن الطلب. وتزداد أهميتها في السياق الراهن الذي يضع رفاهية المستهلكين في صلب متطلبات التنمية المستدامة.

وعلاوة على المشاكل المرتبطة بظاهرة الغسل الأخضر (Greenwashing)[36]، التي تحتم على سلطات المنافسة عبر العالم التحلي بدرجة أكبر من اليقظة، وكافة الممارسات التي تحول دون ولوج المستهلكين إلى معلومات أساسية بشأن الأسعار أو جودة السلع والخدمات، تبرز حاليا أهمية حمايتهم من المبيعات القسرية، على غرار ممارسة "تضخيم الفواتير" [37].

في هذا الصدد، أصدر مجلس المنافسة، بتاريخ 16 ماي 2023، بلاغا اعتبر من خلاله أن لجوء بعض الفاعلين الاقتصاديين إل فوترة رسوم إضافية على العملاء والمرتفقين عند أداء الفواتير عن بعد تعتبر ممارسة غير مبررة من الناحية الاقتصادية. ويعمد هؤلاء إلى تحميل المستهلكين تكلفة هذه الخدمة زيادة على قيمة الفاتورة المراد سدادها، علما أنهم يستفيدون منها من خلال تقليص مصاريف التشغيل والاستثمار المرتبطة بتحصيل هذه الفواتير.

ودعا المجلس الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية المعنية إلى وضع حد لهذه الممارسة التي تتعارض مع الجهود الرامية إلى النهوض برقمنة اقتصادنا، وتمس بالقدرة الشرائية للمستهلكين.

وبعد تنسيق وثيق مع سلطات الوصاية وهيئات التقنين القطاعية وتنظيم عدة جلسات لتبادل الأفكار والآراء، انعُقدت اجتماعات مع المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية بالممارسة المذكورة أعلاه لضمان تقيد أنشطتها بالمقتضيات التشريعية الجاري بها العمل.

وتكللت هذه الجهود بتوقيف عمليات تحصيل رسوم إضافية وغير مبررة من لدن الفاعلين الناشطين في قطاع الاتصالات، ومؤسسات التعليم الخصوصي، وشركات التدبير المفوض، ووكالات توزيع الماء والكهرباء، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. وتعهدت مصالح أخرى تابعة للدولة بإنهاء هذه الممارسة مع مطلع سنة 2024، من بينها المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

[36] تسمى أيضا ب"التبييض البيئي"، وهي منهجية تسويقية تستخدمها شركة معينة في تواصلها مع المستهلكين ا وباستخدام حجج بيئية بطريقة مضللة أو مبالغ فيه، من أجل تحسين صورتها واستقطاب المزيد منهم.

[37] ممارسة تعمد من خلالها شركة إلى تضخيم الفواتير بطريقة غير مبررة عبر فرض سعر أعلى من السعر الحقيقي أو إضافة مواد أو خدمات وهمية لم يتم توفيرها.

4. تطور الأسعار

كما كان متوقعا في التقرير السنوي برسم 2022، استمر ارتفاع التضخم بوتيرة حادة نسبيا في سنة 2023، مسجلا مستويات عالية مقارنة بفترة ما قبل اندلاع الجائحة أو حتى بداية التعافي ما بعد الجائحة.

ووفقا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط، سجل التضخم الإجمالي في سنة 2023 نسبة متوسطة قدرت ب 6,1 في المائة، مقابل 6,6 في المائة في 2022. وسجل التضخم ذروته في شهر فبراير بنسبة وصلت إلى 10,1 في المائة على أساس سنوي، قبل أن يتباطأ تدريجيا ليصل إلى نسبة 3,4 في المائة في شهر دجنبر (الرسم البياني 18).

الرسم البياني 18: التطور المقارن للتضخم والتضخم الأساسي على أساس سنوي (2021-2023)

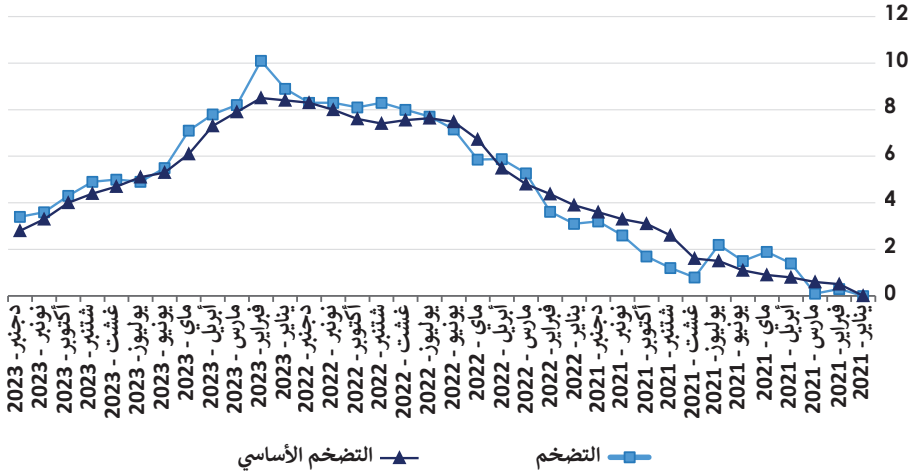

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

وتشير تقديرات بنك المغرب إلى أن متوسط التضخم الأساسي، الذي يعكس اتجاهه الداخلي، بلغ 5,6 في المائة في 2023، مقابل 6,6 في المائة في 2022. وتقاطعت مستوياته الشهرية في مجملها مع مستويات التضخم الإجمالي، ما عدا بعض الفترات التي سجل فيها مستويات أعلى (أشهر فبراير وماي وشتنبر)، مما يدل على أن التضخم يرتبط أقل فأقل بمكونات متقلبة.

بالمثل، رُصد انحسار مستمر للتضخم اعتبارا من شهر فبراير 2023. في الواقع، وبعد تسجيله لتصاعد منتظم طيلة سنة 2022، انخرط التضخم الأساسي في منحى تنازلي. ونتيجة لذلك، تراجع خطر التضخم "السريع"[38] نسبيا في المغرب، وهو الذي أرخى بظلاله على عدد من الاقتصادات في العالم ومازال العديد منها يتحمل تبعاته.

[38] معدل تضخم يتراوح نسبته بين 10 و50 في المائة.

علاوة على ذلك، كشف التحليل المفصل لتطور التضخم في 2023 أن هذا الأخير يظل مدفوعا بالمواد الغذائية التي تبقى أسعارها متذبذبة (الرسم البياني 19). ووفقا لحسابات المندوبية السامية للتخطيط، يعد ارتفاع التضخم الإجمالي نتيجة لزيادة متوسطة للرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بنسبة 12,7 في المائة والمواد غير الغذائية بنسبة 1,7 في المائة.

الرسم البياني 19: تطور مقارن للرقم الاستدلالي للمواد الغذائية وغير الغذائية على أساس سنوي

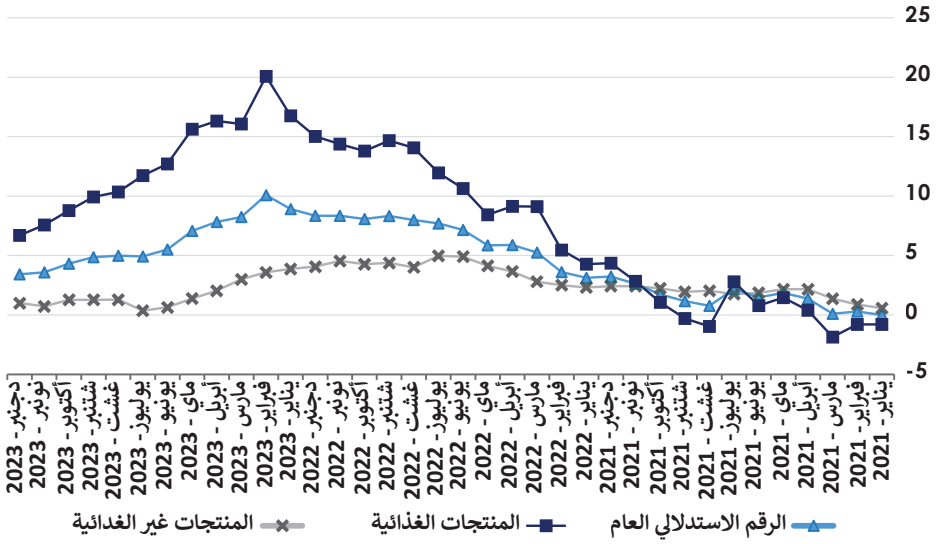

المصدر: أعد استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط المؤرخة في 12 مارس 2024

من المهم الإشارة إلى أن، تضخم المواد الغذائية تجاوز المستويات المسجلة في 2022، والتي بلغ فيها نسبة 10,9 في المائة، وذلك بالرغم من انحسار التضخم الإجمالي والأساسي. ويمكن تفسير ذلك بأن تضخم هذه المنتوجات ظل في مستويات أعلى من ذروة التضخم الإجمالي في الفترة الممتدة من يونيو 2022 إلى غشت 2023، أي على امتداد أكثر من اثنا عشر شهرا. كما بلغت أعلى نقطة لهذا التضخم ذروة التضخم الإجمالي في فبراير 2023.

وتندرج المنتجات المكونة للسلة التي تستهلكها الأسر يوميا ضمن أصناف المواد الغذائية التي شهدت تضخما مستمرا في سنة 2023. وسجلت هذا الأخيرة معدلات من رقمين، لاسيما الخضر (28,6 في المائة) والفواكه (27,1 في المائة) ومنتجات الألبان والبيض (13,3 في المائة) واللحوم (11,5 في المائة). وبالنسبة لعديد من هذه المنتجات، ارتفعت الأسعار بشكل حاد في الأسواق، خاصة بعض أنواع الخضر على غرار الطماطم والبصل، وكذا اللحوم الحمراء والبيض.

ولم يكن تأثير تضخم المواد الغذائية، والتي غالبا ما تكون أسعارها متذبذبة، حادا على التضخم الإجمالي، نظرا لأن وطأته خفت بفضل تراجع أسعار المحروقات وزيوت التشحيم بنسبة 4,1 في المائة على أساس سنوي، واستقرار تضخم المنتجات المقننة، الذي بلغت نسبته 0,8 في المائة، بحسب معطيات بنك المغرب.

ومراعاة لدينامية التضخم الإجمالي والأساسي، تُطرح تساؤلات هامة بشأن أسباب تباطؤ التضخم ومدى ارتباطها باستقامة الآليات التي أدت إلى حدوثه قبل سنتين، والمتمثلة في اضطراب سلاسل الإنتاج العالمية وأزمة الطاقة. وغني عن القول أن فرضية التضخم المستورد تبقى وجيهة طالما أنها تتزامن مع سياق دولي غير مستقر، كما هو الشأن إزاء قطاع الطاقة حيث أبقت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدر للنفط (OPEP+) على اتجاهها القاضي بخفض الإنتاج.

1.4 مصادر التضخم

في الوقت الذي اقترُنت أسباب تضخم 2022 أساسا بالصدمات الخارجية للعرض، من خلال أسعار الواردات التي تسببت في تضخم تكاليف الإنتاج والبيع للمستهلكين النهائيين، ارتبط تضخم 2023 على العكس بسياق مطبوع بتراجع الضغوط التضخمية الخارجية وإن بحدة أقل. وأدى ذلك إلى تأثير عدة محددات على تطوره، لا سيما في تخفيف الضغوط التضخمية المستمرة التي امتدت حتى الأشهر الأولى من عام 2023..

وعليه، تراجعت أسباب التضخم المستورد بشكل ملحوظ على اعتبار أن التضخم لم يتأثر إلا قليلا بالمكونات المتقلبة، خاصة المواد الغذائية والمحروقات. بيد أن تداعيات الصدمات المناخية على العرض الداخلي للمنتجات الغذائية شكلت عاملا حاسما في التذبذب الظرفي لأسعار بعض المنتجات، وفي مقدمتها الخضر والفواكه.

وعلاوة على صدمات العرض الماكرو-اقتصادية، لا يجب إغفال أنواع أخرى من الصدمات الميكرو-اقتصادية. وتنبثق هذه الأخيرة من قدرة الشركات المتمتعة بقوة سوقية على رفع الأسعار لجني مكاسب من التضخم، لاسيما من خلال الزيادة غير المعقولة في هوامش الربح.

وفي الأدبيات الاقتصادية، تُعرف هذه الظاهرة باسم "الجشع التضخمي" (cupidflation). وينضاف هذا المصطلح إلى ممارسات أخرى على حافة الشرعية والتي أخذت تكتشف في عدة أسواق، على غرار "التضخم الانكماشي" (skrinkflation) و"تضخم السلع الرخيصة" (cheapflation).

الإطار 4: "الجشع التضخمي" و"التضخم الانكماشي" و"تضخم السلع الرخيصة"، كممارسات مقيدة للمنافسة

سلط إيفان واسنر (Evan Wasner) وإيزابيلا ويبر (Isabella Weber) الضوء على مفهوم الجشع التضخمي، حيث أشارا إلى أن إحدى الصدمات المذلعة إبان تفشي جائحة كوفيد19- تعود جذورها إلى عوامل ماكرو-اقتصادية.

ويرتبط هذا المفهوم بقدرة الشركات المتمتعة بقوة سوقية على رفع الأسعار. ومنه برز "دور الأرباح في انحراف التضخم" (مجلة "Alternatives Economiques"، عدد ماي 2023). وقد تكون هذه الوضعية نتيجة لاتفاق ضمني يهدف إلى تحصين الأرباح.

ويتكون مفهوم "التضخمي الانكماشي" من فعل "shrink" باللغة الإنجليزية، والمقصود به انكماش الشيء أو تقلصه، ومفردة "inflation". ويجسد استراتيجية تجارية تهدف إلى تقليص كميات المنتوجات في سلعة معينة، والحرص، في نفس الوقت، على استقرار أسعارها أو رفعها.

من جهته، يشكل مفهوم "تضخم السلع الرخيصة"، الذي يستمد نفس أسس "التضخم الانكماشي" ويحيل على مفردة "cheap" باللغة الإنجليزية، أي "قليل التكلفة"، ممارسة لا يكمن غرضها في تقليص كمية المنتوج، بل في تعديل تركيبة المقادير المتدخلة في تصنيعه. ويمكن تطبيقها عن طريق حذف بعض المقادير وتعويضها ببدائل أقل تكلفة أو أقل جودة، ومن ثم تقليص تكاليف الإنتاج.

أو طرح صفقات عمومية بيئية أو إقرار تحفيزات مالية لاعتماد الهيدروجين.

ومن ناحية الطلب، شكل الانتعاش الطفيف للاستهلاك النهائي للأسر في 2023 خطرا بارزا بالنسبة لضبط التضخم. غير أن مستوياته ظلت أقل من الحد الذي يمكن أن يعكس فائضا في الطلب.

وأجج الارتفاع المعتدل لهذا الاستهلاك الضغوطات الانحسارية للتضخم المرصودة ابتداءا من فبراير 2023، وعززتها الزيادة في نسبة البطالة[39] والتدهور المستمر للقدرة الشرائية. في هذا الصدد، يتبين من العلاقة المعكوسة بين التضخم والبطالة غياب تأثير حلقة "الأسعار والأجور" وانعدام احتمالات حدوث دوامة تضخمية.

وعلاقة بالشروط النقدية، لوحظ أن الاتجاه الانحساري للتضخم تشكل بالرغم من تصاعد وتيرة تداول النقود الائتمانية. في هذا الصدد، كشفت معطيات بنك المغرب أن احتياجات البنوك من السيولة ازدادت في سنة 2023 لتبلغ 111,4 مليار درهم في المتوسط الأسبوعي، عوض 86,7 مليار درهم عند متم 2022. ودفعت هذه الوضعية ببنك المغرب إلى الرفع من وتيرة ضخه للسيولة.

[39] حسب المندوبية السامية للتخطيط، كان من المرجح أن يبلغ معدل البطالة على الصعيد الوطني 13 في المائة في 2023 بدلا من 11,8 في المائة المسجلة في 2022.

ولا يُستبعد أن تكون دوافع انحسار التضخم الملحوظ مرتبطة بتباطؤ وثيرة منح القروض للأسر والناجمة عن تشديد السياسة النقدية، حيث انخفضت نسبة نموها من 3,6 في 2022 إلى 2 في المائة في 2023، وفقا لبنك المغرب.

إضافة إلى ما سبق، يذكر مجلس المنافسة أن حدة المنافسة تكتسي أهمية بالغة في استقرار التضخم على المدى البعيد، كونها تثبت التضخم في مستوى مثالي لاشتغال الأسواق.

بالموازاة مع ذلك، ينطوي التضخم على مساس محتمل بالمنافسة. ولا يكمن ذلك فقط في مساعدات الدولة التي ينبغي أن تستجيب لمجموعة من المتطلبات، خاصة الحياد التنافسي والطابع المؤقت، بل أيضا في التنسيق بين الشركات وإبرام الاتفاقات لتحصين الأرباح.

2.4 التدابير السياسية المتخذة لكبح التضخم

أمام شدة التضخم، ارتكز رهان السياسة الاقتصادية في سنة 2023 على تحقيق هدف مزدوج لمواجهة التضخم. وتمثل في التخفيف من حدته عبر خفضه إلى مستويات قابلة للتحكم فيها من جهة، والحيلولة دون إطالة أمد الضغوط التضخمية من جهة ثانية.

واستندت هذه السياسة إلى مجموعة من التدابير التي أشرفت عليها الحكومة والبنك المركزي.

فعلاقة بالتدابير الحكومية، انصبت المقاربة المعتمدة لتقليص الضغوط التضخمية على تحسين عرض المنتجات، الغذائية على الخصوص، مع ضمان حسن سير أسواقها. وتوخت كذلك تعزيز دينامية الطلب عبر دعم القدرة الشرائية.

وهكذا، أبقت الحكومة على المبالغ الموجهة لدعم الاستهلاك، خاصة غاز البوتان والسكر الخام والمكرر، وحصص الدقيق الوطني للقمح اللين.

موازاة مع ذلك، عمدت الحكومة بدءا من فاتح شتنبر 2023 إلى إقرار نسبة زيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية، لتعزيز مداخيل "الأجور المنخفضة". وطبقا لذلك ارتفع هذا الأجر في الأنشطة الفلاحية من 84,73 درهم في اليوم إلى 88,58 درهم في اليوم. في حين ارتفع هذا الأجر في الأنشطة غير الفلاحية من 15,55 درهم في الساعة إلى 16,29 درهم في الساعة.

إضافة إلى ذلك، كانت مقتضيات قانون المالية لسنة 2022 قد نصت على وقف استيفاء رسوم الاستيراد المطبقة على الأبقار الأليفة إلى غاية 31 دجنبر 2023، وفي حدود حصة قدرها 200 ألف رأس.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2023 تدابير جبائية ساعدت على احتواء تضخم عدد من المنتجات الأساسية. وشملت، على سبيل المثال، إعفاء الأعلاف البسيطة الموجهة لتغذية المواشي وحيوانات المزارع من الضريبة على القيمة المضافة، وإعفاء بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية من رسم الاستيراد.

وسعيا منها لكبح تضخم الأغنام الموجهة للذبح بمناسبة عيد الأضحى مع حماية القطيع الوطني من الماشية، قررت الحكومة تحمل الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة ومنح دعم مالي في حدود 500 درهم لكل رأس غنم مستورد.

زيادة على ذلك، وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية، وقعت الحكومة في سنة 2023 على اتفاقية إطار خُصص بموجبها غلافا إجماليا قدره 10 ملايير درهم بهدف التخفيف من تداعيات الجفاف والظرفية العالمية على النشاط الفلاحي، وإعادة توازن سلاسل الإنتاج.

ويشمل هذا البرنامج دعم الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للمواشي والدواجن، ودعم أسعار بعض المواد الأولية من البذور والأسمدة، بغية خفض تكلفة إنتاج مجموعة كبيرة من الخضر والفواكه، وكذا أسعار اللحوم الموجهة للاستهلاك.

وهمت مساعدات الدولة كذلك تسويق بذور الحبوب[40] و إنتاج الثروة الحيوانية الموجهة لقطاع الألبان[41].

واستمرت الحكومة في تخصيص دعم استثنائي للمهنيين العاملين في قطاع النقل، خاصة في الفترات من سنة 2023 التي عاودت فيها أسعار المحروقات اتجاهها التصاعدي، بغية التخفيف من الضغوط التضخمية على نقل المسافرين والبضائع.

وتعززت هذه التدابير قصيرة المدى بإجراءات أكثر هيكلية استهدفت الحد من استمرار الضغوط التضخمية، على غرار تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، والرامي إلى إعادة ضبط توازن الطلب، وتكوين مخزون احتياطي الذي تستوخي غايته الحد من تذبذبات أسعار بعض المنتجات.

وبخصوص الإجراءات المتخذة من لدن بنك المغرب، ساهم استعمال السياسة النقدية في سنة 2023 في ترسيخ تنبؤات الفاعلين الاقتصاديين بشأن مستقبل التضخم، وبالتالي توسيع هامش تحرك البنك المركزي. وحالت كذلك دون وقوع دوامات تضخمية قائمة بذاتها عن طريق حلقة "الأسعار والأجور".

ويظهر أن هذه المقاربة تتوخى التصدي للضغوطات التضخمية ومنع استمرارها على المدين المتوسط والبعيد، بهدف تفادي خطر تعميق الفوارق الاجتماعية وتدهور القدرة الشرائية للشرائح السكانية الأكثر هشاشة.

وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد بنك المغرب مقاربة احترازية توخت عدم المبالغة في ردود فعله تجاه الضغوط التضخمية، ومراقبة آجال انتقال قراراته إلى الاقتصاد العيني، طالما أن الضغوطات على الأسعار لم تنتشر إلى مجموع القطاعات الاقتصادية.

وهكذا، وبعد رفعه لسعر الفائدة الرئيسي بواقع 150 نقطة أساس إلى 3 في المائة في ثلاث مناسبات متتالية، ارتأى بنك المغرب الإبقاء على هذه الأسعار دون تغيير. هذا الاستقرار في الأسعار أملته أيضا سلبيات السياسة النقدية التوسعية التي قد تؤدي إلى ارتفاع مفرط للأسعار.

[40] بذور الحبوب المعتمدة والمنتجة وطنيا والمستوردة وبذور الجيل الموالي للإكثار الثاني.

[41] دعم مالي يقدمه صندوق التنمية الفلاحية لاقتناء 120 ألف من العجول الحليبية من السلالات الأصلية والمنتجة محليا في وحدات نموذجية.

5. تطور التركيزات الاقتصادية

يتوقف استيعاب المحددات الرئيسية لتطور التركيزات الاقتصادية في فترة ما بعد جائحة كوفيد19- على دراسة حركة رؤوس الأموال الدولية وإعادة تنظيم سلاسل القيم العالمية.

بالفعل، أفضى السياق الجديد، القائم على اختصار سلاسل القيم العالمية وتنقل لرؤوس الأموال يتأثر بشكل متزايد بتنوع الإنتاج وتقليص مسافة النقل، إلى ازدهار عمليات إعادة توطين الصناعات بحثا عن مواقع مغرية، مدرة للعوائد وتوفر ظروف أفضل للتنويع.

ويتعزز هذا السياق المدفوع بعوامل النجاعة الاقتصادية، بتوجه عالمي نحو الاندماج العمودي، خاصة في حلقات السلسلة التي تنطوي على خطر ملموس للانقطاع.

ومع ذلك، وإضافة لكونها تشكل نتيجة حميدة لهذه التغييرات الاقتصادية، قد تتسبب التركيزات الاقتصادية أيضا في هشاشة سلاسل القيم العالمية عبر تأثيرها على المنافسة، الأمر الذي يستدعي إجراء تحليل معمق لسماتها وخصوصياتها.

ومراعاة لهذه التغييرات واستنادا إلى المعطيات المتعلقة بتطور التركيزات الاقتصادية المبلغة إلى مجلس المنافسة، يمكن القول إن ديناميتها ارتبطت بهذه التحولات البنيوية للاعتبارات المنبثقة هن التحليلات التالية.

أولا، يُلاحظ أن عدد مشاريع التركيز المبلغة سجلت زيادة كبيرة في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 كما يتضح في الرسم البياني 20 أسفله. ويُستفاد منه أن عدد المشاريع ارتفع من 53 مشروعا في 2019 إلى 204 في 2023 بزيادة سنوية متوسطة نسبتها 40,1 في المائة.

الرسم البياني 20: تطور التركيزات الاقتصادية التي عالجها مجلس المنافسة (2019-2023)

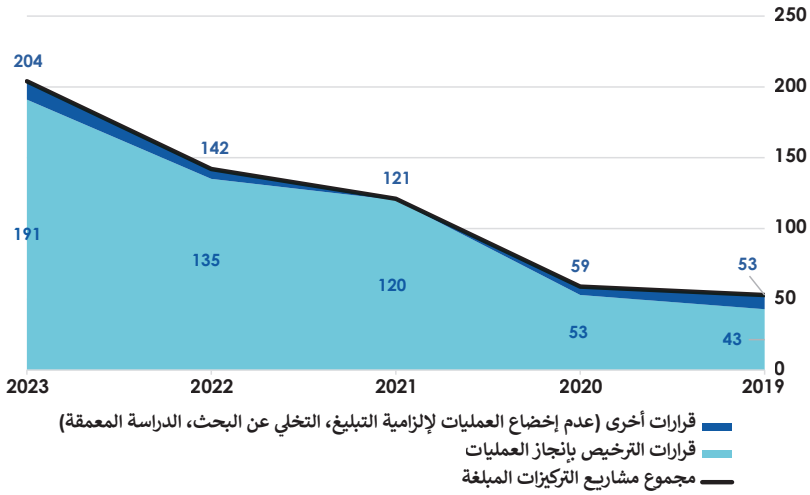

المصدر: مجلس المنافسة

وتعكس الزيادة في تدفقات المشاريع المبلغة، التي تظل نتيجة طبيعية لدينامية الاستثمارات بالمغرب، تنامي وعي الفاعلين الاقتصادية بأهمية الامتثال لأحكام القانون المغربي المنافسة، خاصة تلك المرتبطة بمراقبة التركيزات الاقتصادية.

بالمثل، ازداد العدد الإجمالي لقرارات الترخيص للمشاريع من 43 قرارا في 2019 إلى 191 في 2023. ومن ثم، ارتفعت نسبة الترخيص، التي تمثل الحاصل بين مجموع القرارات الصادرة ومجموع مشاريع التركيز المبلغة، من 81,1 إلى 93,6 في المائة. ويعزى ذلك أساسا إلى فهم أفضل للمقتضيات المؤطرة لمسألة التبليغ من لدن الأطراف المبلغة، وتقديمها لمشاريع أقل مساسا بالمنافسة. أضف إلى ذلك تقليص آجال المعالجة، خاصة مع نهاية سنة 2023 بسبب اعتماد مساطر أكثر تبسيطا.

ويُستشف من تحليل التركيزات بحسب نوعها أن تولي المراقبة (الحصرية والمشتركة) تواصل الاستحواذ على الحصة الأكبر، مشكلة بالتالي نوعها الرئيسي (أنظر الرسم البياني 11). وبلغت هذه الحصة نحو 85 في المائة في 2023، مقابل 89 في المائة في 2022 و78 في المائة في 2021.

الرسم البياني 21: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها حسب نوع العمليات (2020-2023)

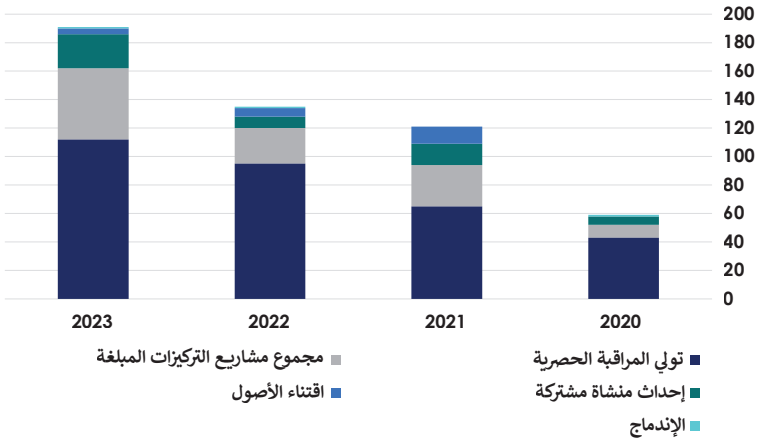

المصدر: مجلس المنافسة

بصفة خاصة، تضاعف عدد العمليات المتعلقة بالمراقبة المشتركة بين سنتي 2022 و2023. وازدادت حصتها من إجمالي المشاريع المرخص لها من 18,5 في المائة في 2022 إلى 26,2 في 2023، في الوقت الذي بلغت 24 في المائة في 2021. بالموازاة، يُلاحظ تراجع حصة العمليات ذات الصلة بالمراقبة الحصرية من 70,4 في المائة في 2022 إلى 58,6 في 2023، مقابل 53,7 في المائة في 2021.

ورُصد جانب آخر ملفت للنظر في تطور أشكال التركيزات، تمثل في ارتفاع حصة العمليات المعنية بإحداث منشأة مشتركة في 2023 بعد أن تهاوت بشكل ملموس في سنة 2022، إذ انخفضت من 12,4 في المائة في 2021 إلى 5,9 في 2022 قبل أن ترتفع بـ 12,6 في المائة بعد سنة.

ويتبين من هذه التطورات أن التركيزات الاقتصادية في المغرب، إضافة إلى كونها تشمل أنشطة اقتصادية كانت مستقلة قبل إنجاز العملية وتفضي إلى خلق كيانات اقتصادية

مستقلة، تهيمن عليها بشكال أساسي أهداف تصبو إلى ممارسة أو امتلاك تأثير حاسم على نشاط المنشآت المقتنية من خلال حقوق أو عقود أو غيرها من الوسائل.

وهكذا، يميل التغيير الدائم الذي ينطوي عليه معظم التركيزات المرخص إلى هدف رئيسي يتجلى في مراقبة القرارات الاستراتيجية للمنشآت المقتنية (مثل تعيين المسيرين أو عزلهم، والتصويت على الميزانية، والمصادقة على خطط الأعمال أو الاستثمارات التي تتجاوز حجما معينا أو رفضها).

وارتباطا بالتوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية، رصد المجلس استمرار تنوع القطاعات المعنية بالمشاريع المبلغة لديه والموزعة بين مختلف الأنشطة الأولية والثانوية والثالثة. ويعد ذلك دليلا إضافيا على تنوع الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج والمبادلات التجارية.
في هذا السياق، يُلاحظ استمرار الاتجاه التصاعدي لأنشطة الخدمات الأخرى (مثل الخدمات المتعلقة بالوساطة الإعلانية وخدمات قسائم الطعام والهدايا وخدمات توصيل الطرود السريعة)، والذي سمح لعددها بتجاوز عدد التركيزات المنبثقة عن الصناعات التحويلية، في وقت كانت هذه الأخيرة تتصدر جل التركيزات المرخص لها إلى حدود 2021.

ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة المشاريع المبلغة في قطاع الخدمات من 3,8 في المائة في 2019 إلى 23,7 في 2023، بينما تراجعت حصة العمليات المرتبطة بالصناعات التحويلية من 39 في المائة في 2020 إلى 19,4 في 2023.

وتتقاطع هذه التطورات مع الاتجاهات المرصودة على صعيد دينامية الإنتاج أو الاستثمار وطنيا ودوليا في فترة ما بعد جائحة كوفيد19-، كاشفة عن مرونة أكبر لأنشطة الخدمات مقارنة بالأنشطة الصناعية.

من جهة أخرى، لا تتيح المعطيات المتاحة والمتعلقة بتحليل حجم أنشطة الأطراف المتدخلة في التركيزات المرخص لها تتبع تطورات الفترة الممتدة من 2029 إلى 2023 بصفة منتظمة ومستمرة. ويرجع ذلك إلى التعديلات التي طرأت على المقتضيات القانونية المتعلقة بعتبات تبليغ مجلس المنافسة بعمليات التركيز الاقتصادي.

بالفعل، حُددت عتبات جديدة لتبليغ مشاريع التركيز إثر دخول الأحكام الجديدة للقانون رقم 104.12 ومرسومه التطبيقي رقم 2.14.652 حيز التنفيذ في 24 ماي 2023. ومن ثم، ترتبط معطيات سنة 2023 بكيفيتين مختلفتين في تقييم عتبات التبليغ، مما يجعل من

الصعب احتسابها والاستخلاص الوجيه للغايات من المشاريع وتأثيرها المحتمل على توسع نطاق الأسواق الداخلية القائمة أو خلق أسواق جديدة.

الرسم البياني 22: تطور توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال (2019-2023)

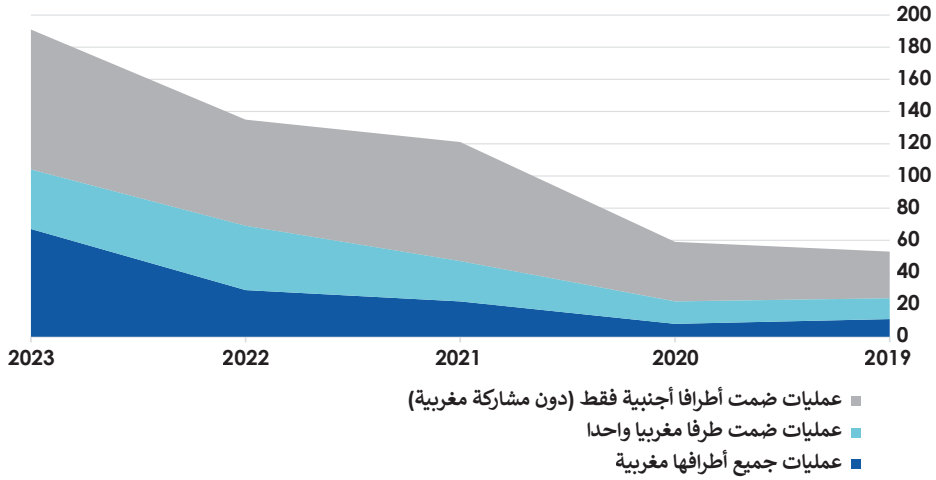

المصدر: مجلس المنافسة

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط عمليات التركيز التي يمكن أن تؤثر على الأسواق الداخلية، بالنظر إلى أهمية أرقام معاملاتها المحققة في المغرب، بلغ في ظل العتبات القديمة 59,4 في المائة في الفترة بين 2019 إلى غاية 23 ماي 2023 [42]، بينما لم تتجاوز 32 في المائة [43] وفقا للعتبات الجديدة.

ويكشف تحليل منشأ رؤوس أموال عمليات التركيز المرخص لها، في الرسم البياني 22 أعلاه، أن المشاريع المنجزة بين أطراف أجنبية تواصل الاستحواذ على الحصة الأكبر، بالرغم من ميل هذه الأخيرة إلى التراجع بشكل مطرد، منتقلة من 62,7 في المائة في 2020 إلى 45,5 في 2023.

بالمثل، ارتفعت حصة المشاريع التي تضم أطرافا مغربية من 13,6 في المائة في 2019 إلى 35,1 في 2023، مؤشرة بذلك على تنامي انفتاح رؤوس الأموال المغربية على الاستثمارات والتحالفات الاستراتيجية واسعة النطاق والتي لا تضم بالضرورة طرفا أجنبيا.

****

[42] عمليات يفوق رقم معاملاتها المنجز بالمغرب مبلغ 250 مليون درهم.

[43] عمليات تتمثل أحد المعايير المطلوبة لتبليغها في إنجاز رقم معاملات مشترك بالمغرب يتجاوز مبلغ 400 مليون درهم.

اختتاما لهذا الجزء، كشفت التحليلات المنجزة عن تسجيل الاقتصاد الوطني لتحسن طفيف في 2023 مقارنة بسنة 2022. وتزامن ذلك مع سياق دولي غامض ومطبوع بنمو عالمي صامد ولكن معتدل ومشمول بمستويات تضخمية لا زلت مرتفعة في عدة مناطق عالمية.

ويأتي هذا التحسن في أعقاب التباطؤ الشديد الملحوظ في 2022، وبعد سنة صعبة ومن حيث الغموض حول محددات العرض والطلب.

وبالرغم من أن مستواه يظل أقل من متوسط النمو السنوي المحدد في النموذج التنموي الجديد في أفق 2035، فقد أسهم هذا النمو في تقوية دينامية الانتعاش الاقتصادي في فترة ما بعد جائحة كوفيد19- وتقليص خطر الجمود في النمو البطيء.

في الواقع، وبالرغم من حالات اللايقين المحيطة بتطور العرض، خاصة الصدمات الخارجية وآثار الجفاف التي تميل إلى أن تصبح بنيوية، أبان الاقتصاد الوطني عن مؤشرات صمود كبيرة التي تعزز قدراته على التعافي على المديين المتوسط والبعيد.

من جهة، خفت نسبيا إكراهات العرض في سنة 2023، مما مكنها من الاستجابة الفعالة لحاجيات الطلب من حيث المواد الخام أو السلع الاستهلاكية.

وبالرغم من الضغوط المفروضة على المخزون أو عدم كفاية الإنتاج الوطني لبعض المنتجات، لم تواجه عملية تموين الأسواق بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية إلا اضطرابات طفيفة. غير أن الاعتماد القوي للتوريد على المنتجات المستوردة جدد التأكيد على ضرورة التفكير الشامل في تأمين الإمدادات.

من جانبه، استمر الإنتاج الصناعي في تسجيل نمو متذبذبا بالرغم من استخدام أفضل لقدرات الإنتاج مقارنة ببداية الخروج من الأزمة الصحية.

وفي خضم الإكراهات المرتبطة الإنتاجية، يصطدم الإنتاج الصناعي أكثر فأكثر بتحديات مرتبطة بمرونته واقلاعه، والتي تتطلب استغلال أكثر فعالية للفرص التي يوفرها تطور الاقتصاد العالمي، والمتمثلة أساسا في بروز مهن صناعية ذات قيمة مضافة عالية ومتمتعة بإمكانيات بيئية مهمة.

ومن جهة ثانية، استطاعت مكونات الطلب الرئيسية، المتجسدة في الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار، تحقيق انتعاش عند متم 2023، وبالرغم من تطوره المتردد مع مطلع نفس السنة.

وعليه، تضرر استهلاك الأسر من تراجع المداخيل الفلاحية الناجم عن الجفاف وركود المداخيل الأجرية والعقارية، قبل أن ينتعش من خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023 بفضل تحويلات الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

إضافة إلى ذلك، تباطأ انخفاض القدرة الشرائية. تحت تأثير تراجع الضغوط التضخمية.

على صعيد آخر، سجل الاستثمار الداخلي تحسنا طفيفا. وتعزز بفضل الاستثمارات العمومية في المشاريع الكبرى التي لم يُنفذ القسط الأكبر منها إلا اعتبارا من النصف الثاني من سنة 2023. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية تراجعت، وهو ما يبرز اتجاها يتوافق مع حركة رؤوس الأموال الدولية.

وكنتيجة لمواجهة العرض والطلب، استمر ارتفاع التضخم مع مطلع سنة 2023 بوتيرة حادة نسبية ومقرونة بانحسار للتضخم برز اعتبارا من الربع الثاني من السنة.

وتراجعت جذور التضخم المستورد إلى حد كبير. بالمقابل، اعتُبرت الصدمات المناخية التي تعرض لها العرض الداخلي للمنتجات الأساسية بمثابة عامل حاسم في التقلبات الظرفية لأسعار عدد من المنتجات، أبرزها الخضر والفواكه. فضلا عن ذلك، شكل انتعاش الاستهلاك النهائي للأسر خلال سنة 2023 خطرا كبيرا للتحكم في مستويات التضخم.

ولدحر التضخم، اعتمدت السياسة الاقتصادية على مجموعة من التدابير قامت بقيادتها في نفس الوقت الحكومة وبنك المغرب.

من جهة، ارتكزت الإجراءات الحكومية على تحسين عرض المنتجات، خاصة الغذائية، مع ضمان حسن سير أسواقها. وحرصت كذلك على إنعاش الطلب من خلال دعم القدرة الشرائية.

من جهة ثانية، اعتمد بنك المغرب مقاربة احترازية من خلال تفعيل آليات السياسة النقدية، توخت تفادي التعامل المفرط مع الضغوط التضخمية ومراقبة آجال انتقال قراراته إلى الاقتصاد الحقيقي.

الجزء 2

حصيلة أنشطة مجلس المنافسة

أولا: ضبط الأسواق

1. نبذة عامة

خلال سنة 2023، أصدر مجلس المنافسة 206 قرارا ورأيين. وتغطي هذه الحصيلة مختلف مجالات اختصاص المجلس المنصوص عليها في الفصل 166 من الدستور، وفي أحكام القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة و20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييرهما وتتميمهما، ونصوصهما التطبيقية، كما تم تغييرهما وتتميمهما.

بناء على هذا الأساس، تتوزع القرارات والآراء التي أصدرها المجلس برسم 2023، على الشكل التالي:

الجدول 3: عدد القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2023

نوع القرارات	عدد القرارات
القرارات المتعلقة بالتركيزات الاقتصادية	204
الآراء الصادرة	2
الإحالات	2
المجموع	**208**

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 23: توزيع القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2023 (بالنسبة المئوية)

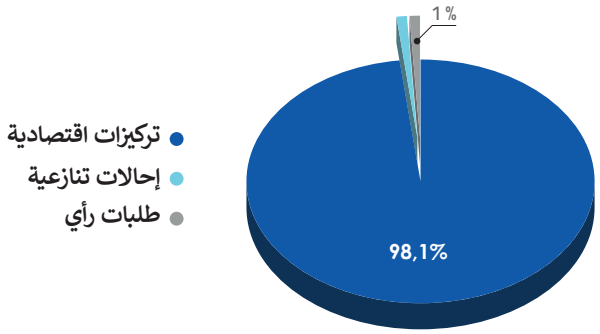

وعلاقة باتخاذ القرارات، تستمر المراقبة الاحترازية للتركيزات الاقتصادية في شغل مكانة بارزة في أنشطة مجلس المنافسة، حيث بلغت 98 في المائة من الحجم الإجمالي للقرارات التي أصدرتها مختلف الهيئات التداولية لمجلس المنافسة.

وبخصوص الإحالات التنازعية، أصدر مجلس المنافسة قرارين بشأن قطاعي المحروقات وأتعاب المهندسين المعماريين.

- يعنى القرار الأول بالملف المتعلق بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة المسجلة في سوق المحروقات، وذلك بعد إرجاع الملف إلى مصالح التحقيق في أبريل 2023 عقب التعديلات التي عرفها الإطار القانوني المنظم للمنافسة بعد دخول القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة و20.13 المتعلق بمجلس المنافسة حيز التنفيذ.
- يتعلق القرار الثاني، الحامل لعدد 42/ق/2023 الصادر في 23 فبراير 2023، بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة التي تم رصدها بالسوق الوطنية للخدمات المقدمة من طرف المهندسين المعماريين. وبمقتضى هذا القرار، أبرم المجلس اتفاق صلح، بجعل التعهدات المقدمة من لدن الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين ذات الصلة بالموضوع إلزامية.

وفي إطار مهامه الاستشارية، أصدر مجلس المنافسة رأيين بناء على مبادرات منه للإدلاء بالرأي وباقتراح من المقرر العام. ويتعلق الأمر بقطاعين مهمين يتعلقان بتقييم السير التنافسي لسوق التأمينات وسوق الكتاب المدرسي.

ومكن تحليل تدفق الملفات التي عالجها مجلس المنافسة، برسم 2023، من الإشارة إلى أن 208 قرارا، التي تم إغلاقها في إطار أشغال مختلف تشكيلات مجلس المنافسة، تندرج ضمن الرصيد الموروث عن السنوات السابقة، علاوة على 206 قرارات جديدة.

ويتعلق الأمر بأربع مبادرات اتخذها المجلس للإدلاء برأيه، تطبيقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 4 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، باقتراح من مقرره العام:

- اثنتان تندرجان ضمن المهام الاستشارية، وتتعلق بالسير التنافسي للأسواق الوطنية للكهرباء وللخضر والفواكه؛
- اثنتان أخرتان تندرجان ضمن الاختصاصات التنازعية، وهمتا موضوع مراقبة مدى التقيد بأحكام الفقرة الأولى من المادتين 12 و14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمرتبطة بإلزامية التبليغ بعمليات التركيز الاقتصادي.

واتسمت سنة 2023 كذلك بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط والقاضي برفض طلب الطعن في القرار الذي اتخذه المجلس في حق الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، والذي تقدمت به هذه المنظمة المهنية [44]. ويؤيد هذا الحكم القرار عدد 80/ق/2022 الصادر في 28 يوليوز 2022، والذي فرض بموجبه المجلس عقوبة مالية على الهيئة لاعتماد ونشر توجيه يقضي بإلزامية تطبيق معيار الميزانية الزمنية والأتعاب، يحدد بموجبه الحد الأدنى المتوسط لاحتساب أتعاب الخبراء المحاسبين عند إنجازهم لمهام التدقيق المحاسبي والمالي القانوني والتعاقدي.

[44] حكم محكمة الاستئناف بالرباط عدد 576 الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2023.

وبخصوص تصفية ملفات التركيزات الاقتصادية، تظهر الحصيلة عند متم سنة 2023 نسبة تصفية ملفات بلغت 91,5 في المائة. وفي هذا التاريخ، وصل رصيد طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، قيد الدراسة، إلى 19 ملفا، منها عملية استفادت، بناء على طلب معلل للأطراف المعنية وعلى إثر دراسة الملف، من الاستثناء المتعلق بالأثر الواقف، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة.

وطبقا لأحكام المادة 6 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمواد 18 و19 و20 من المرسوم التطبيقي للقانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه، باشرت مصالح التحقيق عدة مساطر للتحقيق، شملت بالخصوص تنظيم جلسات استماع وطلبات معلومات وكذا إجراء اختبارات للأسواق. وبشكل خاص فيما يهم التحقيق في طلبات الترخيص لعمليات التركيز الاقتصادي، تم عقد أكثر من 200 جلسة استماع بهدف دراسة هذه العمليات وتقييم آثارها المحتملة على الوضع التنافسي للأطراف وعلى البنية التنافسية للأسواق المعنية المحددة. وهمت هذه الجلسات أطراف العمليات الخاضعة للتحقيق، والقطاعات الوزارية الوصية على القطاعات ذات الصلة بالأسواق المعنية، والهيئات المكلفة بالتقنين، ومختلف المتدخلين الخواص في القطاعات والمجالات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه أكثر من 300 طلب معلومات من لدن مصالح التحقيق التابعة لمجلس المنافسة، سواء في إطار اختبارات السوق أو الطلبات الموجهة للإدارات أو التمثيليات المهنية.

2. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي

أصدر المجلس في مجال مراقبة التركيزات الاقتصادية سنة 2023، 204 قرارا، بزيادة وصلت إلى 40 في المائة مقارنة بحجم القرارات التي أصدرها سنة قبل (142 قرارا في 2022).

ومن ضمن هذا الحجم الإجمالي لـ 204 قرارات التي أصدرها المجلس، تم الترخيص لـ 191 عملية. ومن حيث الالتزامات المالية، بلغت هذه الأخيرة حجما إجماليا وصل 1.960,845 مليار درهم، أي نحو 2,5 ضعف الالتزامات المرتبطة بالتركيزات الاقتصادية المرخص لها سنة 2022 (787,933 مليار درهم). ووصل حجم الاستثمارات التي ضمت رؤوس أموال مغربية 164,827 مليار درهم. ومقارنة بالعمليات من نفس النوع، المرخص لها في 2022، سجلت المبالغ المرصودة انخفاضا من حيث الحجم (انخفاض بنسبة 11 في المائة) ومن حيث النسبة الإجمالية لالتزامات الأطراف المبلغة، منتقلة من حوالي 24 في المائة إلى أزيد من 8 في المائة.

ومن خلال تصريحات الأطراف، تتعلق الرهانات الرئيسية المرتبطة بالتبليغات المرخص لها من مجلس المنافسة في 2023، أولا بتقوية تموقع المنشآت المعنية في الأسواق، تم تناولها بنسبة تقارب 24 في المائة. وفي المقام الثاني، تدرك الأطراف أن العمليات المتخذة تعد فرصًا لتنويع الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية، وذلك بنسبة تناهز 20 في المائة. وتشمل

الأهداف الأخرى المتبعة تنويع الأسواق وكذا تعزيز التعاون والتكامل، على التوالي بنسبتي 18 و16 في المائة. وبدرجة أقل، تندرج 3 في المائة من عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها في إطار إعادة تركيز النشاط على المجالات الاستراتيجية.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه مع دخول التعديل الجديد للقانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة حيز التنفيذ في 24 ماي 2023، تمت معالجة 40 عملية، من أصل 104 تم الرخيص لها، في إطار المسطرة السريعة استجابة لطلب الأطراف المعنية. وبصرف النظر عن طبيعة العمليات المعنية وتعقيد الأسواق ذات الصلة، وصل متوسط الآجال المخصصة للتحقيق في الملفات ما يزيد قليلاً عن شهر ونصف.

ووفقا لأحكام المادة 8 مكرر من المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون رقم 104.12، كما تم تغييره وتتميمه، أدت الأطراف إتاوة بلغت قيمتها 8,270 مليون درهم مقابل دراسة ملفات التبليغ وفقا للمسطرة السريعة.

1.2 طبيعة القرارات الصادرة في مجال التركيزات الاقتصادية

يتبين من الجدول 4 والرسم البياني 24، أسفلهما، أنه من أصل 204 مشاريع التركيز الاقتصادي التي خضعت للتحقيق، تم:

- الترخيص لـ 187 عملية ضمن المرحلة الأولى من المراقبة داخل أجل لم يتعدى 60 يوما، منها عمليتان استفادتا من الاستثناء منالأثر الواقف لمراقبة التركيزات الاقتصادية تطبيقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه؛
- الترخيص لأربع عمليات مع جعل التعهدات المقترحة من لدن الأطراف إلزامية بغية وضع حد للانشغالات ذات الصلة بالمنافسة المثارة من لدن المجلس، ضمنها واحدة خضعت لدارسة معمقة لأنها أثارت شكوكا بشأن مساسها بالمنافسة؛
- التصريح بعدم إلزامية تبليغ 13 عملية لكونها لا تشكل تركيزا وفق لمنطوق المادة 11 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما، تم تغييره وتتميمه.

الجدول 4: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)

طبيعة القرارات	عدد القرارات
قرارات الترخيص	187
قرارات الترخيص مشفوعة بتعهدات	4
قرارات بعدم إلزامية التبليغ	13
المجموع	**204**

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 24: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)

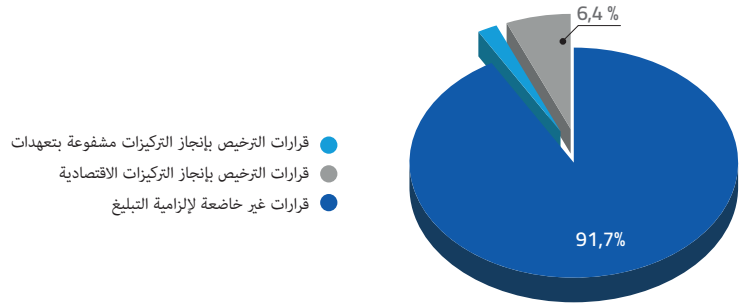

2.2 تصنيف التركيزات الاقتصادية الخاضعة للدراسة

كشف توزيع قرارات الترخيص التي أصدرها مجلس المنافسة في مجال التركيزات الاقتصادية، حسب صنف العمليات، عن هيمنة تولي المراقبة الحصرية والمشتركة، التي ارتفعت إلى أكثر من 84 في المائة بـ 162 مشروعا، منها ثلثين شكلت المراقبة الحصرية (112 تبليغا تم الترخيص له).

تعلق إحداث منشأة مشتركة بـ 24 مشروعًا تم الترخيص له، أي أكثر من 12 في المائة من المجموع المرخص له ضمن التركيزات الاقتصادية (أنظر الجدول 5 والرسم البياني 25).

الجدول 5: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أصنافها (بالعدد)

تصنيف التركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
تولي المرقبة الحصرية	112
تولي المراقبة المشتركة	50
إحداث منشأة مشتركة	24
اقتناء الأصول	04
دمج المنشآت	01
المجموع	**191**

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 25: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)

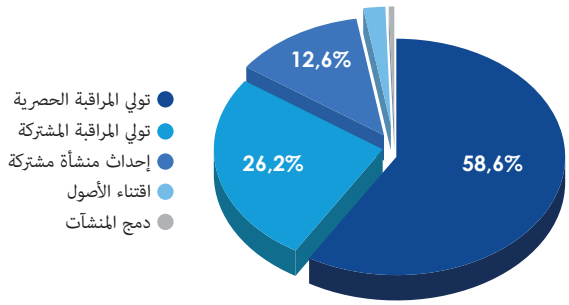

2.3 التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية

تصدرت أنشطة الخدمات والصناعات التحولية عمليات التطوير الخارجي التي رخص لها مجلس المنافسة برسم 2023، بنسبة بلغت أزيد من 43 في المائة. واحتل قطاع التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية، وكذا قطاع الصحة البشرية والعمل الاجتماعي المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، بنسبة بلغت أكثر من 8 و6 في المائة (أنظر الجدول 6 والرسم البياني 26).

الجدول 6: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 (بالعدد)

التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية	عدد القرارات
أنشطة الخدمات الأخرى [45]	50
الصناعة التحويلية	41
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	18
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	14
الإعلام والتواصل	12
الأنشطة المالية والتأمينات	12
الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية	11
النقل والتخزين	10
الفلاحة والحراجة والصيد	10
البناء	6
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	6
أنشطة العقار	6
إنتاج وتوزيع الماء والتطهير وتدبير النفايات ومحاربة التلوث	4
الصناعات الاستخراجية	4
قطاعات أخرى	7

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

نلاحظ أن هذا الوضع يعكس توزيعًا إجماليا للقضايا التي خضعت للتحقيق، وفقًا لارتباط أسواقها المعنية إلى قطاعات النشاط الاقتصادي كما هو محدد في التصنيف المغربي للأنشطة "NMA 2010". ويتجاوز الإجمالي 191 قرارا تم الترخيص له، نظرا لأن بعض القضايا تتعلق بأكثر من سوق للمنتجات أو الخدمات، وتجد نفسها مع تخصيص مزدوج أو متعدد لقطاعات مختلفة.

[45] للتوضيح، همت هذه الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، خدمات المطاعم وتقديم الهدايا وتوصيل الطرود السريعة.

الرسم البياني 26: التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 (بالنسبة المئوية)

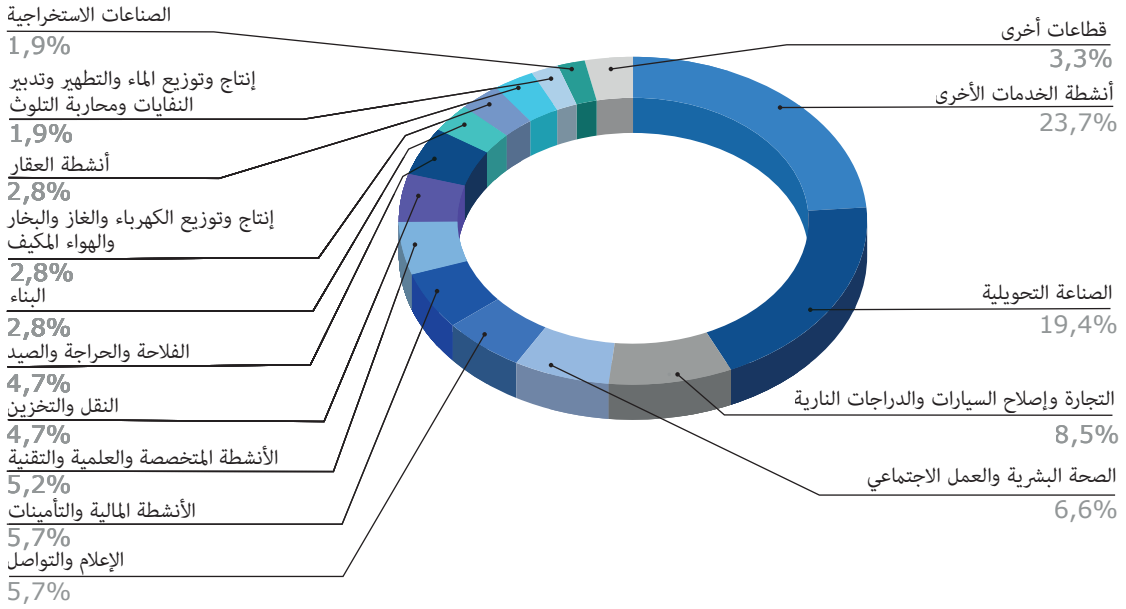

2.4 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب حجم نشاط الأطراف المعنية

في سياق توزيع عمليات التركيز الاقتصادي المرخص لها في 2023، حسب حجم نشاط المنشآت المعنية، سيتم تقسيم القرارات وفقا لتاريخ صدورها قبل أو بعد 24 ماي 2023، والذي يتوافق مع دخول المقتضيات الجديدة للقانون رقم 104.12 والمرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 حيز التنفيذ. ويراعي هذا التقسيم أسقف التبليغ الخاصة بكل فترة.

1.4.2 فترة السنة ما قبل دخول الإصلاح حيز التنفيذ

تهم هذه الفترة ما قبل 24 ماي 2023، والتي ربطت أسقف التبليغ باستيفاء أحد الشروط الثلاثة التالية:

- رقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت المعنية يفوق أو يعادل مبلغ 750 مليون درهم؛
- رقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من طرف اثنين على الأقل من المنشآت المعنية يفوق أو يعادل مبلغ 250 مليون درهم؛
- حصة السوق خلال السنة المدنية السابقة تفوق نسبة 40 في المائة من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة.

بالنظر إلى هذه الأسقف، من بين 87 عملية مرخص لها خلال هذه الفترة الأولى، حوالي 68 في المائة تستوفي شرط تجاوز سقف رقم المعاملات الوطني، في حين أن أكثر من 71 في المائة منها تستوفي شرط سقف رقم المعاملات العالمي (أنظر الجدول رقم 7 ورقم 8).

الجدول 7: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أسقف رقم المعاملات

سقف رقم المعاملات الوطني	عدد العمليات	النسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 250 مليون درهم	28	32,2%
رقم المعاملات أكثر من 250 مليون درهم	59	67,8%
المجموع	**87**	**100%**

سقف رقم المعاملات العالمي	عدد العمليات	النسبة المئوية
رقم المعاملات أقل من 750مليون درهم	25	28,7%
رقم المعاملات أكثر من 750 مليون درهم	62	71,3%
المجموع	**87**	**100%**

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

يتبين من ضم أسقف التبليغ المطبقة (أنظر الجدول 8) أن:

- 37 من أصل 59 عملية تم الترخيص لها ويتجاوز رقم معاملاتها الوطني المنجز من قبل أطرافها سقف 250 مليون درهم، تتعلق بأطراف يتجاوز رقم معاملاتها العالمي 750 مليون درهم؛
- 25 من أصل 62 عملية تم الترخيص لها، ويتجاوز رقم معاملاتها العالمي سقف 750 مليون درهم، بلغتها أطراف أنجزت رقم معاملات وطني يقل عن 250 مليون درهم.

الجدول 8: توزيع متقاطع للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي

		سقف رقم المعاملات العالمي				المجموع التراكمي في 2022	
		رقم معاملات أقل من 750 مليون درهم		رقم معاملات أعلى من 750 مليون درهم		المجموع العام	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سقف رقم المعاملات الوطني	رقم معاملات أقل من 250 مليون درهم	3 [46]	3,5%	25	28,7%	2	32,2%
	رقم معاملات أعلى من 250 مليون درهم	22	25,3%	37	42,5%	59	67,8%
المجموع		**25**	**28,8%**	**62**	**71,2%**	**87**	**100%**

المصدر: مديرية التحقيقات بمجلس المنافسة

[46] عمليات خضعت لإلزامية التبليغ تبعا لحصص السوق المنجزة من لدن المنشآت المعنية بها.

2.4.2 فترة السنة ما بعد دخول الإصلاح حيز التنفيذ

تنص المادة 12 من القانون رقم 104.12 والمادة 8 من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652، كما تم تغييرهما وتتميمهما، على ضرورة التحقق من استيفاء أحد الشروط، الواردة أسفله، لتبليغ مجلس المنافسة بأية عملية من عمليات التركيز الاقتصادي:

1. يتعلق الشرط الأول من جهة برقم المعاملات الإجمالي العالمي، دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز الذي يجب أن يفوق مبلغ 1,2 مليار درهم، ومن جهة أخرى برقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز الذي يجب أن يفوق مبلغ 50 مليون درهم؛

2. يتعلق الشرط الثاني من جهة برقم المعاملات الإجمالي، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب من لدن مجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز الذي يجب أن يفوق مبلغ 400 مليون درهم، ومن جهة أخرى برقم المعاملات، دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من لدن اثنتين على الأقل من المنشآت أو مجموعة الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز الذي يجب أن يفوق مبلغ 50 مليون درهم؛

3. أما الشرط الثالث، فيتعلق بحصة السوق الموحدة للمنشآت التي تكون طرفا في العقد أو موضوعا له أو مرتبطة به اقتصاديا خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40 % من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أوفي جزء مهم من السوق المذكورة.

على هذا الأساس، من بين 104 عمليات مرخص لها خلال هذه الفترة الثانية من السنة:

- 71 عملية ضمت أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال السنة المالية السابقة، رقم معاملات عالمي يفوق 1,2 مليار درهم، ورقم معاملات وطني، بشكل منفرد من لدن شخصين على الأقل، لا يقل عن مبلغ 50 مليون درهم؛
- 14 عملية ضمت أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أنجزوا، خلال السنة المالية السابقة، رقم معاملات إجمالي بالمغرب بلغ أزيد من 400 مليون درهم، وحجم أنشطة، بشكل منفرد من لدن شخصين على الأقل، يفوق مبلغ 50 مليون درهم؛
- 19 عملية تستوفي الشرطين السابقين في نفس الوقت.

5.2 توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية

وفقًا لبلدان منشأ رؤوس أموال الأطراف المعنية، سجلت سنة 2023 نموًا ملحوظًا من حيث العدد في نسبة العمليات التي ضمت مساهمة مغربية مقارنة بالعمليات التي

تدخلت فيها بالكامل أطراف أجنبية، لتصل إلى 54.4 و45.6 في المائة من الإجمالي المرخص له، مقارنة بالنسب المسجلة سنة 2022 التي تراوحت بين 51,1 و48,9 في المائة (أنظر الجدول 9 والرسم البياني 27).

غير أن العمليات التي أنجزتها أطراف أجنبية دون مساهمة مغربية ظلت مهيمنة من حيث الالتزامات المالية، حيث تمثل 91.6 في المائة من إجمالي الاستثمارات بغض النظر عن نوعية المستثمرين.

الجدول 9: توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرَة (بالعدد)

توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال	عدد القرارات
عمليات ضمت أطرافا مغربية	67
عمليات ضمت طرفا مغربيا لأجانب	37
عمليات ضمت أطرافا أجنبية دون مساهمة مغربية	87
المجموع	**191**

المصدر: مديرية التحقيقيات بمجلس المنافسة

الرسم البياني 27: التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرَة (بالنسبة المئوية)

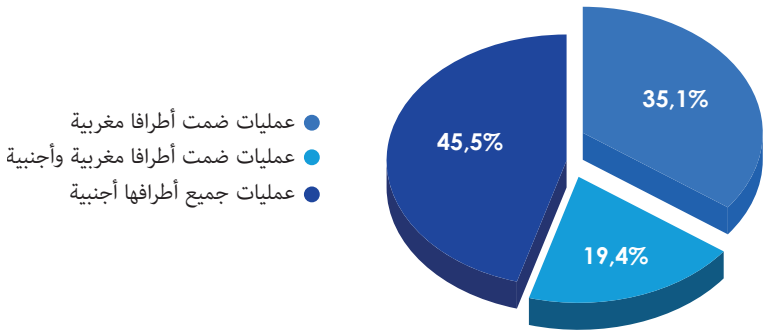

3. القرارات ذات الصلة بالملفات التنازعية

خلال سنة 2023 وفي إطار ممارسته لصلاحياته التقريرية، أعاد مجلس المنافسة الملف المتعلق بالممارسات المحتملة المنافية لقواعد المنافسة في سوق المحروقات إلى مصالح التحقيق، وذلك إثر دخول التعديلات على القانونين رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ورقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة حيز التنفيذ.

وعلى ضوء خلاصات التحقيقات التي باشرها المجلس والمناقشات التي أُجريت مع الشركات التسع النشطة في أسواق تموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين ومع المنظمة المهنية

الممثلة لها، في إطار مسطرة التسوية، قررت هيئة المجلس، بإجماع أعضائها، الموافقة على اتفاقات الصلح المبرمة. وأنهت هذه الأخيرة المساطر التنازعية المفتوحة ضد الشركات المذكورة ومنظمتها المهنية التي تم تبليغها بهذا القرار بتاريخ 23 نونبر 2023. ونصت هذه الاتفاقات على أداء مبلغ إجمالي قدره 1.840.410.426 (مليار وثمان مائة وأربعون مليون وأربع مائة وعشرة آلاف وأربع مائة وست وعشرون) درهما كتسوية تصالحية بالنسبة لكافة الشركات المعنية ومنظمتها المهنية، وعلى التزام هذه الأخيرة بتنفيذ مجموعة من التعهدات بخصوص تصرفاتها، قصد تحسين السير التنافسي لسوق المحروقات مستقبلا، والوقاية من مخاطر المساس بالمنافسة لصالح المستهلكين.

بالإضافة إلى هذا القرار، أصدر مجلس المنافسة قراره عدد 42/ق/2023 بتاريخ 23 فبراير 2023، بشأن الشكاية المقدمة من جمعية المجزئين والمنعشين العقاريين بمكناس ضد الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين. وعقب عدم المنازعة في المؤاخذات واتفاق الصلح المبرم بين المقرر العام والهيئة، أصدر المجلس قراره بالموافقة على اتفاق الصلح المذكور الذي تضمن فرض عقوبة مالية على الهيئة قدرها 500.000 درهم، مع إضفاء الصبغة الإلزامية على التعهدات المقدمة من طرف الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، وتشمل:

- وضع حد للممارسات المتمثلة في تحديد حد أدنى للأتعاب وتوزيع سوق الطلبيات الخاصة بواسطة نظام للحصص؛
- تعديل وتحيين مختلف الوثائق والقرارات الصادرة عن الهيئة والمتضمنة للممارسات سالفة الذكر؛
- إعداد وإعمال برنامج المطابقة مع قانون المنافسة، طبقا لمقتضيات الدليل العملي الذي أعده مجلس المنافسة في هذا الشأن قصد تفادي تكرار نفس الممارسات.

ومراعاة للمهام المنوطة بالهيئة والمرتبطة بتنظيم المهنة، والتي تشكل رافعة أساسية لتعزيز النمو العمراني والاقتصادي ببلادنا، نص اتفاق الصلح على مواكبة المجلس للهيئة قصد تنزيله على أرض الواقع. وتندرج هذه المواكبة في إطار التعاون المشترك بين مجلس المنافسة والهيئة لتحسين السير التنافسي لسوق خدمات الهندسة المعمارية وتقوية الشفافية والمنافسة الشريفة ما بين المهنيين داخل هذه السوق.

4. طلبات الرأي

أصدر مجلس المنافسة رأيين برسم 2023:

- يتعلق الرأي الأول بسير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي الصادر عشية الدخول المدرسي 2023-2024؛
- ويتعلق الثاني بوضعية المنافسة في سوق التأمين بالمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس اتخذ المبادرة للإدلاء برأيه بشأن وضعية المنافسة في الأسواق المذكورة، بالنظر إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع طبع الكتاب المدرسي وقطاع التأمين.

1.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/1/23 حول وضعية المنافسة في سوق التأمين بالمغرب

1.1.4 تقديم سياق وموضوع الرأي

يضطلع قطاع التأمين بالمغرب بدور استراتيجي وأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتم ذلك من خلال تعبئة وتوجيه الادخار الوطني، من خال مشاركات متعددة ومتنوعة، نحو تمويل ومواكبة المقاولات النشطة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وفي 2021، بلغت استثمارات شركات التأمين نهاية السنة 210,3 مليار درهم (بقيمة الجرد)، واستقرت في 221,3 مليار درهم بعد دمج استثمارات شركات إعادة التأمين الحصرية.

ويضمن هذا القطاع كذلك تغطية الأخطار لفائدة الفاعلين الاقتصاديين مقابل أداء قسط قانوني بشكل منتظم محدد مسبقا.

كما يؤدي القطاع دورا اجتماعيا من خلال الخدمات المقدمة والمتعلقة بالتأمين على الحياة، مساهما بذلك في ضمان الأخطار التي تقع في حياة الشخص أو في حالة الوفاة.

إضافة إلى ذلك، تتجسد أهمية القطاع في الأقساط الصادرة التي سجلت تطورا مستمرا طيلة السنوات الأخيرة، إذ بلغت 57,5 مليار درهم من الأقساط الصادرة عند متم 2022، بزيادة تصل إلى 9,7 في المائة مقارنة بسنة 2021.

وعلى ضوء ما سبق، اتخذ مجلس المنافسة مبادرة إبداء رأي بشأن وضعية المنافسة في هذا القطاع، من خال إجراء تحليل تنافسي لسوق التأمن، وللإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لها، ولكيفية سيرها، وللفاعلين والمتدخلين فيها، وللمنتجات التي يتم تسويقها والأسعار المعمول بها، وكذا لشبكات التوزيع.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم تدارس ثلاثة محاور رئيسية: السوق من الناحية التنظيمية، والسوق من حيث التركيز، وكذا إطار التقنين.

2.1.4 التحليل التنافسي لسوق التأمين

انكب مجلس المنافسة على تحليل شروط الولوج إلى هذه السوق، ومدى احترامها لقواعد المنافسة الحرة والنزيهة. كما تدارس الجوانب ذات الصلة بسير هذه السوق بهدف رصد الاختلالات، على أساس تحليل وضعية العرض والطلب في هذه السوق، ومستوى تركيزها.

وعلى أساس هذا التقييم، تمت صياغة توصيات تهدف إلى تعزيز المنافسة في هذه السوق وتسريع وتيرة تطورها.

1.2.1.4 حواجز دخول عالية نسبيا تمنع الولوج إلى سوق التأمين بشكل مزدوج

يخضع الولوج إلى سوق التأمين لنظام اعتماد تسيره هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بالنسبة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين ولوسطاء التأمين على حد سواء. وتشكل شروط منح الاعتمادات عراقيل أمام الولوج إلى سوق التأمين للأسباب التالية:

(1) بخصوص منح الاعتماد لمقاولات التأمين وإعادة التأمين

يقتصر منح اعتماد هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على المقاولات التي ينظمها القانون المغربي، ويقع مقرها الاجتماعي بالمغرب. ويجب أن تكون مؤسسة إلزاميا على شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية للتأمين.

ويُمنح هذا الاعتماد حسب أصناف عمليات التأمين. وأتاح اشتراط تخصص مقاولات التأمين وإعادة التأمين في توفير منتجات التأمين المنصوص عليها في إصلاح مدونة التأمينات في 2006، دون أثر رجعي، أفضلية تنافسية كبيرة لشركات التأمين المختلطة، التي تكتتب منتوجات التأمين على الحياة وعلى غير الحياة. وتستحوذ شركات التأمين المختلطة حاليا على حصة كبيرة من الإنتاج الإجمالي للقطاع تقارب 70 في المائة.

ويُشترط كذلك توفر حد أدنى من الرأسمال الاجتماعي[47] لمنح الاعتماد. ويشكل هذا الشرط حاجزا أمام الولوج إلى سوق التأمين، لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي ترغب في التخصص في منتجات محددة أو طرح منتوج مبتكر في السوق لا يستلزم قاعدة مالية مهمة.

ويُشترط أيضا توفير عدد أدنى من الشركاء لإحداث شركة تعاضدية للتأمين. ويعتبر هذا الشرط غير مبرر ويشكل عقبة لإحداث التعاضدية. ويجب تحديد هذا العدد حسب نوعية وأهمية النشاط.

وفضلا عن الاستنتاجات سالفة الذكر، لا يحدد الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع التأمين آجالا قانونية لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي للرد على طلبات الاعتماد المودوعة من طرف مقاولات التأمين وإعادة التأمين لممارسة أنشطتها. ويشكل انعدام شفافية هذه المقتضيات عائقا أمام ولوج المستثمرين إلى السوق الراغبين في إمدادهم برؤية واضحة وضمانة قانونية بخصوص نظام الاعتماد.

(2) بخصوص منح الاعتماد لوسطاء التأمين

على غرار مقاولات التأمين وإعادة التأمين، يمكن منح الاعتماد من عرض عمليات التأمين على العموم بالنسبة لوسطاء التأمين. ويتعين على هؤلاء الوسطاء استيفاء بعض الشروط التنظيمية:

[47] خمسون مليون (50.000.000) درهم على الأقل بالنسبة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين على شكل شركات مساهمة، ورأسمال تأسيسي لا يقل عن خمسين مليون (50.000.000) درهم، وحد أدنى من الشركاء لا يقل عن عشرة آلاف (10.000) شخص بالنسبة لمقاولات التأمين وإعادة التأمين على شكل شركات تعاضدية للتأمين.

• إلزامية اجتياز الامتحان المهني الذي تنظمه هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الذي يعرف وثيرة غير منتظمة. وتعتبر هذه الأخيرة عقبة قانونية تحول دون تطوير استراتيجية تجارية لمقاولات التأمين وإعادة التأمين، ويمنع ولوج المرشحين مباشرة إلى السوق؛

• اشتراط نيل شهادة جامعية يعيق ولوج الوسطاء الحاصلين على شهادات متخصصة في مجال التأمين خارج السلك الجامعي؛

• اشتراط رأسمال اجتماعي بأغلبية مغربية بالنسبة للأشخاص المعنويين، يعيق سوق الاستثمار الأجنبي والمهارات التي من شأنها المساهمة في الدينامية التي يعرفها هذه السوق؛

• اشتراط موافقة مقاولة التأمين وإعادة التأمين الأولى لتمثيل الوكلاء مقاولة ثانية، يطرح عقبة قانونية بالنسبة للوكلاء الراغبين في تحسين وتنويع عرض التأمين الخاص بهم، لاسيما من خلال تقديم عمليات جديدة لم تحصل المقاولة الموكلة على الاعتماد لمزاولتها.

2.2.1.4 شروط خروج تخول سلطة تقديرية وغير متكافئة لهيئة التقنين القطاعية

تمتلك هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، باعتبارها هيئة التقنين القطاعية، صلاحية سحب الاعتماد الممنوح لمقاولات التأمين وإعادة التأمين إذا اقتضت بعض الحالات والمصلحة العامة ذلك. ويتسم مفهوم المصلحة العامة بالغموض الشديد، ويفتقر إلى الدقة والعناصر التي تساعد على التقييم لسحب الاعتماد.

3.2.1.4 عرض تأمين محدود وقليل الابتكار، مع مستوى عال جدا من تركيز الفاعلين

(1) **نظام اعتماد هجين يمنح أفضلية تنافسية كبيرة للمؤمنين المختلطين** بالرغم من التنصيص على إلزامية التخصص إزاء الوافدين الجدد، واصلت مقاولات التأمين وإعادة التأمين التاريخية المختلطة والمعتمدة لمزاولة عمليات التأمين على الحياة وعلى غير الحياة على السواء ممارسة أنشطتها، مستفيدة من هذه الأفضلية التنافسية الهامة؛

(2) **عرض تأمين تقليدي بشكل ملحوظ:** يرتكز عرض التأمين بالمغرب أساسا على المنتجات التقليدية. ولا يلبي حاجيات فئة معينة من السكان، خصوصا في مجال توفير منتجات شمولية ومبتكرة للتأمين؛

(3) **عرض لا يتلاءم مع التأمين الشمولي:** تتوفر سوق التأمين المغربية على إمكانيات غير مستَغلة، وقد تؤهلها لاحتلال مكانة ريادية على صعيد إفريقيا والعالم العربي، مع النهوض بالتأمين الشمولي. وتُفسر أسباب هذه الوضعية إما بعدم اهتمام الفاعلين

التواجدين بهذه المنتجات لكونها لا تدر أرباحا، وإما بنقص الإلمام بالتأمينات الصغرى التي تتطلب تكوينا خاصا بالنسبة للفئات المستهدفة المعنية؛

(4) **عرض تأمين غير مبتكر بما يكفي:** أبان تحليل عرض الفاعلين المغاربة في مجال التأمين عن غياب الابتكار من حيث المنتجات والكيفيات العملية المرتبطة بالبيع والتدبير. ورُصدت مجموعة من الثغرات ذات الصلة بالاكتتاب عن بعد لعقد التأمين من بدايته إلى نهايته، وبنزع الصفة المادية عن شهادات التأمين، وبإحداث وتطوير منتجات تأمين جديدة تستجيب للحاجيات الجديدة؛

(5) **وجود فروع تأمين هشة:** تنعكس هشاشة بعض فروع التأمين على المردودية الإجمالية للقطاع، بالنظر إلى التعويض المسموح به بين الفروع؛

(6) **إمكانيات غير مستغَلة لشبكة التأمين البنكي:** يشكل عدم فتح التأمين على غير الحياة في وجه القطاع البنكي عقبة تحول دون النهوض بقطاع التأمين. وأكدت التحليلات في إطار هذا الرأي مساهمة شبكة التأمين البنكي في الإنتاج الإجمالي للقطاع بشكل كبير (30 في المائة من الإنتاج الإجمالي) وفي التحسن الملحوظ لأداء التأمين على الحياة، بالرغم من ممارسة هذه الشبكة لعرض عمليات التأمين بصورة ثانوية؛

(7) **سوق مركزة بشدة في مجملها وعلى صعيد بعض منتجات التأمين:** تتسم سوق التأمين المغربية، عموما، بتركيز شديد بسبب تمركز 46 في المائة من الإنتاج الإجمالي للقطاع بيد مقاولات التأمين وإعادة التأمين الثلاثة الأولى، ونحو 57,20 في المائة بيد المقاولات الأربع الأولى، وحوالي 80 في المائة بيد المقاولات الست الأولى.

وبخصوص فروع التأمين، يعتبر التركيز أكثر شدة على صعيد:

- سوق تأمين النقل العمومي للمسافرين التي تنشط فيها شركتين فقط (شركة تأمين النقل وتعاضدية تأمين أرباب النقل المتحدين)،
- امتلاك شركة "Wafa Assurance" حصة تبلغ 33,8 في المائة من سوق التأمين على الوفاة؛
- امتلاك تعاضدية التأمين الشعبي حصة تصل إلى 30,5 في المائة من سوق تأمين الادخار؛
- تمركز أزيد من 70 في المائة من الأقساط الصادرة بيد شركات التأمين المختلطة.

علاوة على ذلك، تكشف تغطية المملكة بشبكة الوسطاء تركيزا ظاهرا للغاية في المدن الكبرى، وتوزيعا متفاوتا بشدة بين مختلف الجهات.

(8) **سوق غير تنافسية في تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات ذات محرك:** تم رصد مستوى مستقر لتعريفة المسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات ذات محرك على مستوى أغلبية مقاولات التأمين وإعادة التأمين، وذلك منذ تحرير هذا النوع من المخاطر، بالرغم من تطور حظية السيارات الوطنية. ويشير ذلك إلى أن التحرير لم ينعكس إيجابا على الأسعار، ودون تمييز تم حسب فئات المستهلكين العملاء (السلوك الحسن والسيئ للسائقين)؛

(9) **نسبة عمولة ثابتة بالرغم من تحرير القطاع:** تُحدد نسبة العمولة المخولة لوسطاء التأمين من قبل مقاولات التأمين وإعادة التأمين، باتفاق مشترك، في 12 في المائة بالنسبة للوكلاء و11 في المائة بالنسبة شركات السمسرة للتأمين، وذلك بالرغم من تحرير العمولة التي يتقاضاها وسطاء التأمين منذ 2001.

4.2.1.4 إطار تقنين يحد من انفتاح وتطوير السوق

أظهر تحليل تنظيم سوق التأمين من قبل المجلس عدة اختلالات تؤثر على تطوير هذا القطاع وعلى السير التنافسي لهذه السوق. وتتعلق بشكل أساسي بالنقاط التالية:

(1) **تدخل المهنيين في مسار اتخاذ القرار من لدن هيئة التقنين:** كشف تحليل العلاقة الرابطة بين هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبين المهنيين عن وجود عدد من الرهانات التنافسية قد تعيق السير الجيد للسوق وتطويرها.

وتطرح مشاركة المنظمات المهنية، مثل الجامعة الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين بالمغرب والجامعة المغربية للتأمين، في اللجان الاستشارية للهيئة إشكاليات ذات الصلة بتضارب المصالح التي يمكن أن تنتج عنها؛

(2) **جامعة تتمتع بصلاحيات تندرج ضمن التقنين القطاعي:** تناط بالجامعة المغربية للتأمين بعض المهام التي قد تنعكس على السير التنافسي لسوق التأمين، لاسيما إسناد مهمة توزيع الأرقام الترتيبية لشهادات التأمين على العربات ذات محرك على مقاولات التأمين وإعادة التأمين، المفوضة للجامعة من لدن وزارة الاقتصاد والمالية. ويمكن لهذا التفويض الممنوح لجامعة تضم مقاولات تأمين وإعادة تأمين متنافسة، أن يترتب عنه اختلالات تنافسية في سوق التأمين، ترجع أسبابها، بالخصوص، إلى ممارسات من شأنها عرقلة السير العادي للسوق الحرة؛

(3) **سلطة تقديرية ممنوحة لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في مجال تعيين الجمعية الأكثر تمثيلية للوسطاء:** إعمالا للمقتضيات القانونية، يفتقر الشرطان الواجب استيفاؤهما لتعيين الجمعية الممثلة للوسطاء إلى شفافية معايير الموافقة على الفدرالية الأكثر تمثيلية للوسطاء، غير المحددة بأي نص تسنه الهيئة؛

(4) **المستهلك، حلقة ضعيفة في العلاقة التعاقدية:** يكتسي عقد التأمين صبغة توافقية، ويعد كذلك بمثابة عقد انخراط للعملاء. في الواقع، لا يتوفر المستهلكون على

أية قوة تفاوضية. وتجعل الطبيعة المعقدة لبنود العقود المستهلكين، حتى الأكثر وعيا، حائرين بخصوص الحقوق والحماية من الاستثناءات الناجمة عن العقد المبرم.

ينضاف إلى ذلك مسار ثقيل لمعالجة ملفات الحوادث المطبوع بتعدد المتدخلين. وفي بعض الحالات، يصطدم المستهلكون بعدة متدخلين، على غرار مقاولات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء والخبير (أو الخبراء) وصاحب المرآب وغيرهم؛

(5) **القيمة المضافة الضئيلة للوساطة في التأمين:** خلص تحليل حصيلة الوساطة إلى أن قيمتها المضافة تظل شديدة التواضع بالنسبة للمواطن المستهلك للتأمين مقارنة بعدد المنازعات (32 ملفا معالجا في السنة). ويعزى ذلك إلى أسباب كثيرة، من بينها عدم استقلالية الوسيط، وقلة المعلومات وتحسيس المواطنين، ووجود وسيط واحد بمدينة الدار البيضاء لا يتوفر على موارد بشرية مؤهلة؛

(6) **مقاولات غير متطورة بما يكفي لمقارنة أسعار التأمين:** يقتصر تحليل العروض المقدمة من لدن المقاولات المختصة في مقارنة أسعار التأمين، عبر مواقعها الإلكترونية، على عروض مقاولات التأمين التي ترعاها فقط، مما يحول دون إمداد المستهلك بأداة موثوقة وحاسمة لممارسة المنافسة بين مختلف مقدمي العروض.

3.1.4 توصيات مجلس المنافسة

أتاح تقييم القطاع لمجلس المنافسة صياغة توصيات استراتيجية وعملية، تروم تعزيز شروط ممارسة المنافسة في سوق التأمين هاته والتسريع من وتيرة تطوير القطاع.

1.3.1.4 تخفيف شروط الولوج إلى سوق التأمين والخروج منها عبر:

(1) تعديل الشروط القانونية للولوج إلى سوق التأمين ودمجها في نصوص تنظيمية بغية تيسير التعديلات: يوصي مجلس المنافسة بتعديل المتطلبات القانونية حسب طبيعة منتجات التأمين التي ترغب المقاولة في نيل الاعتماد من أجلها، ودمجها في نصوص تنظيمية لتسهيل التعديلات؛

(2) إدراج مقتضى قانوني يحدد الأجل الممنوح لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي للرد على طلبات منح الاعتماد لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين: يدعو المجلس إلى إدراج مقتضى في مدونة التأمينات يحدد الأجل القانوني للرد على طلبات منح الاعتماد من طرف هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بغية إمداد المستثمرين الراغبين في الولوج إلى السوق بمزيد من الرؤية والشفافية والسلامة القانونية حيال نظام الاعتماد؛

(3) إجراء مراجعة شاملة لنظام منح الاعتماد لوسطاء التأمين: بهدف تجاوز الثغرات التي تعتري النظام المعمول به حاليا لمنح الاعتماد لوسطاء التأمين، يوصي مجلس المنافسة باتخاذ التدابير التالية:

- حذف شرط اجتياز الامتحان المهني بنجاح بالنسبة للأشخاص الذاتيين؛

- تمكين الحاصلين على شهادات أخرى من الولوج إلى المهنة؛

- حذف شرط توفر الأشخاص الاعتباريين على نسبة 50 في المائة من الرأسمال المغربي؛

- بخصوص الوكلاء الراغبين في تمثيل مقاولة ثانية، لا يجب اشتراط الحصول على موافقة الأولى إلا في الحالة التي تكون فيها المقاولة الثانية معتمدة لتوفير أصناف التأمين ذاتها التي توفرها الأولى.

(4) **ضمان شفافية شروط سحب الاعتماد من لدن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي:** يوصي مجلس المنافسة بالتحديد الدقيق لمفهوم "المصلحة العامة"، المنصوص عليه في مدونة التأمينات، كسبب لسحب الاعتماد، وتقليص ملامحه من أجل إمداد الفاعلين الاقتصاديين بمزيد من الرؤية والسلامة القانونية.

2.3.1.4 تجويد عرض التأمين بالمغرب

(1) **إجراء إصلاح قانوني لتقويم الأفضلية التنافسية الناتجة عن تخصص المؤمِّنين:** من أجل إلغاء الأفضلية التنافسية الناجمة عن التخصص الذي يستفيد منه المؤمِّنون المختلطون منذ 2006، يوصي مجلس المنافسة بمباشرة إصلاح قانوني يتوخى تصحيح هذه الأفضلية التنافسية الكبيرة، إما من خلال تمديد إلزامية التخصص بالنسبة للمؤمِّنين المختلطين أو عبر تعميم هذه الأفضلية التنافسية على كافة المؤمِّنين؛

(2) **فتح تدريجي للتأمين على غير الحياة في وجه القطاع البنكي:** من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها شبكة التأمين البنكي، يوصي مجلس المنافسة بفتح التأمين على غير الحياة تدريجيا في وجه القطاع البنكي. وذلك عبر:

- الترخيص للبنوك ببيع منتجات التأمين وإسناد تدبير ملفات الحوادث للوسطاء؛

- إخضاع نقاط البيع البنكية لنفس الشروط المطبقة على وسطاء التأمين؛

- إرساء آليات للمراقبة تتيح صون حق المستهلك في اختيار المؤمِّن الذي يرغب في التعامل معه، وتفادي البيوع المقيدة في سياق بيع منتجات التأمين المقرونة بالمنتجات البنكية؛

- اشتراط إعداد فضاء خاص ببيع منتجات التأمين على البنوك.

(3) **تطوير عرض تأمين شمولي ومبتكر ورقمنة عقود التأمين:** التالية لتعزيز التأمين الشمولي والرقمنة، يوصي مجلس المنافسة باتخاذ التدابير:

- تطوير عرض تأمين شمولي ومبتكر موجه لجميع الشرائح السكانية، لاسيما من خلال تعزيز حضور مؤسسات الأداء في فرع منتجات التأمينات الصغرى؛

- التخفيف أكثر من المساطر المعتمدة من لدن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي للمصادقة على منتجات التأمين الجديدة؛

- تكييف الإطار القانوني الخاص بالرقابة لتعزيز بروز عروض وشبكات جديدة للتوزيع، والتسريع من وتيرة رقمنة القطاع.

(4) **رقمنة توزيع منتجات التأمين ونزع الصفة المادية عن عقود التأمين:** يُنتظر من قطاع التأمين الانخراط في الحركية العالمية الناجمة عن تطور الرقمنة، قصد استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء والمساهمة في تحديث القطاع. ومن ثم، يدعو مجلس المنافسة إلى:

- إصلاح وتحديث الإطار القانوني لتوزيع منتجات التأمين عبر الرقمنة التامة لمسار إبرام وتنفيذ عقود التأمين، وتكييف القطاع مع تطور عادات الاستهلاك حسب أنواع الفئات المستهدفة؛

- وضع إطار خاص لبيع منتجات التأمين عن البعد، وتبسيط أكبر للمساطر، وتحفيز الابتكار في قطاع التأمين بالمغرب؛

- مواكبة المهنيين المكلفين بالتوزيع في مسار الرقمنة عبر تدابير ومشاريع تُحدد بمعية المهنيين وهيئة التقنين القطاعية خلال فترة انتقالية.

(5) **تعزيز فصل مختلف فروع التأمين عن بعضها ووضع حد للتعويض بينها** من أجل التصدي لهشاشة بعض فروع التأمين التي تؤثر على المردودية الإجمالية للقطاع، يوصي المجلس بتعزيز فصل فروع التأمين المختلفة عن بعضها، وذلك من خلال تقييم مردودية كل فرع بصفة فردية تجسد أداءه الحقيقي.

3.3.1.4 تعزيز التنافسية في قطاع تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات ذات محرك

من أجل تطوير مقومات التنافس في قطاع تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات ذات محرك، يوصي مجلس المنافسة بتوسع معايير احتساب القسط المرتبط بالمسؤولية المدنية المتعلقة بالعربات ذات محرك، بإرساء آليات للتقنين والتتبع للتحقق من عدم الإفراط في هوامش الربح المحققة، والحد من الاحتيال في هذا القطاع.

4.3.1.4 سن إلزامية الأداء المباشر للقسط لفائدة مقاولات التأمين وإعادة التأمين

بغية تفادي مشكل تراكم متأخرات الوسطاء إزاء هذه المقاولات، يوصي مجلس المنافسة بسن إلزامية الأداء المباشر للقسط لفائدة مقاولات التأمين وإعادة التأمين ومنح الأولوية لصيغة الأداء الإلكتروني.

5.3.1.4 تجويد تقنين القطاع وتأطير مهام المجموعات المهنية

(1) **تأطير تدخل الجمعيات المهنية على صعيد الهيئات الاستشارية التابعة لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي:** بهدف الحد من حالات تنازع

المصالح وتوطيد استقلالية هيئة التقنين عن الفاعلين، يوصي المجلس بتأطير تدخل الجمعيات المهنية على مستوى الهيئات الاستشارية التابعة لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛

(2) **إعادة النظر في مهام الجامعة المغربية للتأمين على ضوء الدور الحاسم الذي تضطلع به في القطاع:** هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي مدعوة لإعادة النظر في المهام المسندة للجامعة المغربية للتأمين، بالنظر إلى دورها المفصلي في القطاع، ولاسترجاع المهام المندرجة ضمن تقنين السوق، بوضع نظام رقمي كامل لتسهيل تدبيرها بفعالية وبأقل تكلفة؛

(3) **تعزيز شفافية تعيين الجمعية الممثلة لوسطاء التأمين:** من أجل إمداد المهنيين النشطين في الوساطة في التأمين برؤية أفضل وشفافية أكبر، يوصي مجلس المنافسة بتفعيل شروط موضوعية تتيح اختيار الجمعية الأكثر تمثيلية للوسطاء، وبتسريع اعتماد النص التنظيمي المحدد لمعايير اختيارها، وبتوضيح المعايير المراد مراعاتها للمصادقة على الأنظمة الأساسية لهذه الجمعية، بنص تنظيمي كذلك.

6.3.1.4 تعزيز حماية مستهلكي التأمين

(1) **تقوية وضعية المستهلك في علاقته التعاقدية مع شركة التأمين وتجويد خدمات التأمين:** بهدف تعزيز مكانة المستهلك في علاقته مع المؤمِّن وتجويد خدمات التأمين، يوصي مجلس المنافسة باتخاذ التدابير التالية:

- ضمان إمداد المواطنين بالمعلومات بشأن سمات عروض التغطية المتاحة؛
- تعزيز كيفيات معالجة الحوادث وتنفيذ العقود؛
- تعزيز حماية المستهلك، خاصة في مجال البيوع المقيدة لمنتجات التأمين؛
- ضمان التأطير القانوني لوظيفة خبراء التأمين على العربات ذات محرك، عبر الحرص على تعزيز مؤهلاتهم وحيادهم.

(2) **تحسين الوساطة في التأمين:** بغية تحسين القيمة المضافة للوساطة في التأمين، يوصي مجلس المنافسة بتقنين هذه الوظيفة ورقمنتها، مع إسنادها لهيئة التقنين القطاعية؛

(3) **تنظيم وظيفة المقاولات المختصة في مقارنة أسعار التأمين:** بهدف توفير شروط ممارسة المنافسة بين مختلف مقدمي عروض منتجات التأمين وحماية المستهلكين من الممارسات التدليسية، يوصي مجلس المنافسة بتقنين وظيفة المقاولات المختصة في مقارنة أسعار التأمين.

2.4 رأي مجلس المنافسة عدد ر/2/23 حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي

1.2.4 السياق العام للرأي

اتخذ مجلس المنافسة مبادرة لإبداء رأيه بشأن السير التنافسي لسوق الكتاب المدرسي بالمغرب.

ويعد الكتاب المدرسي أحد مكونات المنهاج الدراسي، ويكتسي أهمية قصوى باعتباره أداة لنقل المبادئ والمثل العليا.

على الصعيد الوطني، أتاح الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تم إطلاقه سنة 2000، إمكانية تحرير سوق الكتاب المدرسي في مراحله القبلية. فقبل هذا التاريخ، كان التلاميذ يتوفرون على "كراسة وحيدة" تعدها وزارة التربية الوطنية من بدايتها إلى نهايتها، بالاعتماد على مصممين ومصممي بيانات تابعين لها، يعملون على تصميم هذه الكتب. وبمجرد استكمال المشاريع النهائية للكتب والمصادقة عليها، تعمد الوزارة إلى إطلاق طلبات عروض، من أجل الطباعة، تم بعد ذلك الشروع في توزيع الكتب وبيعها في المكتبات.

وأدرج الميثاق سالف الذكر مستجدين أساسيين:

1. تمثل الأول في حذف الكراسة الوحيدة، حيث أضحى كل تخصص أو مستوى معين يتوفر على كراسات (ثلاث إلى أربع كراسات)، أي بعدد إجمالي يصل إلى 390 مقرر حسب الوزارة؛

2. وتجسد المستجد الثاني في فتح سوق تصميم الكتاب المدرسي في وجه المنافسة بين الناشرين، إذ لم تعد تضطلع الوزارة سوى بدور المشرف على هذه السوق والجهة المكلفة بتقنينها. غير أن الدولة تستمر في تنظيم أسعار الكتب المدرسية، حيث لا زالت تشكل هذه الأخيرة جزءا من قائمة المنتجات والخدمات المحددة أسعارها من طرف الدولة.

وفي الوقت ذاته، استمرت الحكومة، منذ هذا التاريخ، في إطلاق مبادرات واستراتيجيات وبرامج استعجالية في أفق إصلاح المنظومة التربوية الوطنية. وتجسد ذلك أساسا في إلزامية التمدرس، واتخاذ جملة من التدابير ذات طابع اجتماعي، والتي تكتسي صبغة تحفيزية، موجهة للأسر المنحدرة من أوساط اجتماعية محرومة، على غرار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و"تيسير".

غير أن نتائج دراسات استقصائية متخصصة (الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية "PIRLS" والبرنامج الدولي لتقويم مكتسبات التلاميذ "PISA" والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم "TIMSS") التي يشارك فيها المغرب، تبعث على القلق ولا تعكس مطلقا الجهود المبذولة. وتقترن هذه الوضعية باستمرار ظاهرة الهدر المدرسي أو غياب المدرسين.

وتواجه سوق الكتاب المدرسي إكراهات وتحديات عديدة، ازدادت حدتها منذ اندلاع جائحة كوفيد19-، مع ارتفاع تكاليف المواد الخام (الأوراق والطاقة والنقل وغيرها)، لكن دون أن ينعكس على أسعار بيع الكتاب المدرسي التي لم تخضع للمراجعة منذ الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008.

وتعرف السوق كذلك إشكاليات تنافسية تتجسد في (1) مستوى تركيز عال بالرغم من التعدد الظاهر للفاعلين، و(2) فتح جزئي لسوق الكتاب المدرسي في وجه المنافسة في مراحله القبلية على مستوى النشر، لأنه تم تعليقها منذ طرح آخر دعوة إلى المنافسة في 2008، و(3) تحمل الدولة تكلفة اقتناء الكتب المدرسية في إطار عملية "مليون محفظة" الممولة من المال العام من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لفائدة شريحة واسعة من التلاميذ. ولم يسمح هذا النموذج الاقتصادي، المطبق حاليا على الكتاب المدرسي، من تطوير صناعة حقيقية للكتاب المدرسي بالمغرب، حيث يواصل هذا الأخير طباعة نحو 40 إلى 60 في المائة من الكتب في الخارج (إسبانيا وإيطاليا ومصر وغيرها).

2.2.4 السير التنافسي لسوق الكتاب المدرسي بالمغرب

1.2.2.4 غزارة النصوص التنظيمية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية

تُنظم سوق الكتاب المدرسي بالمغرب بواسطة إطار قانوني يندرج ضمن مجال تنظيمي تضطلع فيه وزارة التربية الوطنية بدور محوري في جميع مراحل إعداده ونشره. وفي هذا الصدد، يجب التمييز بين الكتاب المدرسي المسمى "رسمي" والكتاب "الموازي" الموجه للتعليم المدرسي الخصوصي.

فبخصوص الكتاب المدرسي "الرسمي"، يتعلق الأمر بكراسة مدرسية موجهة لبرنامج وزارة التربية الوطنية، والذي يظل مؤطرا بنصوص تنظيمية عديدة ومتباينة تتخذ شكل مقررات ودوريات ومذكرات داخلية تصدرها الوزارة أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التابعة لها. ولم تخضع هذه الكراسة لمقتضيات خاصة إلا في 2019 إثر اعتماد القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

في الواقع، تعتبر الكتب المدرسية المعمول بها، كيفما كانت المستويات التعليمية، نتاجا للإصلاح الذي باشرته الوزارة في إطار تنزيل الرؤية التي جاء بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ووضع هذا الأخير حدا للتدخل المباشر للوزارة في إعداد وتصميم الكتاب المدرسي الوحيد، ليسند إليها دور الإشراف على إنتاج الكتب المدرسية وفقا لدفاتر تحملات عبر اللجوء الشفاف للمنافسة بين الناشرين، مع اعتماد مبدأ تعددية المراجع ووسائل الدعم المدرسي.

ويتعلق الأمر أساسا بدفتر تحملات إطار ودفتر الشروط الخاصة التي تحدد بدقة الجوانب البيداغوجية والديداكتيكية والتقنية الواجب مراعاتها عند إعداد مشاريع الكتب المدرسية وفقا للمواصفات المطلوبة حسب المستوى والمادة التعليمية.

من جانبه، يوجه الكتاب المدرسي "الموازي"، الذي يكتسي طابعا تكميليا، لتلاميذ التعليم المدرسي الخصوصي، ولا يشكل موضوع طلبات العروض التي تطلقها الوزارة، حيث يخضع لمسطرة ترخيص مخففة بعد إعدادها من قبل الناشرين.

2.2.2.4 الإطار القانوني المنظم لسعر الكتاب المدرسي

يندرج الكتاب المدرسي ضمن المنتجات أو الخدمات الأساسية التي توليها الدولة اهتماما خاصة لدعم الأسر. وتُحدد لائحتها بقرار وزاري.

فقبل الإصلاح الذي نص على اعتماد تعددية الكتاب المدرسي، واصلت الحكومة تنظيم أسعار الكتب المدرسية. وأفضى ذلك إلى نشر قرار وزاري سنويا بالجريدة الرسمية، يحدد سعر بيع الكتاب المدرسي للعموم حسب المادة التعليمية.

ومنذ 2002، التي شهدت المصادقة على تسع كراسات مدرسية موجهة لتلاميذ السنة الأولى من السلك الابتدائي، والتي تم نشر أسعارها بموجب قرار، لم تعتمد الوزارة أي قرار مماثل. ولم تعقد لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات، المحدثة بمقتضى المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، أي اجتماع للحسم في أسعار الكتب المدرسية الصادرة بعد سنة 2002، أي أزيد من 380 عنوانا صادقت عليها الوزارة وطُرحت للبيع بتسعيرة دون سند قانوني.

علاوة على ذلك، أقرت الحكومة دعما استثنائيا لفائدة الناشرين بهدف احتواء التداعيات الناجمة عن الزيادة في أسعار المواد الأولية، والراجعة إلى اندلاع أزمة كوفيد19- والنزاع في أوكرانيا.

3.2.2.4 تحليل العرض في سوق الكتاب المدرسي

يتراوح حجم إنتاج الكتاب المدرسي سنويا، لجميع المستويات الدراسية والمواد التعليمية دون استثناء، بين 25 إلى 30 مليون كراسة. وتتيح هذه الكميات، التي يتم طبعها سنويا وبيعها معظمها، إنجاز رقم معاملات في سوق الكتاب المدرسي بنحو 400 مليون درهم في سوق النشر كلها، بما في ذلك الكتب الموازية والثقافية، برقم معاملات إجمالي بحوالي 800 مليون درهم. ووفقا للمهنيين العاملين في القطاع، جزء كبير من هذه المكاسب لا تستفيد منه صناعة الطباعة الوطنية، ذلك أن 40 إلى 50 في المائة من الإنتاج يتم عن طريق المناولة بالخارج، خاصة في إسبانيا وإيطاليا.

ويُعرض الكتاب المدرسي في السوق عبر سلسلة قيمة تبدأ بالنشر وتنتهي بعرض الكتاب للبيع لدى الكتبي. ويتولى الناشر تنفيذ الجزء الأساسي من عمل سلسلة القيمة هذه، بحيث يقوم بتدبير تصميم محتوى ومضمون الكتاب المدرسي حسب المستويات الدراسية ومواد التدريس.

بيد أنه لا يوجد بالمغرب نظام قانوني خاص يؤطر مهنة ناشري الكتب، بما فيها الكتاب المدرسي.

وبلغ عدد مشاريع الكراسات المدرسية، المسلمة تبعا للدعوات إلى المنافسة المطروحة في الفترة الممتدة بين 2002 و2008، ما يناهز 1242 مشروعا مقابل 381 طلبا للعروض، تقدم بها 43 ناشرا. ورست الصفقات على 36 منهم فقط.

وأفضت آلية طلبات العروض هذه، التي ظلت معطلة منذ 2008، إلى إغلاق سوق نشر الكتب. وأتاحت لدور النشر ذاتها الاستفادة من وضعية ريع حقيقية لما يفوق عشرين سنة.

واصطدم تفعيل تعددية الكتاب بانعدام الرؤية بشأن المعايير الواجب الأخذ بها لاختيار الكراسة المدرسية المراد اعتمادها من قبل مؤسسات التعليم المدرسي.

من حيث المبدأ، يؤهل المرسوم رقم 2.02.376 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي المجالس التعليمية المحدثة على صعيد كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العمومي (المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية والتأهيلية) لاختيار الكتب المدرسية المراد اعتمادها حسب المواد والمستويات، غير أن تفعيل هذه الصلاحية لم يُجسد على أرض الواقع لغياب مسطرة دقيقة. ولمواجهة هذه الوضعية، قررت وزارة التربية الوطنية في 2003، بموجب مذكرة مصلحية، إسناد هذه المهمة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين عن طريق النيابات التابعة لها بالعمالات والأقاليم.

وفي غياب مشاورات جديدة، تباشر الوزارة، كلما استدعت الضرورة ذلك، تقويمات للكتب المدرسية المصادق عليها بواسطة ملاحق عقود موجهة لناشري هذه الكراسات فقط. وتنص هذه الملاحق على تمديد صلاحية الكتب في كل مناسبة لمدة سنة واحدة.

وأثبت تحليل حصص سوق الناشرين، المحتسبة استنادا إلى العناوين المصادق عليها من طرف الناشرين، صحة ركود سوق الكتاب المدرسي، حيث ظلت حصص المتنافسين مستقرة تقريبا لأزيد من عشرين سنة. وأبانت عن انقسام جديد لسوق النشر، حيث تتوفر دار النشر الأولى على حصة تقارب 11 في المائة، في الوقت الذي تمتلك الغالبية العظمى من دور النشر حصصا تقل عن 3 في المائة.

ومراعاة للروابط الرأسمالية والتجارية والعائلية لمسيري دور النشر، تتغير كثيرا صورة بنية سوق الكتاب. بعبارة أخرى، تمكن فرعين أو أكثر من نفس المجموعة من إبرام عقود منفصلة مع الوزارة. في الواقع، تتوفر دور النشر الأربعة الأولى على حصة سوقية تراكمية تبلغ أزيد من 53 في المائة، أي أكثر من نصف حصص السوق. وينضاف إلى هذا التركيز الاقتصادي تركيز جغرافي، لاسيما وأن المقرات الرئيسية لمعظم شركات النشر، المحدثة على شكل شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، تتمركز أساسا بمدينة الدار البيضاء، وبصورة ثانوية بمدينة الرباط.

4.2.2.4 تحليل الطلب على الكتاب المدرسي

أسفر تعدد الكتب المدرسية، المنبثق عن الإصلاح الذي أدخله الميثاق الوطني للتربية والتكوين الصادر في 2000، عن انفجار حقيقي في الطلب على هذه الكتب. ويتعلق الأمر بطلب هائل ومنتظم وموسمي يُعبر عنه بمناسبة الدخول المدرسي، ويتعلق بفترة معينة لا تتعدى أسبوعين من شهر شتنبر كل سنة. ويرتهن هذا الطلب بقوة بعدد التلاميذ المتمدرسين في الأسلاك الابتدائية والإعدادية والثانوية بمؤسسات التعليم المدرسي العمومي والخصوصي على السواء.

ومنذ 2008، دعمت الدولة الطلب على الكتاب المدرسي بواسطة المشتريات العمومية المندرجة في إطار تفعيل المبادرة الملكية "مليون محفظة"، والتي تشكل أحد أوراش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ووعيا منها بتأثير النفقات ذات الصلة بفاتورة المحفظة المدرسية على الأسر ذات الدخل المنخفض، قررت السلطات العمومية تحمل المصاريف المرتبطة بالمستلزمات والكتب المدرسية لفائدة شريحة واسعة من التلاميذ المغاربة، خاصة في الوسط القروي وشبه الحضري.

وبلغ عدد المستفيدين من العملية، عند انطلاقها في 2008، أكثر بقليل من مليون تلميذ بميزانية قاربت 235 مليون درهم. وارتفعت هذه الميزانية بأكثر من 135 في المائة، ليصل إلى 550,5 مليون درهم برسم الدخول المدرسي 2023-2022، منها 307 مليون درهم خصصت للكتاب المدرسي، وهو ما يمثل 56 في المائة من الميزانية المذكورة. وعليه، وصل عدد المستفيدين إلى 4.848.820 تلميذا، منهم 62 في المائة في العالم القروي و38 في المائة في الوسط الحضري، أي 38 في المائة من إجمالي المستفيدين في سلك التعليم الابتدائي.

5.2.2.4 تحليل بنية أسعار الكتاب المدرسي

تواصل الدولة تنظيم وتحديد أسعار الكتب المدرسية التي ظلت على حالها منذ فترة تحديدها الأولى الممتدة من 2002 إلى 2008.

ولا تزال تكلفة المادة الأولية والطبع تطغى على بنية سعر الكتاب المدرسي، حيث تقارب 60 في المائة من سعر البيع للعموم. وإذا أُضيفت إليها نسبة هوامش ربح الكتبي، لن يتبقى سوى 20 في المائة من سعر البيع لتغطية تكاليف وهوامش ربح الناشر، وحقوق المؤلف، وتكاليف وهوامش ربح النقل والتوزيع. ويكشف هذا الاحتساب التقديري أن السعر المحدد لهذا الكتاب المدرسي لا يعكس حقيقة سعر تكلفته.

ويتسم سعر الكتاب المدرسي كذلك بازدواجية معالجة فرع الكتاب المدرسي "الأساسي أو الرسمي" الموجه للمدارس العمومية والخصوصية المغربية من جهة، والكتاب "المكيف أو الموازي" الموجهة للمدارس الخصوصية من جهة ثانية. وفي الوقت الذي يخضع الأول

لتنظيم صارم، لاسيما تحديد أسعاره وفتحه في وجه المنافسة، لا يواجه الثاني أية قيود وتظل قناة تسويقه وتعميمه وتوزيعه حرة، خاصة فيما يتعلق بالأسعار التي قد تتجاوز أسعار الكتاب الأساسي بعشرة أضعاف.

3.2.4 التوصيات الرئيسية

1. إجراء مراجعة جذرية للنموذج الاقتصادي الذي يقوم عليه سوق الكتاب المدرسي من خلال إدماجه كعنصر محوري في السياسات العمومية لإصلاح التعليم، وذلك وفقا لمنطق اقتصادي يحفز الإبداع والابتكار، ويراعي الخصوصيات الثقافية والمجتمعية للبلاد.

2. إعادة النظر بعمق في الأدوار والمهام المنوطة بوزارة التربية الوطنية والمتعلقة بالكتاب المدرسي، وأن وذلك في إطار السياسات العمومية المتعلقة بالتعليم. وتعتبر التجارب الدولية الناجحة، لاسيما في بلدان جنوب شرق آسيا، الكتاب المدرسي بمثابة قضية مصلحة وطنية، بحيث يتحتم على الدولة والقطاع الخاص والباحثين الأكاديميين المشاركة الكاملة في إعداده.

3. تفعيل إطار قانوني وتنظيمي جديد يمد الفاعلين المعنيين برؤية ومقروئية. وأبانت التجربة أن التقنين الإداري الحالي لسوق الكتاب المدرسي لا يوفر الأمن القانوني أو الرؤية لصالح الفاعلين الصناعيين الراغبين في الاستثمار في سوق النشر بصفة عامة، وفي الكتاب المدرسي بصفة خاصة.

4. جعل إنتاج الكتب المدرسية الموجهة للسلكين الابتدائي والثانوي من اختصاص الدولة، باعتباره عملا يؤسس للسيادة الوطنية. ويتعين على الدولة مواصلة الاحتفاظ بإعداده وصيانة حقوق المؤلف المرتبطة به، وأن تستهدف خلق صرح يخدم وحدة الأمة وهويتها وقيمها.

5. اعتماد وزارة التربية الوطنية، بصفتها صاحب المشروع، مقاربة تشاركية تدمج كافة الأطراف المعنية بمراجعة المناهج، خاصة جمعيات أباء وأولياء أمور التلاميذ والأساتذة والأكاديميين المتخصصين وممثلي الناشرين. ويجب جعل البرامج الدراسية المنبثقة عنها متاحة للعموم قبل سنة على الأقل من دخولها حيز التنفيذ، بغية تمكين دور النشر ممارسة المنافسة وتقديم أفضل العروض لإنتاج الأدوات المستجيبة للبرامج المذكورة على النحو الأمثل، علما أن الاختيار يتعين أن يعود للأساتذة بالنسبة للكتب "المكيفة أو الموازية".

6. تحميل الأساتذة مسؤولية اختيار الكتب المدرسية من غير الكتب "الرسمية". ويعتبر هؤلاء الأكثر تأهيلا لتحديد حاجيات التلاميذ من الكتب الموازية وكتب التعليم الخصوصي وكتب الانفتاح الأخرى. ويتم ذلك من خلال مجالس تعليم يعاد تشكيلها وإحياؤها.

ويجب مواكبة مسؤولية الأساتذة مقدما بسياسة عمومية تروم ضمان التقائية المقاربات الديداكتيكية للناشرين في إطار "رؤية" بيداغوجية مشتركة تقوم على الحوار ومد الجسور بين الناشرين ومصالح وزارة التربية الوطنية.

7. ضرورة مراجعة آليات رصد الموارد المالية العمومية وشبه العمومية الموجهة للكتاب المدرسي وإعادة توجيهها بصورة ملحوظة. وتحقيقا لهذه الغاية، قد يشكل تفعيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وإرساء السجل الاجتماعي الموحد فرصة لسن إعانة مالية مستهدفة وموجهة للكتاب المدرسي بالموازاة مع مسار إعادة إحياء المنافسة في هذه الأسواق.

8. وضع برنامج للحد من هدر الموارد النادرة المخصصة لإنتاج الكتاب المدرسي، وذلك بمناسبة إعادة حصر إنتاج الكراسات المدرسية ضمن اختصاص الدولة، والتي يجب التقليص من عددها بطريقة تتناسب والحاجيات الفعلية للتلاميذ،

وضمن نفس الإطار، يُقترح إرساء سياسة حازمة لإعادة استعمال الكتب المدرسية، والتي يجب أن تكون مدة صلاحيتها متعددة السنوات.

9. بلورة سياسة عمومية تتوخى تحديث الكتاب المدرسي عبر تأهيله باستمرار لعالم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، والتي يجب أن يحتل فيها الكتاب الإلكتروني مكانة بارزة.

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية

إعمالا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، وأحكام المادة 18 من نظامه الداخلي، يمكن للمجلس أن يجتمع في شكل هيئة أو لجنة دائمة أو في فروع.

فخلال سنة 2023، تمكنت مختلف التشكيلات التابعة للمجلس من تنفيذ مهامها بفعالية والمساهمة في صيانة مبادئ المنافسة الحرة والنزيهة والشريفة والدفاع عنها، وذلك عقب صدور النصوص التطبيقية الجديدة [48]، لا سيما المرسوم رقم 2.23.273 الصادر في 2 ذي القعدة 1444 (22 ماي 2023) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.14.652 بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والمرسوم 2.23.274 الصادر في 2 ذي القعدة 1444 (22 ماي 2023) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.15.109 بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

وانكب المجلس على تعديل نظامه الداخلي قصد مطابقته مع نصوص القوانين والمراسيم التطبيقية الجديدة، وضمان ملاءمة المساطر والممارسات الداخلية للمجلس مع الإطار القانوني الجديد.

[48] الجريدة الرسمية عدد 7197 مكرر المؤرخة في 03 ذي القعدة 1444 (23 ماي 2023).

وعلاوة على التعديلات العملية، شهدت تشكيلة مجلس المنافسة تغييرا تمثل في تعيين ستة (6) أعضاء جدد بعد انتهاء مدة الانتداب الأولى لأعضاء مجلس المنافسة بتاريخ 11 دجنبر 2023، على اعتبار أن تعيينهم للولاية الأولى تم بتاريخ 12 دجنبر 2018 بموجب المرسوم رقم 2.18.963 الصادر في نفس التاريخ (الجريدة الرسمية عدد 6734) [49].

ومع انتهاء مدة الانتداب وإعمالا لأحكام المادتين 9 و10 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.109 بتطبيق القانون رقم 20.13، كما تم تغييره وتتميمه، وباقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطات الحكومية المعنية، تم بالمرسوم رقم 2.23.1110 الصادر بتاريخ 11 دجنبر 2023 (الجريدة الرسمية عدد 7255)، تجديد تعيين ستة أعضاء لولاية ثانية وتعيين ستة أعضاء جدد بالمجلس منهم عضوان من القضاة بصفتهما نائبين للرئيس، وعضوان من ذوي الاختصاص في الميدان الاقتصادي أو المنافسة، وعضو من ذوي الاختصاص في المجال القانوني، وعضو يزاول أو سبق له أن زاول نشاطه في قطاعات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات.

الأعضاء الجدد الذين تم تعيينهم:

- العضوان من القضاة بصفتهما نائبين للرئيس :
  - السيدة شيماء عبو؛
  - السيد عادل بوكبير.
- عضوان من ذوي الاختصاص في الميدان الاقتصادي أو المنافسة :
  - السيد عادل هدان؛
  - السيد عبد السلام بنعبو.
- عضو من ذوي الاختصاص في المجال القانوني :
  - السيد منير مهدي.
- عضو يزاول أو سبق له أن زاول نشاطه في قطاعات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات :
  - السيد عثمان الفردوس.

الأعضاء الذين تم تجديد انتدابهم لولاية ثانية :

- عضوان من ذوي الاختصاص في الميدان الاقتصادي أو المنافسة :
  - السيد عبد العزيز الطالبي، نائبا للرئيس؛

[49] طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، التي تنص على تعيين أعضاء المجلس لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- السيد عبد الخالق التهامي.

– عضو من ذوي الاختصاص في المجال القانوني :

- السيد حسن أبو عبد المجيد، نائبا للرئيس.

– عضوان يزاولان أ وسبق لهما أن زاولا نشاطهما في قطاعات الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات:

- السيد رشيد بنعلي؛

- السيد العيد محسوسي.

– العضو من ذوي الاختصاص في ميدان حماية المستهلك :

- السيد بوعزة الخراطي.

وعقدت مختلف تشكيلات المجلس 259 اجتماعا في 2023.

1. الهيئة

طبقا لأحكام المادة 9 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف هيئة المجلس من الرئيس وأربعة نواب للرئيس وثمانية أعضاء مستشارين.

وتنص المادة 13 من نفس القانون على تمثيل الحكومة لدى المجلس بمندوب للحكومة[50] وبنواب له.

ووفقا لمقتضيات المادة 19 من النظام الداخلي للمجلس، يجوز للأمين العام أو المقرر العام أو المقرر العام المساعد أو مقرر الملف أو جميعهم حضور اجتماعات الهيئة، بصفة فردية أو جماعية، دون حضور مداولاتها.

وتنص المادة 20 من هذا النظام على أنه، وتطبيقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، "يعقد المجلس اجتماعات هيئته اثنتي عشرة مرة في السنة، وذلك يوم الخميس الأخير من كل شهر، ما لم يصادف التاريخ المذكور يوم عطلة أو تعذر عقد الاجتماع لأسباب قاهرة، وفي هذه الحالة يحدد الرئيس تاريخا آخر للاجتماع خلال نفس الشهر أو الشهر الذي يليه".

وفي 2023، عقدت هيئة المجلس 14 اجتماعا، منها اجتماعان انعقدا بصفة استعجالية.

1.1 الاجتماع الثالث والثلاثون للهيئة

عملا بأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 41.21، عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثالث والثلاثين يوم الخميس 4 رجب 1444 الموافق لـ 26 يناير 2023، بمقر المجلس بالرباط.

[50] طبقا لأحكام المادة 13 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، يحضر مندوب الحكومة جلسات المجلس بصفة استشارية.

وتمحور جدول أعمال الاجتماع حول تقديم مشروع النظام الداخلي لمجلس المنافسة، وتقديم ورقة تأطيرية حول وضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه، وكذا تقديم مقترح تسوية بشأن ملف الإحالة التنازعية المتعلق بالهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، المتكونة من المجلس الوطني والمجالس الجهوية، فضلا عن تقديم مذكرة بشأن مشاركة المجلس في أشغال الدورة السابعة الاستثنائية للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالعدالة والشؤون القانونية، المنعقدة بأكرا (غانا) في الفترة من 16 إلى 21 يناير 2023.

كما قررت هيئة المجلس، خلال هذا الاجتماع، اعتماد مشروع النظام الداخلي الجديد في اجتماعها المقبل، بعد نشر النصوص التطبيقية للقانونين الجديدين 40.21 و41.21.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة بالإجماع، الورقة التأطيرية حول المنافسة في أسواق الخضر والفواكه. وقررت إعداد مشروع قرار بشأن اتخاذ المبادرة لإبداء رأي المجلس بخصوص هذا الموضوع. وعُهد إلى الفرع المكلف بالاتفاقات مواكبة مصالحة التحقيق التابعة للمجلس طيلة مسار إعداد مشروع الرأي.

وعلاقة بالنقطة الرابعة المدرجة في جدول الأعمال، قدم المقرر المكلف بالموضوع المسطرة المتبعة من طرف المجلس إثر الإحالة المتوصل بها من لدن جمعية المجزئين والمنعشين العقاريين بمدينة مكناس. وأفضت إلى تبليغ الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، المتألفة من المجلس الوطني والمجالس الجهوية، بالمؤاخذات المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة والمرصودة في سوق تقديم خدمات الهندسة المعمارية. وتبعا لذلك، التمست الهيئة الوطنية الاستفادة من مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

وبعد المداولة، وافق المجلس على مقترح التسوية المقدم من لدن المقرر العام، وحدد للهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين شهر مارس كموعد نهائي لقبول هذا المقترح.

وتضمنت النقطة الأخيرة لهذا الاجتماع عرض مذكرة بشأن مشاركة المجلس في الدورة السابعة الاستثنائية للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالعدالة والشؤون القانونية، المنعقدة بأكرا (غانا) في الفترة من 16 إلى 21 يناير 2023. وشكلت هذه الدورة مناسبة لتدارس مشروع برتوكول اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية المتعلق بسياسة المنافسة.

2.1 الاجتماع الرابع والثلاثون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الرابع والثلاثين بتاريخ 2 شعبان 1444 الموافق لـ 23 فبراير 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وتمحورت أشغاله حول مناقشة واعتماد مشروع القرار المتعلق بملف المهندسين المعماريين. وتبعا للطلب الذي تقدمت به الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، وأعربت فيه عن رغبتها في الاستفادة من مسطرة عدم الاعتراض على المؤاخذات، والتي أفضت إلى إبرام اتفاق صلح بينها وبين المقرر العام، قدم هذا الأخير مشروع القرار والمراحل التي مر

منها الملف. وقدم المقرر المكلف بالملف عرض مفصلا بخصوص تعهدات الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين والعقوبة المقترحة.

وبعد المداولة، وافق المجلس على اتفاق الصلح بمقتضى القرار عدد 42/ق/2023 الصادر عنه. وأضفى صبغة إلزامية على التعهدات المقدمة من طرف الهيئة.

ونص اتفاق الصلح على التزام الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين، المتكونة من المجلس الوطني والمجالس الجهوية التابعة لها بـ:

- وضع حد للممارسات المتمثلة في تحديد حد أدنى للأتعاب وتوزيع الطلبيات الخاصة بالخدمات المقدمة من طرف المهندسين المعماريين بواسطة نظام للحصص؛
- تعديل وتحيين جميع الوثائق والقرارات الصادرة عن الهيئة والمتضمِّنة للممارسات سالفة الذكر؛
- اعتماد وإعمال برنامج للملاءمة مع قانون المنافسة طبقا لمقتضيات الدليل العملي الذي أعده مجلس المنافسة في هذا الشأن قصد تفادي تكرار نفس الممارسات.

وخلال هذا الاجتماع، تداول الأعضاء في كيفيات تنظيم العلاقة بين المجلس وغرفتي البرلمان. كما عرفت تقديم عرض بشأن العلاقة التي تربط المجلس بالمؤسسات الوطنية والدولية، وتقديم عرض بشأن تقدم أشغال إعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022.

3.1 الاجتماع الخامس والثلاثون للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الخامس والثلاثين يوم 8 رمضان 1444 الموافق لـ 30 مارس 2023، بمقر المؤسسة بالرباط.

وجرى خلال هذا الاجتماع المصادقة على مشروع النظام الداخلي للمجلس، وتقديم عرض بخصوص مستوى تقدم ورش إعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022، وعرض حول تتبع الملف التنازعي المتعلق بالخبراء المحاسبين، وتقديم الهيكل التنظيمي الجديد للمجلس، وكذا عرض حول العلاقة بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية.

فبخصوص النقطة الأولى المدرجة في جدول الأعمال، صادق المجلس على نظامه الداخلي الجديد، مع اتخاذ قرار بجعل هذا النظام متاحا للعموم بنشره في موقعه الإلكتروني الرسمي، كما تقرر الشروع في تفعيل مقتضياته عقب هذه المصادقة.

بعد ذلك، قدم الأمين العام لمجلس المنافسة مستوى تقدم ورش إعداد مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022. ويرتكز مشروع التقرير هذا على المحاور الثلاثة التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني برسم 2022؛

- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2022؛
- الشراكة وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.

وتضمنت النقطة الثالثة من جدول أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين لهيئة مجلس المنافسة تقديم عرض بشأن تتبع الملف التنازعي المتعلق بالخبراء المحاسبين، لاسيما مباشرة مسطرة فرض غرامة تهديدية على الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين جراء عدم تطبيقها لقرار مجلس المنافسة عدد 80/ق/2022.

وهمت النقطة الرابعة من جدول الأعمال الهيكل التنظيمي الجديد للمجلس، ويتعلق الأمر بتعيين مقرر عام مساعد ثاني وأربعة مقررين تناط بهم مسؤوليات متنوعة بوحدة تتبع قرارات المجلس ووحدة اليقظة القانونية والتحليلات الاقتصادية، ومرصد الأسعار والتركيز القطاعي، وكذا مصلحة القطاعات والمهن المنظمة.

وبخصوص النقطة الأخيرة من جدول الأعمال، بخصوص تقديم عرض حول العلاقة بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية، تقرر إرجاء تقديم هذا عرض إلى الاجتماع المقبل.

4.1 الاجتماع السادس والثلاثون للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع السادس والثلاثين لهيئته بصفة استعجالية يوم 20 رمضان 1444 الموافق لـ 11 أبريل 2023، بمقر المجلس، تطبيقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمواد من 19 إلى 27 من النظام الداخلي للمجلس.

وخُصص الاجتماع أساسا لتقديم ومناقشة مستجدات مشروعي المرسومين التطبيقيين للقانون رقم 40.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، والقانون رقم 41.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

ويأتي انعقاد هذا الاجتماع تبعا للرسالة المتوصل بها من لدن رئيس الحكومة، والتي أحال فيها المشاريع المذكورة على المجلس طبقا لأحكام المادتين 2 و5 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه.

وتضمنت مستجدات مشروع المرسوم التطبيقي للقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة بالأساس، رفع عتبات تبليغ طلبات الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي، وإدراج أداء إتاوة مقابل دراسة ملف التبليغ لعملية تركيز اقتصادي، وإدراج مسطرة التبليغ المبسطة، وحماية سرية الأعمال، وتحديد المعلومات غير المشمولة بالسرية، وكذا مسطرة تقديم التعهدات وكيفيات التبليغ.

وتعلقت التعديلات والإضافات بالمواد 8 و8 مكرر و9 و9 مكرر و10 و11 و14 و17 و22 و23 و26 و27. كما تم إلغاء فقرات من المادتين 18 و24، بالإضافة إلى المادتين 15 و21.

أمـا بشـأن مشروع المرسـوم التطبيقـي للقانـون المتعلـق بمجلـس المنافسـة، فقـد هـم التعديـل المادة 9.

وعنـد اختتـام الاجـتماع وبعـد المناقشـة، قـرر المجلـس إبداء رأيـه الإيجـابي لمشروعي المرسـومين، مستشهدا بأهميتهما للإطار القانوني للمنافسة ولحرية الأسعار.

5.1 الاجتماع السابع والثلاثون للهيئة

عقـد مجلـس المنافسـة الاجـتماع السـابع والـثلاثين لهيئتـه يـوم 6 شـوال 1444 الموافـق لـ 27 أبريل 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وتضمـن هـذا الاجـتماع تقديـم ومناقشـة مشروع التقريـر السـنوي لمجلس المنافسـة برسـم 2022، والمصادقـة على قـرار إعـادة ملـف الإحالـة التنازعيـة المتعلقـة بالممارسـات المحتملـة المنافيـة لقواعد المنافسة في سوق توزيع المحروقات إلى التحقيق.

بخصـوص النقطـة الأولى مـن جـدول الأعمال، عـرض الأمين العـام لمجلـس المنافسـة مشروع التقريـر السـنوي، مبرزا انخـراط المؤسسـة في ضمان الشـفافية والجـودة في التواصـل بشـأن أنشطة ونتائج المؤسسة.

وارتكز التقرير السنوي للمجلس على المحاور التالية:

- تحليل وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي الوطني برسم 2022؛
- حصيلة أنشطة مجلس المنافسة برسم 2022؛
- الشراكة وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة.

وبعـد مناقشـة معمقـة، اتخـذ المجلـس قـرار برمجـة المصادقـة على التقريـر السـنوي في الاجتماع المقبل للهيئة.

وعلاقـة بالنقطـة الثانيـة مـن جـدول الإعمال، وتطبيقـا لأحـكام المادة 38 مكـرر مـن القانـون رقـم 104.12، كما تـم تغييره وتتميمـه، قـرر مجلـس المنافسـة، بإجماعـه أعضائـه، إرجـاع الملـف المتعلق بالممارسات المحتملة المنافية لقواعد المنافسة في سوق توزيع المحروقات إلى التحقيق.

ويـأتي هـذا القـرار تبعـا للتعـديلات التـي أدخلـت على الإطـار القانـوني المنظـم للمنافسـة بالمغـرب، بعـد دخـول القانـون رقـم 40.21 القـاضي بتغـيير وتتميـم القانـون رقـم 104.12 المتعلـق بحريـة الأسـعار والمنافسـة، والقانـون رقـم 40.21 القـاضي بتغـيير وتتميـم القانـون رقـم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة حيز التنفيذ.

وعنـد نهايـة الاجـتماع، أحـاط رئيـس المجلـس أعضـاء الهيئـة علـما بعـزم مجلـس المنافسـة اتخـاذ قـرار بشـأن الممارسـات التـي تقـوم بهـا بعـض الشركات التـي تنشـط في قطاعـات اقتصاديـة مختلفـة أثنـاء تأديـة فواتيرهـا عبر خدمـة الأنترنيـت مـن طـرف زبنائهـا، حيـث تحملهـم تكلفـة

هـذه الخدمـة إضافـة إلى قيمـة الفاتـورة المطلـوب سـدادها، عـلما أن هـذه الشركات تسـتفيد مـن هـذه الخدمـة التـي تخـول لهـا إمكانيـة تقليـص مصاريـف التشـغيل والاسـتثمار المرتبطـة بتحصيل هذه الفواتير.

وتعـد هـذه الممارسـة، غير المبررة مـن الناحيـة الاقتصاديـة، تعسـفية ومـن شـأنها عرقلـة سير المنافسـة في الأسـواق المعنيـة، مـن خلال منـح امتيـازات غير مسـتحقة لبعـض الفاعـلين، والتـي تمكنهم من تعزيز مكانتهم داخل هذه الأسواق على حساب المستهلكين.

6.1 الاجتماع الثامن والثلاثين للهيئة

عقـدت هيئـة مجلـس المنافسـة اجتماعهـا الثامـن والـثلاثين بتاريـخ 5 ذو القعـدة 1444 الموافـق لـ 25 ماي 2023 بمقر المجلس بالرباط.

وتضمـن جـدول أعمالـه عـدة نقـاط مفصليـة، شـملت بالخصـوص المناقشـة والتـداول في الغرامـة التهديديـة المفروضـة على الهيئـة الوطنيـة للـخبراء المحاسـبين بسـبب عـدم تطبيقهـا لقـرار مجلـس المنافسـة عـدد 80/ق/2022. كما عـرف الاجـتماع تقديـم ومناقشـة والمصادقـة على الورقـة التأطيريـة المتعلقـة بطلـب الـرأي المتوصـل بـه مـن لـدن مجلـس النـواب لإبـداء رأي بشـأن شروط المنافسـة في سـوق الأعلاف الحيوانيـة. وتـم تخصيـص النقطـة الأخيرة في جـدول الأعمال للمصادقة على مشروع التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022..

تـم تأجيـل النقطـة الأولى مـن جـدول الأعمال، التـي كان مقـررا مناقشـتها، إثـر توصـل المجلـس بمراسـلة مـن هيئـة الـخبراء المحاسـبين، والتـي التمسـت فيهـا صراحـة إرجـاء النقـاش بسـبب إعادة انتخاب مكتب جديد للهيئة.

بعـد ذلـك، اتخـذ المجلـس قـرار المصادقـة على الورقـة التأطيريـة بشـأن طلـب الـرأي المتعلـق بشروط المنافسـة في سـوق الأعلاف الحيوانيـة. كما كلـف الفـرع الأول بتتبـع إنجـاز الدراسـة بتنسيق مع مصالح التحقيق.

وعند نهاية الاجتماع، صادق المجلس، بالإجماع، على التقرير السنوي برسم 2022.

7.1 الاجتماع التاسع والثلاثين للهيئة

عقـدت هيئـة مجلـس المنافسـة اجتماعهـا التاسـع والـثلاثين بتاريـخ 9 ذو الحجـة 1444 الموافـق لـ 28 يونيو 2023.

وتمحـورت النقطـة الأولى التـي تـم تناولهـا في بدايـة هـذا الاجـتماع حـول الممارسـة المقلقـة التـي تـم رصدهـا في بعـض القطاعـات الاقتصاديـة، إذ تقـوم شركات بتحميـل زبنائهـا كلفـة الأداء عبر خدمـة الأنترنيـت، بالرغـم مـن اسـتفادتها مـن خفـض في التكاليـف بفضـل هـذه الخدمـة. ووعيـا منـه بتداعيـات هـذه الممارسـة على المنافسـة وعلى المسـتهلكين، حـث المجلـس هـذه الشركات على مراجعـة ممارسـاتها التسـعيرية. واسـتجابة لذلـك، قـرر عـدد كـبير منهـا العدول عن فرض رسوم إضافية على الزبناء مقابل الاستفادة من الخدمة المذكورة.

وتجسد هذه المقاربة الاستباقية، القائمة على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين دون اللجوء إلى المنازعات، تقدما هاما للمؤسسة. وتعكس إرادة المجلس للتدخل في المرحلة القبلية لتعزيز بيئة اقتصادية متوازنة ومطابقة للمعايير المعمول بها. كما تبرز هذه المقاربة الأهمية التي يوليها المجلس إلى امتثال ومسؤولية الشركات تجاه القوانين والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، بهدف تعزيز منافسة نزيهة وشفافة في الأسواق.

وتناولت النقطة الموالية من جدول الأعمال التقديم والمصادقة على رأي مجلس المنافسة حول وضعية المنافسة في سوق التأمين بالمغرب.

في حين، تناولت النقطة الأخيرة مسطرة تفعيل المادة 37 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

8.1 الاجتماع الأربعين للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الأربعين بتاريخ 9 محرم 1445 الموافق لـ 27 يوليوز 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وخُصص هذا الاجتماع لتقديم عرضين حول العلاقة بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية، وحول مستوى تقدم أشغال إعداد مشروع رأي مجلس المنافسة حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي.

فبخصوص النقطة الأولى التي تخص العلاقة بين المجلس والمؤسسات الوطنية والدولية، أبرم المجلس تسع اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية، وست اتفاقيات ثنائية مع مؤسسات دولية. وأُبرمت كذلك اتفاقية تعاون واتفاقية توأمة في إطار أنشطة التعاون على المستوى الدولي.

وفيما يخص مشروع رأي مجلس المنافسة حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي، تقرر إرجاء المصادقة عليه إلى اجتماع الهيئة المقبل، الذي سيكون الواحد والأربعون.

9.1 الاجتماع الحادي والأربعين للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الواحد والأربعين لهيئته بتاريخ 14 صفر 1445 الموافق لـ 31 غشت 2023، بمقر المجلس بالرباط. وخُصص حصرا لتقديم والمصادقة على مشروع رأي المجلس حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي.

وعند نهاية الاجتماع وبعد المصادقة على مشروع الرأي، قرر المجلس تبليغه للأطراف المعنية.

10.1 الاجتماع الثاني والأربعين للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثاني والأربعين بتاريخ 11 ربيع الأول 1445 الموافق لـ 29 شتنبر 2023. وتناولت نقطتين أساسيتين. تمثلت الأولى في الدراسة والمصادقة على مبادرة مجلس المنافسة لإبداء الرأي بخصوص عدم امتثال الجهة المقننة لقراره عدد

101/ق/2021 الصادر بتاريخ 10 شتنبر 2021، متبوعة بجلسة للاستماع لممثليها. وهمت النقطة الثانية الدراسة والمصادقة على طلبات بعض الشركات التي تنشط في قطاع المحروقات، والتي التمست الاستفادة من مسطرة التسوية المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

وعند نهاية الاجتماع وللمشاركة في المجهود الوطني للدعم وإعادة الإعمار، بتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، قرر مجلس المنافسة المساهمة بمبلغ 2 مليون درهم في الصندوق الخاص بتدبير الأثر المرتبة عن الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، والمحدث بأوامر ملكية سامية.

كما قرر المجلس إطلاق "جائزة مجلس المنافسة للبحث" بهدف تتويج أطروحات الدكتوراه ورسائل الماستر المنجزة في ميادين الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة.

11.1 الاجتماع الثالث والأربعين للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الثالث والأربعين يوم 11 ربيع الثاني 1445 الموافق لـ 26 أكتوبر 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وخُصص الاجتماع لتقديم مشروع ميزانية مجلس المنافسة برسم السنة المالية 2024، وكذا الدراسة والمصادقة على طلبات بعض الشركات التي تنشط في قطاع المحروقات، والتي التمست الاستفادة من مسطرة التسوية المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

12.1 الاجتماع الرابع والأربعين للهيئة المنعقد بصفة استعجالية

عقد مجلس المنافسة الاجتماع الرابع والأربعين لهيئته بصفة استعجالية بتاريخ 29 ربيع الثاني 1445 الموافق لـ 13 نونبر 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وتناول هذا الاجتماع الدراسة والمصادقة على اتفاقات الصلح المبرمة مع الشركات التي تنشط في أسواق تموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين ومع المنظمة المهنية الممثلة لهذه الشركات. كما تناول كذلك دراسة مستوى تقدم الملف المتعلق بشركة "Veolia Environnement S.A"، بالإضافة إلى الدراسة والمصادقة على طلب الشركة ذاتها بهدف الاستفادة من المسطرة التصالحية المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه.

13.1 الاجتماع الخامس والأربعين للهيئة

عقدت هيئة مجلس المنافسة اجتماعها الخامس والأربعين بتاريخ 17 جمادى الأولى 1445 الموافق لـ 30 نونبر 2023، بمقر المجلس بالرباط.

وتضمنت النقط المدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع المصادقة على مشروع ميزانية مجلس المنافسة برسم السنة المالية 2024، ودراسة الطلب الذي تقدمت الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين إثر الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط.

علاقة بالنقطة الأولى، بلغ حجم الميزانية التوقعية المصادق عليها من لدن هيئة المجلس برسم السنة المالية 2024، ما مجموعه 94.709.192,00 درهم.

وبخصوص النقطة الثانية من جدول الأعمال، توصل المجلس بمراسلة من رئيس الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، يخبره فيها بقبول الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف، والعدول رسميا عن حقها في الطعن في القرار لدى محكمة النقض.

وعند نهاية الاجتماع، تم اتخاذ قرار الشروع في إعداد تقرير التتبع المتعلق بقطاع المحروقات، وسيتم تشكيل لجنة مختصة لتتبع الأصداء الإعلامية للقرارات المتخذة من طرف المجلس في شأن ملف المحروقات.

14.1 الاجتماع السادس والأربعين للهيئة

عقد مجلس المنافسة الاجتماع السادس والأربعين لهيئته بتاريخ 15 جمادي الثانية 1445 الموافق لـ 28 دجنبر 2023، بمقر المؤسسة بالرباط.

وتميز هذا الاجتماع بمشاركة ستة أعضاء جدد، تم تعيينهم عقب انتهاء مدة الانتداب الأولى لأعضاء مجلس المنافسة بتاريخ 11 دجنبر 2023 [51].

وتضمن جدول أعمال الاجتماع التقديم والمصادقة على الورقة التأطيرية المتعلقة بمبادرة الإدلاء برأي حول وضعية المنافسة في سوق المطاحن في المغرب، وكذا التقديم والمصادقة على الورقة التأطيرية المتعلقة بمبادرة الإدلاء برأي حول سلاسل توزيع المنتجات الغذائية وتأثيراتها على سير المنافسة في الأسواق المرتبطة بها.

وأُسندت مهمة تتبع إعداد مشروع الرأي الأول إلى الفرع الثالث، بينما أُنيط بالفرع الرابع مسؤولية تتبع مشروع الرأي الثاني.

2. اللجنة الدائمة

طبقا لمقتضيات المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة، القاضي بتطبيق أحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، تتألف اللجنة الدائمة من الرئيس ونوابه الأربعة.

وتتولى اللجنة الدائمة إنجاز الأعمال التحضيرية لاجتماعات الهيئة. وتقرر البت في مشاريع التركيز الاقتصادي، بما في ذلك العمليات التي لم يتم التبليغ عنها وطلبات الاستثناء،

[51] عند انتهاء مدة الانتداب وتطبيقا لمقتضيات المادتين 9 و10 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.109 بتطبيق القانون رقم 20.13، كما تم تغييره وتتميمه، وباقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطات الحكومية المعنية، جرى تجديد تعيين ستة (6) أعضاء لولاية ثانية، وتعيين أعضاء جدد بمقتضى المرسوم رقم 2.13.1110 المؤرخ في 11 دجنبر 2023 (الجريدة الرسمية عدد 7255).

وقبول أو عدم قبول الإحالات التنازعية ورفضها، وإغلاق ملف قضية تصدى المجلس بمبادرة منه للنظر فيها. وتتخذ اللجنة الدائمة كذلك القرارات ذات الصلة بجميع الملفات المحالة عليها من لدن الهيئة، وتصادق على المونوغرافيات القطاعية.

وفي 2023، عقدت اللجنة الدائمة 70 اجتماعا، بزيادة ناهزت 15 في المائة مقارنة بالسنة الفارطة.

3. الفروع

تنص المادة 34 من النظام الداخلي لمجلس المنافسة على أنه تطبيقا لأحكام المادة I-14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، كما تم تغييره وتتميمه، والمادتين 4 و5 من المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 شعبان 1436 الموافق لـ 4 يونيو 2014، كما تم تغييره وتتميمه، تُحدث أربعة (4) فروع على الأقل يترأس كل واحد منها أحد نواب الرئيس، وفرع مكلف بالتقرير السنوي يترأسه رئيس المجلس.

وتختص الفروع بدراسة والبت في الملفات المعروضة على أنظارها من طرف رئيس المجلس بعد عرضها للإخبار على اللجنة الدائمة.

1.3 الفرع الأول

طبقا لمقتضيات المادة 35 من النظام الداخلي، يضطلع الفرع الأول بالأنشطة التالية:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من طرف اللجنة الدائمة؛
- المساهمة في دراسة وتقييم القرارات الصادرة عن المجلس بشأن التركيزات الاقتصادية؛
- المشاركة في إعداد الآراء الصادرة عن المجلس بمبادرة منه أو تبعا لإحالات؛
- المشاركة في تحديد والإشراف على الدراسات القطاعية المدرجة في مخطط عمل المجلس، والمساهمة في التظاهرات العلمية؛
- المشاركة في اللقاءات على الصعيد الدولي.

ويتكون الفرع من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس	- عبد العزيز الطالبي
الأعضاء	- منير مهدي - العيد محسوسي

وفي 2023، عقد الفرع 43 اجتماعا انكب خلالها على الدارسة والمصادقة 26 قرارا للتركيز الاقتصادي. وأخذ كذلك علما ببقية القرارات الصادرة عن المجلس وناقشها، لاسيما تلك الصادرة عن اللجنة الدائمة.

كما ساهم الفرع في مناقشة الورقة التأطيرية المتعلقة بطلب الرأي بخصوص إنتاج وتسويق الأعلاف الحيوانية. وكلفه رئيس المجلس بتتبع إعداد هذا الرأي الذي مازال قيد الدراسة.

فضلا عن ذلك، شارك أعضاء الفرع في:

- استكمال خلاصات مشروع الرأي المتعلق بسير المنافسة في سوق التأمينات، أخذا بعين الاعتبار ملاحظات هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي كما عبر عنها مسؤولي هذه المؤسسة؛
- دراسة ومناقشة مشروع الرأي المتعلق بالكتاب المدرسي كما صادقت عليه هيئة المجلس في الاجتماع الواحد والأربعين المنعقد بتاريخ 31 غشت 2023؛
- دراسة ومناقشة القانون المتعلق بآجال الأداء، وتحديد توصيات المجلس التي تم إدراجها في النص النهائي لهذا القانون؛
- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022، وتقديم مقترحات ملموسة بشأن محاور خاصة، والمشاركة في مراجعة النسخة الفرنسية؛
- إجراءات إحداث "جائزة مجلس المنافسة للبحث"، والتواصل مع أساتذة جامعيين، واقتراح أعضاء لجنة تقييم أعمال البحث؛
- المناقشة والتوصيات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية المعد من لدن مؤسسة التمويل الدولية بمشاركة مصالح التحقيق التابعة للمجلس.

على الصعيد الدولي، مثل الفرع المجلس في التظاهرات التالية:

- اللقاء المنظم من لدن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية، يومي فاتح و2 فبراير 2023، حول تنفيذ سياسات المنافسة في السوق الرقمية بإفريقيا، بمشاركة ثمانية (8) بلدان إفريقية؛
- الندوة المنظمة من لدن المديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية، يومي 2 و3 أكتوبر 2023 ببروكسيل، حول تشريع وممارسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمنافسة ومساعدات الدولة؛
- "منتدى المنافسة الإفريقي"، المنعقد من 31 أكتوبر إلى فاتح نونبر 2023 ببانجول (غامبيا)، حول موضوع: "حماية المنافسة من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة في إفريقيا".

2.3 الفرع الثاني

عقد الفرع الثاني 43 اجتماعا برسم 2023. وتوزعت أشغاله حول الأنشطة المنجزة بطلب من المجلس، والأنشطة المنجزة بمبادرة من الفرع الثاني، وكذا الأنشطة المبرمجة لسنة 2024.

ويتألف الفرع الثاني من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس	- حسن أبو عبد المجيد
الأعضاء	- عادل هدان - بوعزة الخراطي

وتضمنت أنشطة الفرع، المنجزة بطلب من المجلس، عدة مجالات. أولا، يتعين التمييز بين الأنشطة المتعلقة بآليات حكامة المنافسة، ومشاريع الرأي التي عُهد إلى الفرع الثاني بتتبع إعدادها، وبعض طلبات ترخيص التركيز المسندة إلى الفرع الثاني من أجل اتخاذ القرار.

وبخصوص أنشطة الفرع المرتبطة بآليات حكامة المنافسة، تضمنت مبادرات متنوعة، كمشروع النظام الداخلي الجديد لمجلس المنافسة ومشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، ودراسة طلبات ترخيص تركيز اقتصادي، ومساهمة الفرع في تقوية روابط التعاون بين المجلس وسلطات المنافسة الأخرى في العالم العربي.

في هذا الصدد، شارك الفرع في دراسة المواد المراد تعديلها وإضافتها، مقترحا إعادة صياغة 21 مادة في مشروع النظام الداخلي الجديد. كما ساهم في تحليل مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي، مدققا في كافة المساطر الواردة في هذا الدليل قصد ضمان مطابقتها المعايير المعمول بها وتعزيز فعاليتها في دراسة عمليات التركيز الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تدارس الفرع وقرر في 27 طلبا للترخيص للتركيز الاقتصادي خلال 2023.

وبخصوص جائزة مجلس المنافسة للبحث.، المحدثة سنويا بهدف توطيد الروابط بين مجلس المنافسة والعالم الجامعي وتحفيز البحث العلمي في المواضيع الاقتصادية والقانونية ذات الصلة باختصاصات المؤسسة، أُسندت لرئيس الفرع رئاسة لجنة تقييم أعمال البحث المندرجة في إطار هذه الجائزة.

وتتعلق النقطة الأخيرة التي تعنى بآليات حكامة المنافسة، بمساهمة الفرع في تعزيز التعاون بين المجلس وسلطات المنافسة العربية. وتشمل:

- المشاركة في أشغال منتدى المنافسة العربي الرابع المنظم يومي 23 و24 ماي 2023 بالرياض (المملكة العربية السعودية). وألقى خلاله رئيس الفرع كلمة حول "تجربة مجلس المنافسة المغربي في إرساء مسطرة المصالحة لتسوية بعض عمليات التركيز الاقتصادي المنجزة دون تبيغ مسبق لدى المجلس"؛

• مساهمة رئيس الفرع في إعداد مشروع مذكرة تفاهم في مجال المنافسة بين المجلس ومركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بسلطنة عمان، والتي جاءت في أعقاب تمثيل الفرع للمجلس في أشغال منتدى المنافسة العربي الثالث المنعقد يومي 24 و25 ماي 2022 بمسقط.

وتتضمن مشاريع الرأي التي أُسندت مهمة تتبعها للفرع الثاني:

• الرأي عدد ر/2/23 حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي؛

• مشروع الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه؛

• طلب إبداء الرأي بخصوص ارتفاع أسعار مواد البناء المستخدمة في تشييد البنايات وإنجاز الأشغال العمومية.

علاقة برأي مجلس المنافسة الأول حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي، تولى الفرع تتبع إعداد الورقة ومشروع الرأي. وشارك أعضاؤه في جلسات الاستماع لعدد من الفاعلين في القطاع.

وبخصوص مشروع الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في أسواق الخضر والفواكه، قام الفرع بتتبع إعداد الورقة التأطيرية ومشروع قرار الهيئة بخصوص هذا الموضوع. وشارك أعضاؤه في جلسات الاستماع لمختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال خلال 2023.

وارتباطا بطلب إبداء الرأي بخصوص ارتفاع أسعار مواد البناء المستخدمة في تشييد البنايات وإنجاز الأشغال العمومية، وتبعا للتغيير الذي عرفته تشكيلة مجلس المنافسة وفروعه في دجنبر 2023، كلف رئيس المجلس الفرع الثاني بتتبع هذا الملف.

على صعيد آخر وفيما يتعلق بالأنشطة المنجزة بمبادرة من الفرع، عكف هذا الأخير على دراسة المواضيع التالية خلال سنة 2023:

• الصفقات العمومية والمنافسة: احتل هذا الموضوع حيزا كبيرا ضمن اهتمامات الفرع بالنظر إلى الدور المحوري الذي تضطلع به الصفقات العمومية في الاقتصاد الوطني، وخطر وقوع التواطؤ في هذا المجال؛

• مساعدات الدولة والمنافسة: أبدى الفرع انشغاله بالاضطرابات المحتملة التي يمكن أن تسببها الإعانات العمومية في الأسواق الوطنية والدولية. وسُلط الضوء على تداعيات مساعدات الدولة على المنافسة في المجالات المرتبطة بأسعار الغاز المستعمل من لدن المستثمرين في القطاع الفلاحي من جهة، وبتعزيز الاقتصاد الأخضر من جهة ثانية؛

• التجربة الفرنسية في مجال استغلال الوضع المهيمن بواسطة اليقظة الاقتصادية؛

• المبادئ التوجيهية الفرنسية ذات الصلة بالتركيزات الاقتصادية.

3.3 الفرع الثالث

بلغ عدد الاجتماعات التي عقدها الفرع الثالث 45 اجتماعا برسم 2023، أنجز خلالها، طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، الأنشطة التالية:

- اتخاذ قرارات بشأن مشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليه من لدن اللجنة الدائمة؛
- المساهمة في دراسة وتقييم القرارات المتخذة من لدن المجلس في مجال التركيزات الاقتصادية؛
- المشاركة في إعداد الآراء المتخذة بمبادرة من المجلس أو تبعا لإحالات متوصل بها؛
- المشاركة في تحديد والإشراف على الدراسات القطاعية المدرجة في مخطط عمل المجلس، والمساهمة في التظاهرات العلمية.

ويتألف الفرع الثالث من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس	- عادل بوكبير
الأعضاء	- عبد السلام بنعبو - رشيد بنعلي

وانكب الفرع على الدارسة والمصادقة على 21 قرارا للتركيز الاقتصادي. كما أخذ علما وناقش بقية القرارات التي اتخذها المجلس، لاسيما تلك الصادرة عن اللجنة الدائمة.

كما ساهم الفرع في مناقشة الورقة التأطيرية المتعلقة بطلب الرأي بخصوص وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب. وتم تكليفه من لدن رئيس المجلس بتتبع إعداد هذا الرأي الذي مازال قيد الدراسة.

فضلا عن ذلك، شارك أعضاء الفرع في الأنشطة التالية:

- استكمال خلاصات مشروع الرأي المتعلق بوضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب؛
- دراسة ومناقشة القانون المتعلق بآجال الأداء، وتحديد توصيات المجلس التي تم إدراجها في النص النهائي لهذا القانون؛
- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022، وتقديم مقترحات ملموسة بشأن محاور خاصة، والمشاركة في مراجعة النسخة الفرنسية؛
- إجراءات إحداث "جائزة مجلس المنافسة للبحث"، والتواصل مع أساتذة جامعيين، واقتراح أعضاء لجنة تقييم أعمال البحث؛
- المناقشة والتوصيات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية المعد من لدن مؤسسة التمويل الدولية بمشاركة مصالح التحقيق التابعة للمجلس.

4.3 الفرع الرابع

طبقا لأحكام المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس، عكف الفرع الرابع على إنجاز الأنشطة التالية:

- اتخاذ قرارات بشأن مشاريع التركيز الاقتصادي المحالة عليها من لدن اللجنة الدائمة؛
- المشاركة في إعداد مشاريع الرأي المتخذة بمبادرة من المجلس؛
- المشاركة في الإشراف على الدراسات القطاعية؛
- المساهمة في التظاهرات العلمية.

ويتألف الفرع الرابع من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس	- شيماء عبو
الأعضاء	- عبد الخالق التهامي - عثمان الفردوس

في سنة 2023، عقد الفرع الرابع 44 اجتماعا تدارس خلالها 21 ملفا لمشاريع التركيز الاقتصادي، وأصدر 20 قرارا للتركيز الاقتصادي.

كما أخذ الفرع علما بالقرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة وبجميع أشغالها.

علاوة على ذلك، شارك الفرع في مناقشة الورقة التأطيرية المتعلقة بطلب الرأي بشأن وضعية المنافسة في سوق الكهرباء بالمغرب. وتم تكليفه من لدن رئيس المجلس بتتبع إعداد هذا الرأي الذي مازال قيد الدراسة.

وشارك أعضاؤه كذلك في:

- دراسة ومناقشة القانون المتعلق بآجال الأداء، وتحديد توصيات المجلس التي تم إدراجها في النص النهائي لهذا القانون؛
- إعداد ومناقشة التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2022، وتقديم مقترحات ملموسة بشأن محاور خاصة، والمشاركة في مراجعة النسخة الفرنسية؛
- المناقشة والتوصيات المتعلقة بمشروع المبادئ التوجيهية المعد من لدن مؤسسة التمويل الدولية بمشاركة مصالح التحقيق التابعة للمجلس.

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية

1. تطور عدد الموارد البشرية لمجلس المنافسة

ارتفع العدد الإجمالي للموارد البشرية العاملة بمجلس المنافسة من 25 شخصا في 2018 إلى 54 شخصا في 2023. وبلغت نسبة الإناث 45 في المائة (الرسم البياني 28).

الرسم البياني 28 : تطور التوظيفات والمغادرات، دجنبر 2018 - دجنبر 2023

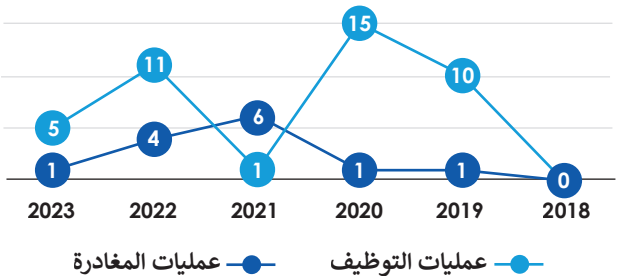

ووصل متوسط العمر بمجلس المنافسة إلى 42 سنة. وتبلغ نسبة المسؤولين والأطر العليا 85 في المائة من مجموع الموارد البشرية. وعكف مجلس المنافسة على مواصلة الجهود المبذولة بغية تعزيز موارده البشرية، والاستجابة للحاجيات الناجمة عن ضغوطات العمل.

وفي دجنبر 2023، نُظمت مباراة لتوظيف عشرة (10) مقررين جدد بغية تعزيز مصالح التحقيق، وهو ما سيمكن من رفع العدد الإجمالي للمقررين إلى 38 مقررا.

2. تنفيذ الميزانية برسم 2023

في الشق المالي، بلغ حجم الميزانية المرصودة لمجلس المنافسة 158.814.211,86 درهم برسم السنة المالية 2023، منها 142.260.000,00 درهما برسم سنة 2023، واعتمادات مؤجلة قيمتها 16.554.211,86 درهما برسم السنة المالية 2022.

وبلغ مجموع النفقات المصروفة، برسم السنة المالية 2023، ما مجموعه 81.194.395,70 درهما، بنسبة أداء وصلت إلى 51 في المائة.

وتطبيقا لأحكام المادة 18 من النظام المالي والمحاسبي لمجلس المنافسة، انقسمت هذه النفقات إلى الفئتين التاليتين:

- نفقات الفئة الأولى التي تمثل ميزانية التسيير، وتشمل:

  - النفقات المتعلقة بالأجور والتعويضات الدائمة الممنوحة للمستخدمين المرسمين وأقرانهم والبالغة 26.019.428,13 درهما؛

  - النفقات المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجلس المنافسة والبالغة 5.456.344,92 درهما؛

  - نفقات التسيير، أي المعدات والخدمات، والبالغة 18.761.716,67 درهما.

- نفقات الفئة الثانية ذات الصلة بميزانية الاستثمار التي بلغ حجمها 30.956.905,98 درهما.

واقتُرنت هذه النفقات أساسا بإنجاز الدراسات وأشغال بناء المقر الدائم لمجلس المنافسة.

3. نظم المعلومات

في 2023، حرص مجلس المنافسة على تجويد نظامه المعلوماتي الحالي قصد جعله أكثر ابتكارا ومردودية، والمساهمة في فعالية وإنتاجية المجلس. ويتعلق الأمر كذلك بضمان التحول الرقمي لمختلف مصالح المجلس لكي تعتمد مقاربة تضع المستعمل والبيانات في صلب الأولويات، تقوم على ملاءمة الأنشطة وترشيدها، فضلا عن إمداد الأطراف الفاعلة داخل المجلس وخارجه بأدوات فعالة وكفيلة بتنزيل أهدافه الاستراتيجية والعملية.

وقام المجلس خلال 2023، بوضع سلسلة من الأدوات الضامنة للتحول الرقمي. وتضم:

- إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للمجلس، وإدراج وحدات برمجية وخدمات جديدة، وأرشفة الرصيد الوثائقي الصادر منذ سنة 2009. أيضا، البوابة متاحة باللغتين العربية والفرنسية. ويضفي التصميم الرسومي للبوابة لمسة جديدة وتسهل البحث عن المعطيات؛
- تطوير قاعدة معطيات رقمية تفاعلية وديناميةmounafassa.com)، ستتيح التتبع المنهجي للاجتهادات القضائية والمستجدات التشريعية ذات الصلة بقانون المنافسة ببلدان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في اتفاق التوأمة المؤسساتية، بخصوص المسائل القانونية المستأثرة باهتمام مجلس المنافسة، وبالخصوص فيما يتعلق بالتقائية قانون المنافسة المغربي مع المكتسبات التشريعية الأوروبية؛
- إعداد وتعميم تطبيقات معلوماتية جديدة في النظام المعلوماتي الحالي؛
- تدبير وصيانة حضيرة المعدات المعلوماتية والبرمجيات الخاصة بالمجلس؛
- التحسين المستمر لمراقبة أمن النظام المعلوماتي، وتدبير الحوادث السيبرانية، وتقوية البنية التحتية المعلوماتية وضمان سلامتها.

وبخصوص أمن نظامه المعلوماتي، أرسى المجلس عدة أدوات وآليات الأمن المعلوماتي. وتتضمن تقييد الولوج إلى الموارد الرقمية الداخلية والخارجية، وخلق نسخ احتياطية لمختلف المنصات والتطبيقات تلقائيا، واعتماد تكنولوجية سحابية عالية الأمان.

على المدى الطويل، تهدف هذه السلامة صون ثقة المستخدمين على المستوى الداخلي والخارجي. وعلى المدى المتوسط، يسعى المجلس لضمان انسجام جميع مكونات نظامه المعلوماتي. أما على المدى القصير، يتجلى الهدف في ضمان ولوج جميع الأشخاص داخل المجلس وخارجه إلى المعلومات المطلوبة بطريقة آمنة.

ويولي المجلس كذلك عناية خاصة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. واتخذ، في هذا الصدد، كافة التدابير الرامية إلى ضمان سرية المعطيات الشخصية للمستخدمين وسلامتها.

3

الجزء

الشراكات واستراتيجية التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة

أولا: الشراكة الوطنية والدولية

1. الشراكة الوطنية

في إطار الشراكة الوطنية، نظم مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية جلسة عمل مشتركة حول قاعدة بيانات الاجتهادات القضائية الأوروبية، في يناير 2023. وتمثل هذه المبادرة مرحلة مهمة في برنامج التعاون بين المؤسستين، مما يؤكد طبيعتهما التكاملية في تبادل الخبرات والتجارب. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا التعاون في تعزيز فهم وتطبيق أفضل لقانون المنافسة في الأسواق.

وباعتباره دعامة أساسية لتطبيق قانون المنافسة حسب الدستور، يضمن مجلس المنافسة الامتثال للقواعد المتعلقة بالأسواق، لكن الكلمة الأخيرة في المسائل المتعلقة بقانون المنافسة تبقى للقضاء، وفقاً للدستور الذي يكفل حق الدفاع. وعلى الرغم من أن تطبيق قانون المنافسة، ولا سيما العقوبات المتعلقة بالممارسات المنافية لقواعد المنافسة، لا تزال قيد التطوير في بلادنا، فمن المهم الرجوع إلى الاجتهادات القضائية للبلدان المتقدمة من أجل ضمان الإنصاف في قرارات المجلس وأحكام القضاء.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تم تصميم قاعدة بيانات للاجتهادات القضائية الأوروبية، أي القرارات الصادرة عن سلطات المنافسة وأحكام القضاء، في إطار التوأمة المؤسساتية بعنوان "تعزيز القدرات المؤسساتية لمجلس المنافسة"، والتي أبرمها المجلس في دجنبر 2021 مع ائتلاف يضم لجنة المنافسة اليونانية وهيئة حماية المنافسة والمستهلكين ببولندا وهيئة المنافسة بإيطاليا.

قاعدة البيانات هذه متاحة أيضاً للمقررين من أجل التحقيق في الملفات وللقضاة من أجل القضايا المرفوعة أمام المحاكم. وسيتم توسيعها لاحقاً لتشمل الاجتهادات القضائية المغربية. وقد صممها خبراء من هيئة المنافسة اليونانية بالتعاون مع القضاة والمقررين المغاربة.

وفي إطار هذه الشراكة أيضًا، تم تنظيم ورشة تكوينية مشتركة لفائدة القضاة في يونيو 2023، شكلت فرصة للقضاة المتخصصين للتفاعل مع نظرائهم الأوروبيين. وكان الهدف منها هو دراسة بعض القضايا المتعلقة بالجوانب المسطرية والطعون والمراجعة القضائية وسلطات التحقيق ونظام الدفاع في قضايا الممارسات المنافية لقواعد المنافسة وعمليات التركيز الاقتصادي.

2. التعاون الدولي

1.2. مذكرة تفاهم مع نظراء أجانب

في إطار الشراكة الدولية، وقّع مجلس المنافسة، بعد مشاورات مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، مذكرة تفاهم مع مجلس المنافسة الليبي، من أجل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين في مجال حماية المنافسة وتشجيع التنافس وتحسين مناخ الأعمال والحكامة الجيدة من خلال التطبيق السليم لقانون المنافسة.

ومن خلال هذه المذكرة، اتفقت المؤسستان على تنفيذ آليات عمل ناجعة تهدف إلى تبادل الخبرات والممارسات الفضلى، والتكوين في عدد من المجالات المتعلقة بالاقتصاد وقانون المنافسة والتحقيقات.

كما تهدف المذكرة إلى تطوير وتعزيز قدرات المقررين وباحثي مصالح التحقيق، ومراجعة ودراسة التشريعات المتعلقة بقانون المنافسة.

2.2. التوأمة المؤسساتية: تقييم سنة 2023

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التوأمة المؤسساتية المبرمة سنة 2021 بين مجلس المنافسة والائتلاف المكون من سلطات المنافسة الثلاث المذكورة أعلاه تقوم على مجالات التعاون التالية:

- دعم اليقظة القانونية للمجلس؛
- تحيين الأدوات المنهجية للمجلس تماشيا مع المكتسبات والممارسات الفضلى المشتركة؛
- تقوية قدرات المكونين وأطر المجلس في ضوء اختصاصاته التشريعية الجديدة؛
- دعم تعزيز "ثقافة" المنافسة.

وفي هذا السياق، تم تنفيذ عدد من الإجراءات خلال سنة 2023، سواء في مجال التكوين وإعداد الأدوات المنهجية، أو في مجال تعزيز ثقافة المنافسة.

1.2.2. تعزيز ثقافة المنافسة

في إطار برنامج التوأمة، نظم مجلس المنافسة النسخة الثانية من لقائه السنوي مع وسائل الإعلام في فبراير 2023. وشكلت هذه الورشة مناسبة لتقديم الأنشطة الرئيسية للمجلس ومناقشة حالات عملية عالجها خبراء أوروبيون، مع تسليط الضوء على الدور الرئيسي لوسائل الإعلام في منظومة المنافسة. وتعد هذه الأخيرة حلقة أساسية لسلطات المنافسة في مكافحة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة من جهة ولتعزيز ثقافة المنافسة.

كما نظم المجلس ندوة لاختتام مشروع التوأمة في دجنبر 2023. وكان ذلك مناسبة لتقديم الإنجازات الرئيسية لهذا المشروع ، والتي تتمثل في:

- قاعدة بيانات الاجتهادات القضائية الأوروبية،
- ورشات تبادل الخبرات،
- التكوين وتقاربات المساطر والقوانين التنظيمية؛ بل أيضًا توثيق نجاح المشروع.

وقد حضر الاجتماع شركاء المجلس الرئيسيون في مشروع التوأمة، وهم القضاة ومكاتب المحاماة والأساتذة الجامعيون وممثلو وسائل الإعلام.

2.2.2. التكوين لفائدة مقرري المجلس

تابع المقررون دورة من أربعة تكوينات عملية ونظرية في قانون واقتصاد المنافسة، قدمها خبراء أوروبيون حول المواضيع التالية:

- البيوع المقيدة؛
- مراقبة عمليات التركيزات؛
- الإعفاء؛
- التحليلات الحسابية: حساب النسب في معالجة الاتفاقات.

وتم استكمال هذه التكوينات بزيارات دراسية إلى هيئة المنافسة الإيطالية ولجنة المنافسة اليونانية. وكانت مناسبة لتعزيز الجوانب النظرية التي تم تناولها خلال التكوينات المذكورة أعلاه من خلال الانخراط في عمل الفرق النظيرة.

3.2.2. الأدوات المنهجية

يُعد تحديث الأدوات المنهجية لمجلس المنافسة تماشياً مع الممارسات الفضلى المتقاسمة ومع المكتسب المجتمعي أحد محاور مشروع التوأمة هذا. وفي هذا الصدد، تم إصدار العديد من الدلائل وكتيبات المساطر بالتعاون مع المقررين، مع احترام الروح التشاركية لهذا التعاون:

- التحديد الكمي للغرامات؛
- التفتيشات؛
- الاعفاء؛
- العلاقات مع الشركات.

4.2.2. الموقع الإلكتروني

ساهم خبراء التوأمة أيضًا في إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للمجلس، والذي تم إطلاق النسخة الجديدة منه على الإنترنت في دجنبر 2023.

3.2. الشراكة مع مجموعة البنك الدولي: الإجراءات المتخذة في سنة 2023

جدير بالذكر أن اتفاقية الخدمات الموقعة بين مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي) ومجلس المنافسة في يناير 2020 والتي انتهت في دجنبر 2023، استندت إلى المكونات التالية:

1. تعزيز إطار مكافحة الاحتكار لمواجهة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة والحد من الآثار السلبية للتركيزات الاقتصادية؛

2. تعزيز المنافسة في السياسات القطاعية لتعزيز الدينامية التنافسية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد؛

3. تطوير نظام بيئي مؤسساتي لدعم التنفيذ الفعال لسياسة المنافسة.

وفي هذا السياق، قام خبراء من مجموعة البنك الدولي بتأطير ورشة تكوينية في يونيو 2023 حول التقييم الاقتصادي في إطار مراقبة عمليات التركيز، وتحديداً فيما يتعلق بتحديد الأسواق والتحليل.

وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت المبادئ التوجيهية بشأن مراقبة التركيزات الاقتصادية، التي أعدت بشراكة بين خبراء مجموعة البنك الدولي ومقرري المجلس، في دجنبر 2023 بعد مشاورات عمومية.

3. الأنشطة الدولية للمجلس

1.3. المؤتمر الدولي لمراكش حول التنمية المستدامة

نظم مجلس المنافسة مؤتمراً دولياً في مراكش في 8 نونبر 2023 حول موضوع: "التنمية المستدامة: تحدٍ تنافسي ومحفز للنمو". وقد تم اختيار هذا الموضوع بسبب أهمية القضايا التي يثيرها التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

والواقع أن هذه العملية التي لا مفر منها، فهي تثير الآن مسألتين. الأولى تتعلق ببعد الامتثال للأنظمة البيئية وعواقبه على النشاط الإنتاجي وتحقيق النمو؛ وهو بعد تنظيمي ينطوي على قيود من حيث الاستثمار لرفع المستوى والتأهيل. أما الثانية فهي أكثر انفتاحا على التنمية بخلق وتعزيز فرص الربح والاستثمار في أنشطة بيئية جديدة.

وبالتالي فإن التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق النمو الأخضر أصبحا "الأختين الصغيرتين" للتنمية المستدامة، التي لم تعد خياراً للمجتمعات الصناعية، وتثير تساؤلات حول إنتاجية الأعمال وتخصيص الموارد الطبيعية، ويعيدنا حتماً إلى مفهوم التكلفة وتأثيرها على المستهلك.

ويبقى تمويل التنمية المستدامة في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. وفي مواجهة هذا التحدي غير المسبوق، وضعت الحكومات مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق النمو الأخضر. وقد اختارت بعض الحكومات، على سبيل المثال، الحد من الإعانات الضارة بالبيئة، مثل دعم أسعار وإنتاج الوقود الأحفوري. وفضّل آخرون العمل على عرض الاستثمار من خلال تشجيع الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، والتي تجمع بين الأهداف المالية والمعايير الاجتماعية والبيئية. وتتمثل بعض السبل المقترحة في فرض ضرائب بيئية (مثل ضريبة الكربون).

كما يمكن أن يكون التقنين وسيلة لمعالجة العوامل الخارجية السلبية التي يفرضها استهلاك السلع الغير مستدامة. ويمكن أيضاً للسلطات وهيئات التقنين المكلفة بتنفيذ القانون أن تجد توازناً بين تعزيز جهود الاستدامة وتقييد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

ومن ناحية أخرى، تتسم العمليات التجارية في الوقت الحالي بمفهوم الصداقة بين الدول « friendshoring » (أو التعاون بين الدول الحلفاء)، أو حتى تنظيم جديد للاقتصاد العالمي يقوم بشكل أكبر على القرب. وعلى الرغم من أن الترابط بين الأفراد من الناحية الاقتصادية لا يزال قائماً، إلا أن هيمنة العولمة المالية والتجارة الحرة يجري كبحها إلى حد ما. وتنطوي التنمية المستدامة على نماذج اقتصادية جديدة تشجع النمو المدمج وكذا سلاسل القيمة الجديدة التي تشجع المحلي والإقليمي.

وأخيراً، تم دعم تعزيز البعد البيئي وتنفيذ هدف "التنمية المستدامة" على مستوى المؤسسات العمومية من خلال الاهتمام بالمستهلك. فقد أصبح هذا الأخير مستهلكا-مواطنا، منخرطا بعمق في القضايا البيئية، له متطلبات جديدة وسلوك استهلاكي جديد. ومع ذلك، فإن الاستهلاك المستدام له تكلفة، ويمكن أن يعوقه عودة التضخم.

تؤدي هذه المسارات من التفكير إلى الاستنتاجات التالية:

1. تأثير التحول نحو الاقتصاد الأخضر على القدرة التنافسية؛
2. تمويل التنمية المستدامة والتحيز التنافسي؛
3. أثر التنمية المستدامة على سلاسل الإنتاج العالمية؛
4. رهانات الاستهلاك المسؤول.

وقد ناقش هذه القضايا محاضرون رفيعو المستوى من القارات الخمس أمام حضور بلغ عددهم حوالي مائة وخمسين شخصًا. وقد تم إصدار وقائع هذا المؤتمر ونشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

2.3. المؤتمر السنوي لشبكة المنافسة العربية

نظم مجلس المنافسة اللقاء السنوي لشبكة المنافسة العربية في الرباط يومي 7 و8 مارس 2023. وقد أُنشئت هذه الشبكة في القاهرة في مارس 2022 تحت رعاية جامعة الدول العربية. وتتألف الشبكة من ثلاث مجموعات عمل. ويرأس مجلس المنافسة للمملكة المغربية المجموعة المكلفة بعمليات الاندماج والاقتناء، بينما ترأس الهيئة العامة للمنافسة للمملكة العربية السعودية مجموعة العمل المكلفة بتطبيق قوانين حماية المنافسة، ويرأس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر المجموعة المكلفة بنجاعة سلطات المنافسة.

وتتولى مصر حالياً رئاسة الشبكة لمدة سنتين.

وقد خُصص اليوم الأول من المؤتمر لمناقشة موضوعات ذات الاهتمام المشترك للأعضاء، أطرها خبراء دوليون، وهي:

- قانون المنافسة كرافعة للتحول الرقمي؛
- دور مراقبة التركيزات في نظامة الأسواق؛
- مكانة سياسة المنافسة في سياق عالمي يتسم بعودة مساعدات الدولة؛
- التنمية المستدامة والبيئة والمنافسة.

وخُصص اليوم الثاني للنقاش في جلسة مغلقة حول آفاق الشبكة وعملها المستقبلي.

3.3. مشاركة المجلس في المؤتمرات الدولية والمساهمة فيها

ساهم المجلس في أعمال الدورة الاستثنائية السابعة للجنة التقنية المتخصصة في العدل والشؤون القانونية، التي نظمها الاتحاد الأفريقي بأكرا في يناير 2023.

وكان المجلس ضيف شرف في الاجتماع الذي نظمته نقابة المحامين في باريس في فبراير 2023 حول موضوع: المغرب: بلد محتضن للاستثمار الأفريقي.

كما طلب جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري من المجلس تسيير أشغال مؤتمر "ديناميات المنافسة وتطبيق التشريع في الأسواق الرقمية في أفريقيا" الذي نُظم في القاهرة في فبراير 2023.

وفي إطار علاقاته مع نظرائه الأفارقة، شارك المجلس في لجنة قيادة شبكة المنافسة الإفريقية التي نظمتها لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا في جوهانسبرغ في مارس 2023.

كما شارك المجلس أيضا في أشغال منتدى المنافسة العربي الرابع الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في أبريل 2023 في الرياض.

وكان المجلس ممثلاً في المؤتمر الذي يُعقد كل سنتين "للمنتدى الإفريقي للمنافسة" في بانجول بغامبيا، في 31 أكتوبر و1 نونبر 2023 حول موضوع "تعزيز المنافسة من أجل نمو اقتصادي مدمج وتنمية مستدامة في إفريقيا".

وفي يوليوز 2023، ساهم المجلس في اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين بشأن قانون وسياسة المنافسة الذي نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف.

وبصفته عضواً في شبكة المنافسة الدولية، ساهم المجلس في أعمال اللقاء السنوي لهذه الشبكة في أكتوبر 2023، الذي نظمته اللجنة الوطنية للأسواق والمنافسة في إسبانيا ببرشلونة.

كما تابع المجلس أعمال المنتدى العالمي للمنافسة الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دجنبر 2023 بباريس.

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة

1. لمحة عامة عن حصيلة التواصل بالمجلس برسم 2023

في سنة 2023، واصل مجلس المنافسة استراتيجيته التواصلية، مع التركيز على تعزيز التبادل البنّاء مع جميع الجهات الفاعلة في المنظومة التنافسية، ونشر خبراته والمساهمة في بناء منافسة تتميز بالإنصاف والشفافية.

ولتحقيق هذا الهدف، مكنت المقاربة البيداغوجية والشفافة التي ينهجها المجلس من تحسيس الأطراف الفاعلة بفوائد المنافسة. ويتعلق الأمر أيضاً بتحسين التعريف بأنشطة المجلس وبالأحكام القانونية التي تنظم المنافسة، مع تعزيز الامتثال لها.

وقد مكّنت هذه المقاربة الأساسية من زيادة تعزيز صورة مجلس المنافسة وحضوره الإعلامي خلال السنة المالية الماضية.

وهناك جانب آخر أساسي من التواصل يتعلق بإصدارات المجلس، لا سيما آرائه وقراراته. في هذا السياق، تمت تعبئة مجموعة متنوعة من الوسائل: صياغة ونشر بلاغات صحفية، وبرمجة مقابلات إعلامية لتقديم توضيحات معمقة، وعقد مؤتمرات وجلسات إحاطة صحفية لتعزيز الحوار والشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم اجتماعات مخصصة للتبادل والتحسيس مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال المنافسة، مما أتاح فرصاً مثالية لتقاسم المعلومات وتعزيز العلاقات.

وقد ركزت أنشطة المجلس في مجال التواصل على تقوية صورته المؤسسية وتعزيز المنافسة، مع الوقاية من الممارسات التعسفية في الأسواق ومكافحة عدم احترام قواعد المنافسة.

تشمل الأهداف الاستراتيجية للتواصل لمجلس المنافسة بشكل أساسي التحسيس وتعبئة الرأي العام والفاعلين في منظومة المنافسة، مثل الشركات والمنظمات المهنية والمستهلكين والبرلمان والحكومة والمحاكم والممارسين مثل مكاتب المحاماة ومكاتب الاستشارة القانونية وهيئات التقنين القطاعية والمؤسسات المعنية بتقنين المنافسة والحكامة الاقتصادية، ووسائل الإعلام، والعالم الجامعي والأكاديمي، إلخ.

وترمي هذه الأهداف إلى تعزيز فوائد المنافسة، وتعزيز الامتثال لقانون المنافسة لضمان تنظيم منصف للأسواق، والمساهمة في النقاشات الاقتصادية من خلال أنشطة المرافعة.

ومن ناحية أخرى، تشمل هذه الأهداف إبراز التغيير من خلال تقديم المجلس كمؤسسة دستورية تعتمد نهجاً وقائياً وبيداغوجيا. كما أنها تهدف إلى رفع مكانة المجلس، وتعزيز الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين، والحفاظ على علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام، وتعبئة الفاعلين في منظومة المنافسة بشكل دينامي، وإقامة روابط مع الفاعلين المعنيين بقانون المنافسة، وإقامة شراكات مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.

2. الأعمال المنجزة برسم 2023

1.2. وسائل الإعلام ومجلس المنافسة

عمل مجلس المنافسة خلال سنة 2023 على تثمين تعاونه الوثيق مع وسائل الإعلام بهدف تحسيس العموم وتعزيز ثقافة المنافسة. وقد تجلى هذا التعاون من خلال مجموعة متنوعة من القنوات الإعلامية، بما في ذلك الصحافة المكتوبة والرقمية والسمعية البصرية. في هذا السياق، تم نشر آرائه على نطاق واسع، مما أتاح تقديم معلومات عن القضايا المتعلقة بالمنافسة.

وقد لعب الموقع الإلكتروني للمجلس دورًا رئيسيًا في استراتيجية التواصل هذه. وباعتباره منصة مركزية للمعلومات، فقد أتاح للأطراف المعنية إمكانية الولوج المباشر إلى كم هائل من المعلومات التفصيلية حول أنشطة المجلس وقراراته ومبادراته الجارية. وبفضل إعادة تصميم هذه الواجهة الإلكترونية، تمكّن المجلس من تعزيز شفافيته وإمكانية الولوج إليه، وبالتالي تعزيز تواصله مع العموم بشأن مسائل المنافسة.

علاوة على ذلك، قام المجلس بتغطية إعلامية للفعاليات الرئيسية، مثل مراسيم توقيع اتفاقيات التعاون أو الاتفاقيات مع هيئات تقنين الأخرى ومؤسسات عمومية وهيئات تتقاسم مصالح مشتركة. والهدف من ذلك هو توطيد الشراكات الاستراتيجية وتقوية التعاون في مجال النظامة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس مبادرة تنظيم لقاءات موضوعاتية تهدف إلى تشجيع تبادل الخبرات والنقاش حول الرهانات الاقتصادية الخاصة ببعض الأسواق. وقد مكنت هذه المنتديات من جمع الفاعلين الرئيسيين في القطاع، مما يسهل نشر الممارسات الفضلى وحل المشاكل المشتركة وتحفيز الأفكار الجديدة لتعزيز منافسة سليمة ومتوازنة.

1.1.2. العلاقات مع وسائل الإعلام

ينهج مجلس المنافسة استراتيجية تواصل استباقية، تشمل وسائل الإعلام من أجل تثمين عمله البيداغوجي توعوي لتعزيز بيئة تنافسية وحماية مصالح المستهلكين، بهدف استباق الاختلالات في الأسواق والوقاية من الوقوع في العقوبات المحتملة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يواصل المجلس توطيد علاقاته البناءة مع وسائل الإعلام، سواء الوطنية والدولية، مدركاً تماماً فعاليتها كوسيلة رئيسية لنقل المعلومات.

وتساهم وسائل الإعلام بشكل كبير في التعريف بالمجلس كهيئة مستقلة لتقنين المنافسة وتعزيز الشفافية والإنصاف الاقتصادي، وتلعب دورًا حاسمًا في الحكامة الاقتصادية.

كما تسمح وسائل الإعلام للمجلس من التواصل بشكل فعال حول أنشطته وقراراته، وبالتالي تحسيس العموم والشركات والأطراف المعنية الأخرى برهانات المنافسة وأهمية النظامة في

الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، تعزز وسائل الإعلام شفافية ومسؤولية مجلس المنافسة، مما يمكّن العموم من متابعة عمله عن كثب وتقييم أدائه.

بالإضافة إلى ذلك، من خلال توفير تغطية إعلامية للتطورات في مجال المنافسة، تساعد وسائل الإعلام المجلس على البقاء على اطلاع على تطورات السوق وتحديد الممارسات المنافية لقواعد المنافسة التي تتطلب إجراء تنظيميا.

وفي إطار التوأمة المؤسساتية، نظم المجلس الاجتماع الثاني لتبادل الآراء بين المجلس ووسائل الإعلام بتاريخ 7 فبراير 2023. وأتاح هذا الاجتماع فرصة لمناقشة أنشطة المجلس مع الصحفيين ومناقشة قضايا قانون المنافسة والاقتصاد. كما كان فرصة للخبراء الدوليين لعرض حالات عملية أسهمت في الامتثال لقانون المنافسة وتعزيز ثقافة المنافسة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية والرأي العام.

وفي إطار التوأمة المؤسساتية بين مجلس المنافسة وائتلاف مكون من لجنة المنافسة اليونانية (اليونان)، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك البولندية (بولندا)، وهيئة المنافسة الإيطالية (إيطاليا)، نظم المجلس بنجاح النسخة الثانية من اللقاء مع وسائل الإعلام بتاريخ 7 فبراير 2023.

وقد شكل اللقاء فرصة قيّمة لفتح حوار بنّاء مع الصحفيين، ومناقشة مبادرات المجلس واستكشاف الرهانات القانونية والاقتصادية للمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، مكن هذا اللقاء الخبراء الدوليين من عرض حالات ملموسة ساهمت في احترام القوانين المتعلقة بالمنافسة وتحسيس العموم والفاعلين الاقتصاديين بهذه الدينامية الأساسية.

2.1.2. اليقظة الإعلامية

تشكل اليقظة الإعلامية ركيزة أساسية لمجلس المنافسة، بحيث تعتبر ذات أهمية حيوية في تدبير وتتبع المعلومات التي يتم نشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة، سواء كانت تقليدية أو رقمية.

أولاً، تمكّن اليقظة الإعلامية المجلس من مراقبة الصورة التي يقدمها للرأي العام عن كثب. فمن خلال المراقبة الدقيقة للصحافة، ولا سيما الصحافة الوطنية، بمختلف أشكالها (السمعية البصرية والمطبوعة والورقية والرقمية)، يكون باستطاعة المؤسسة الكشف السريع عن أي معلومات غير دقيقة أو تصورات خاطئة حتى تتمكن من الرد وتصحيح أي تفسيرات خاطئة.

ثانياً، تتيح اليقظة الإعلامية للمجلس الاطلاع بشكل متميز على اهتمامات وانتظارات المستهلك المغربي فيما يتعلق بالمنافسة. ومن خلال تحليل وسائل الإعلام الوطنية، تمكن المجلس من اكتساب فهم مفصل للاتجاهات الناشئة والخلافات المستجدة والرهانات ذات الأولوية التي يتوقع أن يوفر عناصر إجابة بشأنها.

وبالإضافة إلى ذلك، تشكل اليقظة الإعلامية مصدراً قيماً للمعلومات عن تطورات السوق، والممارسات التجارية الناشئة، والتحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه الجهات الفاعلة الاقتصادية في مسائل المنافسة. ومن خلال متابعة النقاشات والتحليلات الإعلامية، تمكن المجلس من البقاء مطلعًا باستمرار على اتجاهات الأسواق والإبداعات التنظيمية التي يمكن أن تؤثر على قراراته، كما تمكن من تحديد البيانات المفيدة التي مكنته من تحليل الأسواق والكشف عن بعض الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

وتشكل اليقظة الإعلامية ميزة استراتيجية كبيرة للمجلس. فهي توفر له رؤية واضحة ومحينة لبيئته الإعلامية، وهي بذلك تمكّنه من اتخاذ قرارات مستنيرة وملاءمة نشاطه والحفاظ على مصداقيته في سياق متغير باستمرار.

ففي كل شهر، يتم إصدار تقرير تحليلي شامل لتقديم رؤية واضحة عن اتجاهات الإعلام وتأثير عمل المجلس على المجال العمومي. وتجمع هذه الوثيقة المفصلة البيانات المستخلصة من اليقظة الإعلامية، مسلطة الضوء على مختلف جوانب التغطية الإعلامية المحيطة بالمؤسسة وأنشطتها.

يحتوي هذا التقرير على الإحصاءات الأساسية التي تسمح بتقييم صدى مجلس المنافسة في وسائل الإعلام. وتشمل هذه البيانات عدد المقالات المكتوبة عنه، والطبيعة العامة للتغطية، وكذا تنوع وسائل الإعلام التي تتناول قضايا ذات الصلة بالمنافسة. ومن خلال تحليل هذه المؤشرات، يتمكن المجلس من تتبع التغيرات التي تطرأ على حضوره الإعلامي وتحديد القضايا التي تستقطب اهتماما أكبر.

يوفر هذا التقرير الشهري فرصة قيّمة لتحليل نظرة الرأي العام إلى المجلس. فمن خلال تقييم سمعته بمرور الوقت ومقارنة البيانات من شهر لآخر، يمكن للمؤسسة أن تفهم بشكل أفضل الديناميات الإعلامية وتعديل استراتيجيتها التواصلية وفقاً لذلك.

علاوة على ، يقوم المجلس بإجراء استعراض شامل للصحافة الدولية بهدف التوفر على منظور شامل للتطورات المتعلقة بهيئات المنافسة عبر العالم. ويشمل ذلك تحليلاً للقرارات التي اتخذتها هذه الهيئات، والتطورات ذات الصلة بالاجتهادات القضائية، فضلاً عن المقالات والتحليلات التي تتطرق إلى القضايا القانونية والاقتصادية المرتبطة بالمنافسة.

من خلال هذا الاستعراض، يستطيع المجلس مواكبة تطور التغييرات في التأويلات القانونية واتجاهات المنافسة حول العالم. وهذا يمكّن المجلس من استباق الانعكاسات المحتملة لهذه التطورات على الإطار التنظيمي الوطني وملاءمة استراتيجياته وفقاً لذلك.

3.1.2. اللقاءات الصحفية والتصريحات

نظم مجلس المنافسة، خلال سنة 2023، عدة لقاءات صحفية استراتيجية، تندرج في سياق نهج تواصل استباقي وشفاف. وتمت برمجة هذه اللقاءات الإعلامية بهدف إخبار وتحسيس

العمـوم بمختلـف المبـادرات، كتقديـم الاجتماعـات المسـتهدفة، ونشر آراء المجلـس وقراراتـه، وإقامـة شراكات وطنيـة أو دوليـة مـن خلال توقيـع اتفاقيـات التعـاون، وعقـد ورشـات للتبـادل ومؤتمرات ذات الاهتمام العام والنطاق الدولي.

وقـد شـكلت هـذه اللقـاءات الصحفيـة منصـات ديناميـة جمعـت ممـثلي وسـائل الإعلام السـمعية البصريـة والمكتوبـة والرقميـة. وقـد مكنـت مـن إقامـة حـوار مبـاشر ومفتـوح مع الصحفـيين، مما عـزز نشر المعلومـات بشـكل واضـح ودقيـق حـول عمـل مجلـس المنافسـة وتوجهاتـه. وقـد تمكـن المجلـس مـن خلال تعبئـة قنـوات التواصـل المختلفـة هـذه، مـن تعزيـز حضـوره الإعلامـي وتمكّـن مـن ضمان تغطيـة واسـعة لأنشـطته، مـع تعزيـز فهـم أفضـل للرهانـات المرتبطـة بالمنافسـة ونظامة الاقتصاد.

4.1.2. البلاغات الصحفية

حـرص منـه علـى تأمـن تغطيـة إعلاميـة لجميـع أنشـطته فـي وقـت ملائـم، أقـدم مجلـس المنافسـة علـى نشـر وتعميـم مـا مجموعـه 199 بالغـا صحفيـا بشـأن توصل المجلـس بالتبليغـات بعمليـات التركيـز الاقتصادي، وذلك إعمـالا لمقتضيـات المادة 10 من المرسـوم رقـم 2.14.652 الصـادر في 8 صفـر 1436 الموافـق لفاتـح ديسـمبر 2014 بتطبيـق القانـون رقـم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه.

كما قـام المجلـس بـنشر بلاغـات صحفيـة مـن أجـل إطلاع وسـائل الإعلام الوطنيـة والـرأي العـام على طبيعة أنشطته وأهدافه ومختلف المبادرات التي قام بها.

5.1.2. الحضور الإعلامي لمجلس المنافسة سنة 2023

ينجـز مجلـس المنافسـة سـنويا تقريـرا تحليليـا يبرز حضـوره في وسـائل الإعلام وتغطيتهـا للمواضيـع المرتبطـة بقانـون واقتصـاد المنافسـة. ويقـدم أرقامـا وإحصائيـات في هـذا البـاب. ويتيـح هـذا التقريـر إمكانيـة تتبـع عـن قـرب مـدى وأثـر تـدخلات المجلـس في وسـائل الإعلام، فضلاً عن الاهتمام الذي توليه هذه الأخيرة لقضايا المنافسة الاقتصادية.

كما يقـدم التقريـر رؤى قيّمـة حـول الخرجـات الإعلاميـة، مثـل البلاغـات الصحفيـة والحـوارات واللقـاءات والمؤتمـرات الصحفيـة، مما يسـاعد المجلـس على تقييـم فعاليـة استراتيجيـات التواصـل الخاصة به وتحديد المجالات التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

يُظهـر هـذا التقريـر أنـه سـنة 2023، ورد ذكـر مجلـس المنافسـة في 14,666 مقـالاً، بانخفـاض قـدره 12.36 في المائـة مقارنـةً بالسـنة الماضيـة حيـث أشير إليـه في 16,736 مقـالاً. وعلى الرغـم مـن هـذا الانخفـاض، فقـد ارتفـع عـدد المنابـر الإعلاميـة التـي نشرت معلومـات عـن المجلـس وأنشـطته بشـكل طفيـف، بحيـث انتقـل مـن 835 إلى 842 مـنبر إعلامـي خلال الـفترة نفسـها، وضمـت وسـائل إعلام سـمعية بصريـة وإلكترونيـة ومكتوبـة. كما هيمنـت الوسـائل الرقميـة، حيـث هيمنت بأكثر من 80٪ من إجمالي التغطية الإعلامية.

وتمت ترجمة هذه التغطية بمعدل متوسط الأصداء الإعلامية بلغ 842 شهرياً و1,222 كل ثلاثة أشهر، مما يعكس الحضور المستمر للمجلس في الإعلام. كما هيمنت اللغة العربية على التغطية الإعلامية، مما يؤكد أهمية هذا البعد اللغوي في نشر المعلومات عن أنشطة المجلس.

وتكشف هذه الأرقام نجاح استراتيجية التواصل للمجلس للتحسيس بالرهانات الحاسمة للمنافسة وأهمية الامتثال للقواعد التي تحكم السوق، إذ تبين أن مجهودات المجلس في مجال التواصل قد نجحت في جذب اهتمام وسائل الإعلام والعموم فيما يخص المسائل المرتبطة بالمنافسة وتشجيع فهم أعمق للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن القواعد التي تحكمها.

فمن خلال رفع مكانة المجلس وتعزيز حضوره في وسائل الإعلام، تساهم هذه الاستراتيجية بشكل أفضل في التحسيس بفوائد المنافسة العادلة وتعزيز ثقافة الامتثال للقوانين الجار بها العمل.

2.2 لقاءات التوعية والإعلام

سعيا منه إلى توجيه أعماله التواصلية بفعالية وتبليغها للفاعلين الرئيسيين في المنظومة التنافسية الوطنية والدولية، قام المجلس بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الإنصات والتبادل البنّاء. وفي هذا السياق، تم تنظيم لقاءات مع المقاولات والمهنيين المختصين في القانون والمؤسسات الأكاديمية وأطراف معنية أخرى، وذلك بهدف خلق دينامية تعاونية من شأنها تيسير فهم وتفسير أفضل لتشريعات المنافسة الوطنية، فضلاً عن إدماج التطورات الدولية، ولا سيما تلك المنبثقة عن الاجتهادات القضائية الأوروبية في هذا المجال.

وقد وفرت هذه المبادرات فضاء مثاليًا للجهات المعنية لتبادل وجهات نظرها وانشغالاتها وخبراتها. كما ساهمت في تعزيز الحوار المفتوح والشفاف بين مختلف الأطراف، مما يمكن من تعزيز التفاهم المتبادل وتشجيع التطبيق الفعال للقوانين الجاري بها العمل في مجال المنافسة.

3. جائزة مجلس المنافسة للبحث

من أجل تعزيز روابطه مع العالم الأكاديمي، أنشأ أحدث مجلس المنافسة جائزة سنوية لتشجيع البحث العلمي في المواضيع الاقتصادية والقانونية ذات الأهمية الواضحة للمجلس.

وتهدف هذه الجائزة إلى مكافأة الجهود المبذولة في التحليل والإبداع واقتراح توصيات في مجالات الاقتصاد والتدبير وقانون المنافسة، فيما يتعلق بالمنافسة في السوق.

3.1. شروط الترشيح

تم فتح هذه الجائزة في وجه الباحثين من جنسية مغربية الحاصلين على شهادة الدكتوراه أو الماستر، ممنوح من جامعة مغربية أو أجنبية عمومية أو من جامعة خاصة، معترف

بشـواهدها مـن الدولـة المغربيـة. كما تـم فتحهـا في وجـه للباحـثين مـن جنسـية أجنبيـة الحاصـلين على شـهادة الدكتـوراه أو الماستر، ممنوحـة مـن جامعـة مغربيـة أو أجنبيـة عموميـة أو من جامعة خاصة، معترف بشواهدها من الدولة المغربية.

ويجـب أن يكـون المرشـحون مؤلـفين لأطروحـة دكتـوراه أو بحـث مـاستر، تمـت مناقشـتها خلال السنوات الثلاث التي تسبق التاريخ النهائي لقبول الترشيحات.

2.3. المكافأة

تـم تحديـد قيمـة الجائـزة الممنوحـة للفائزيـن في خمـسين ألـف درهـم (50.000 درهـم) بالنسـبة للجائـزة الأولى، وعشريـن ألـف درهـم (20.000 درهـم) للجائـزة الثانيـة، وعشرة آلاف درهـم (10.000 درهـم) للجائـزة الثالثـة، بالإضافـة إلى نشر العمـل البحثـي على الموقـع الإلـكتروني لمجلس المنافسة.

3.3. التقييم

تضمنـت عمليـة منـح الجائـزة مراحـل متعـددة، تـم خلالهـا تقييـم جـودة وأهميـة الملفـات بدقـة من قبل لجنة تحكيم متخصصة رفيعة المستوى مكونة من جامعيين ومهنيين وممارسين.

وعقـدت لجنـة التحكيـم أول اجـتماع لهـا بتاريـخ 06 أكتوبـر 2023، للانتقـاء الأولي وفقًـا للإعلان ولنظـام فتـح بـاب الترشـيحات. وقـد تـم اختيـار 40 ملفًـا فقـط في المرحلـة الأولى مـن الانتقـاء من بين 89 ملفًا تم التوصل بها.

وبتاريـخ 3 نـونبر 2023، اجتمعـت لجنـة التحكيـم للمـرة الثانيـة لتحديد المرشـحين الذيـن أظهرت ملفاتهـم الجـودة والأهميـة المطلوبـة للانتقـال إلى المرحلـة التاليـة مـن الانتقـاء. ومـن بين 40 ملفًـا تـم انتقاؤهـا في المرحلـة الأولى، اسـتوفت 7 ملفـات فقـط المعـايير العلميـة المطلوبـة للانتقال إلى مرحلة الانتقاء النهائي.

وقد تقرر عقد اجتماع الاختيار النهائي لتحديد الفائزين الثلاثة بالجائزة في يناير 2024.

ثالثا: دراسة قطاعية متعلقة بقطاع مراكز البيانات

شرع مجلـس المنافسـة سـنة 2023 في إصـدار دراسـات قطاعيـة، مـع تخصيـص عـدد أول لقطـاع مراكـز البيانـات. وتنجـز الدراسـات القطاعيـة لمجلـس المنافسـة انطلاقـا مـن المعلومـات التـي تعالجها المؤسسة في إطار مهامها المختلفة، وتندرج في سياق عملية انفتاح على محيطها.

وتشـمل الدراسـة القطاعيـة المخصصـة لقطـاع مراكـز البيانـات على مجموعـة مـن المعلومـات التـي تقـدم نظـرة شـاملة لديناميـة هـذا القطـاع الـذي يشـهد ازدهـارًا في المغـرب ومـن المتوقـع أن يعـرف معـدل نمـو سـنوي متوسـط قـدره 6 في المائـة حتـى سـنة 2026، ليصـل إلى 328 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات[52].

[52] ريزتون. سوق مراكز البيانات في المغرب - تحليل الاستثمار وفرص النمو 2021-2026. ديسمبر 2021.
ARIZTON. Morocco Data Center Market – Investment Analysis & Growth Opportunities 2021-2026. Décembre 2021.

جعلت الاستراتيجيات المختلفة التي وضعتها الدولة لتسريع التحول الرقمي واسع النطاق للمجتمع المغربي والاقتصاد المغربي، وكذا الاستثمارات لتطوير بنية تحتية وخدمات متطورة لتكنولوجيا المعلومات، من مراكز البيانات عنصرا أساسيًا لدعم عملية الرقمنة، مع الطموح لجعل المغرب مركزًا رائدًا للتكنولوجيا في إفريقيا.

1. تقديم قطاع مراكز البيانات

يعتبر مركز البيانات مرفقا ماديا يجمع شبكة من أجهزة الحاسوب والأجهزة المصممة لتخزين كمية كبيرة من الموارد على الأرض في بيئة متصلة وتتم مراقبتها.

تقدم مراكز البيانات ثلاثة أنواع من الخدمات:

- مراكز البيانات في الموقع: تنتمي هذه المراكز إلى الشركة التي تستثمر في المعدات لتخزين بياناتها وتطبيقاتها وتدير الموقع بنفسها.
- مراكز البيانات الموجهة للاستئجار المشترك: توفر مساحة تخزين الموارد على أساس الإيجار، بالإضافة إلى خدمة الدعم والأمن.
- مراكز البيانات بتقنية الحوسبة السحابية: تقدم خدمة أكثر مرونة، حيث تقوم بتأجير كل من المساحة المادية والبنية التحتية كخدمة لأطراف ثالثة حسب الطلب.

وتعتبر مراكز البيانات ضرورية لأن التشغيل اليومي والمستمر لشركة ما يعتمد على الخدمات والتطبيقات والبيانات المخزنة في مراكز البيانات هاته. كما تحتاج الشركة إلى مركز بيانات لتخزين بنيتها التحتية المادية في موقع استراتيجي تتم مراقبته و سهل الولوج. كما تحتاج أيضاً إلى مركز بيانات لدعم منظومة تطبيقاتها (المحاسبة، الموارد البشرية، البريد الإلكتروني، إلخ). ويتم أيضاً تخزين المحتوى الرقمي المتوفر من أجل التنزيل أو القراءة مباشرةً على الإنترنت، في مراكز بيانات.

من المتوقع أن يشهد سوق مراكز البيانات نموًا مستدامًا خلال السنوات القليلة المقبلة، نظرًا للحاجة المتزايدة إلى قدرات التخزين والمعالجة الناتجة عن التوسع في الأنشطة الرقمية للمنظمات. في الواقع، وفقًا للتوقعات، ينتظر أن تصل كمية البيانات التي يتم إنشاؤها عالميا بحلول 2025 إلى 175 زيتابايت، مقارنة بـ 57 زيتابايت سنة 2020. وقد أدت جائحة كوفيد19- إلى تضخيم هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، مع ظهور طلب عالمي وقوي على المنصات الرقمية[53] للعمل عن بُعد والتبادل والإنتاج عن بعد وضمان استمرارية الأنشطة.

[53] آي دي سي. تقييم آي دي سي ماركت سكيب (IDC MarketScape) لمزودي خدمات استضافة البنية التحتية والربط البيني لمراكز البيانات في جميع أنحاء العالم في عام 2021. متاح على الإنترنت: https://www.equinix.es/content/dam/eqxcorp/fr_fr/documents/resources/analyst-reports/ar_idc_Datacenter_and_colocation_vendor_assessment_fr.pdf

2. التطورات الأخيرة في قطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي

تتعلق الاتجاهات الرئيسية التي تشكل قطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي بتطور تقنيات تكنولوجيا المعلومات، وعلى وجه الخصوص، ظهور تقنية الحوسبة السحابية وزيادة الطلب على تخزين البيانات والحلول الموفرة للطاقة.

1.2. الولايات المتحدة الأمريكية: الرائد العالمي بلا منازع في قطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي

تهيمن الولايات المتحدة على سوق مراكز البيانات، حيث يوجد بها أكبر عدد من مراكز البيانات على المستوى العالمي. ففي سنة 2023، كان لدى هذه الدولة 5.300 مركز بيانات، أي أكثر بخمس مرات من المملكة المتحدة، السوق الأقرب لها، بمجموع 476 مركز بيانات. كما تمتلك الولايات المتحدة أيضًا أكبر عدد من مراكز البيانات فائقة النطاق، حيث استحوذت على 49 في المائة من السعة العالمية سنة 2021 [54].

2.2. النمو المستمر للجزء المتعلق بمراكز البيانات واسعة النطاق، والمدفوع بالحوسبة السحابية

على الصعيد العالمي، يمر الجزء واسع النطاق بمرحلة تصاعدية، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 593 مليار دولار أمريكي في أفق 2030، مقارنةً بـ 62 مليار دولار أمريكي سنة 2021، مسجلا معدل نمو سنوي مركب يبلغ 28.52 في المائة بين 2022 و2030. ويعود هذا النمو إلى حد كبير إلى إيرادات الحوسبة السحابية، والتي ترتفع من 20 إلى 30 في المائة سنويًا بالنسبة لمزودي الخدمات السحابية الأمريكيين والصينيين الرئيسيين، مثل ألفابت وميتا ومايكروسوفت وشركة AWS وشركة IBM وعلي بابا وتينسنت.

وأدى نمو إيرادات الحوسبة السحابية إلى زيادة نفقات الاستثمار في قطاع مراكز البيانات. ففي الربع الأول من سنة 2021، راكمت نفقات رأسمال الفاعلين الرئيسيين في الجزء الفائق النطاق 31 في المائة، أي ما يعادل 38 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات المخصصة لبناء وتجهيز وتوسيع البنى التحتية.

3.2. سوق مراكز البيانات جاذب للمستثمرين

من المتوقع أن يحقق سوق مراكز البيانات إيرادات مهمة بحلول 2027، وهذا ما يؤكد نمو هذا السوق. فعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تسجل عائدات هذا السوق معدل نمو سنوي مركب يبلغ 4.66 في المائة خلال الفترة 2023-2027، ويسجل حجم السوق 342.10 مليار دولار أمريكي سنة 2023، ليصل إلى أكثر من 410 مليار دولار أمريكي في أفق 2027[55].

[54] مجموعة سينرجي للأبحاث. سعة مراكز البيانات فائقة النطاق تتضاعف في أقل من أربع سنوات؛ الولايات المتحدة لا تزال تمثل النصف، 17 نونبر 2021. https://www.srgresearch.com/articles/as-hyperscale-data-center-capacity-doubles-in-under-four-years-the-us-still-accounts-for-half-of-the-total

[55] Statistica Markets Insights. مركز البيانات - على مستوى العالم، يوليوز 2022. https://www.statista.com/outlook/tmo/data-center/worldwide

ويخص أكبر هامش للنمو في سوق مراكز البيانات كلا من آسيا وأمريكا الشمالية، خاصةً الصين التي تضم أهم الشركات العالمية في مجال الحوسبة السحابية، والولايات المتحدة التي تتوفر على أكبر عدد من مراكز البيانات على هذا الكوكب.

4.2. نمو الطلب العالمي على مراكز البيانات

ووفقاً لما ذكرته شركة ماكينزي، من المتوقع أن يصل الطلب في الولايات المتحدة وحدها، وهي أكبر سوق لمراكز البيانات في العالم، إلى 35 جيجاوات بحلول 2030، مقارنة بـ 17 جيجاوات سنة 2022[56] ، وذلك باحتساب استهلاك الطاقة وأن يعكس هذا الطلب عدد الخوادم التي يمكن أن يستضيفها مركز البيانات.

وعلى المدى الطويل جدا، من المرجح أن تؤدي عدة عوامل إلى إبطاء هذا التطور. حيث تتعرض شركات التجميع لضغوط من أهم مراكز البيانات واسعة النطاق التي تعتبر عملاء رئيسيين لشركات التجميع وموردي مراكز البيانات ذات السعة الكبيرة في مناطق مختلفة من العالم. ونتيجة لذلك، فإنهم في وضع قوي يسمح لهم بفرض شروط إيجار مواتية لهم، لا سيما العقود قصيرة الأجل، مما قد يؤدي إلى انخفاض هوامش تشغيل شركات التجميع. وسيستمر هذا الجزء في احتلال مكانة قوية في سوق مراكز البيانات، مدعوماً بالطلب القوي على مراكز البيانات وبالمنافسة للظفر بالأهداف المحتملة للعدد المتناقص من المستثمرين الخواص وشركات التجميع التي تسعى إلى التطور.

5.2. أجزاء قبلية لقطاع مراكز البيانات حاملة لفرص استثمارية

توفر الأجزاء القبيلة في سلسلة القيمة لمراكز البيانات فرصاً استثمارية حقيقية في المجالات التكنولوجية التالية:

- الطاقات المتجددة لمراكز البيانات الخضراء. يعتبر الضغط على مراكز البيانات لاستخدام الطاقات المتجددة قويا، ويدفع بعض الحكومات لفرض معايير الاستدامة على المنشآت الجديدة.

- التكنولوجيات من أجل النجاعة الطاقية. يمثل قطب التبريد والإمدادات 55 في المائة من استهلاك الطاقة لمركز بيانات [57]. وتعد متطلبات النجاعة الطاقية فرص يجب اغتنامها من حيث البحث والتطوير لتحسين الحلول الحالية ونشرها على نطاق واسع.

- حلول وحدات إعادة التصنيع المعيارية (PFM) لمراكز البيانات المعيارية. يعتبر التصميم البيئي لمراكز البيانات اتجاها من المقرر أن ينمو استجابةً لطلب متزايد على مراكز بيانات جديدة مصممة وفق نهج مستدام.

[56] ماكينزي. الاستثمار في اقتصاد مراكز البيانات الصاعد. يناير 2023، ص 2.

[57] معهد Uptime Institute. Global Data Center Survey 2022، 14 شتنبر 2022، ص 5.

- الحوسبة الطرفية للمعالجة والتخزين الأقرب إلى المستعمل. تسمح هذه التكنولوجيا بتقليل تكلفة نقل أحجام البيانات وتحسين تجربة المستعمل من حيث سرعة الولوج والأمن[58].

6.2. المؤشرات التكنولوجية لقطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي

تم إعداد المؤشرات التكنولوجية الخاصة بقطاع مراكز البيانات باستخدام بيانات من قاعدة براءات الاختراع "" (PatentScope)، والتي سجلت 194.256 براءة اختراع متعلقة بمراكز البيانات بين 2014 و2023. وقد تسارعت وتيرة إيداع براءات الاختراع المتعلقة بالتكنولوجيا الخاصة بمراكز البيانات بين 2020 و2022، بالتزامن مع جائحة كوفيد19-، والتي كانت القوة الدافعة وراء زيادة محفظة الابتكارات. حيث اعتمدت الشركات خلال هذه الفترة على التكنولوجيات للاستجابة للحاجة المستمرة من أجل الولوج الرقمي للعمل عن بُعد والتبادل والتعاون وما إلى ذلك.

الرسم البياني 29: إيداعات براءات الاختراع العالمية في قطاع مراكز البيانات سنويًا (2014-2023)

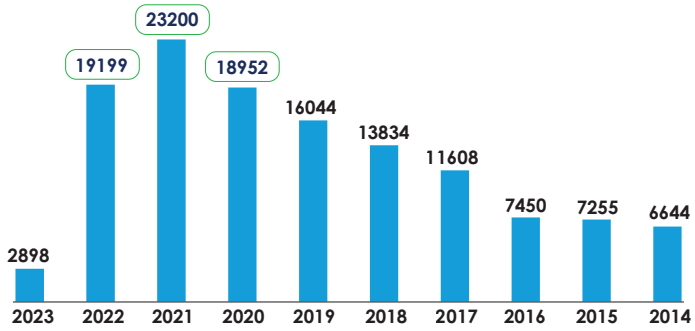

المصدر: أعدت استنادًا إلى بيانات براءات الاختراع.

الرسم البياني 30: الموضوعات ذات الأولوية في قطاع مراكز البيانات وفقًا للتصنيف الدولي لبراءات الاختراع CIB في جميع أنحاء العالم بين عامي 2014 و2023

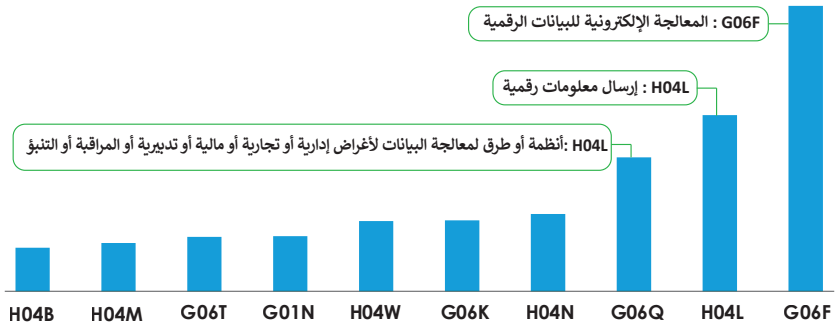

المصدر: أعدت استنادًا إلى بيانات براءات الاختراع.

[58] Varghese, B. et al. التحديات والفرص في الحوسبة المتطورة. في: مؤتمر IEEE الدولي حول السحابية الذكية (SmartCloud)، نيويورك، 18-20 نونبر 2016. https://arxiv.org/pdf/1609.01967.pdf

ومن حيث المواضيع، استأثر مجالان من مجالات التكنولوجيا بغالبية براءات الاختراع المتعلقة بمراكز البيانات: وهما الفيزياء والكهرباء، اللذان يقابلان على التوالي الفئة G و H من التصنيف الدولي لبراءات الاختراع. ويعكس هذان المجالان اتجاه البحث والتطوير العالمي والتقدم التكنولوجي بهدف تحسين قدرات المعالجة والحساب والتخزين وتحسين النجاعة الطاقية من أجل الحد من الأثر البيئي لمراكز البيانات.

كما أن البلدان الرئيسية التي أودعت براءات اختراع في قطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي هي الصين (100,353 براءة اختراع) والولايات المتحدة الأمريكية (23,723 براءة اختراع) واليابان (22,424 براءة اختراع).

الرسم البياني 31: البلدان الرئيسية التي أودعت براءات اختراع في مجال مراكز البيانات

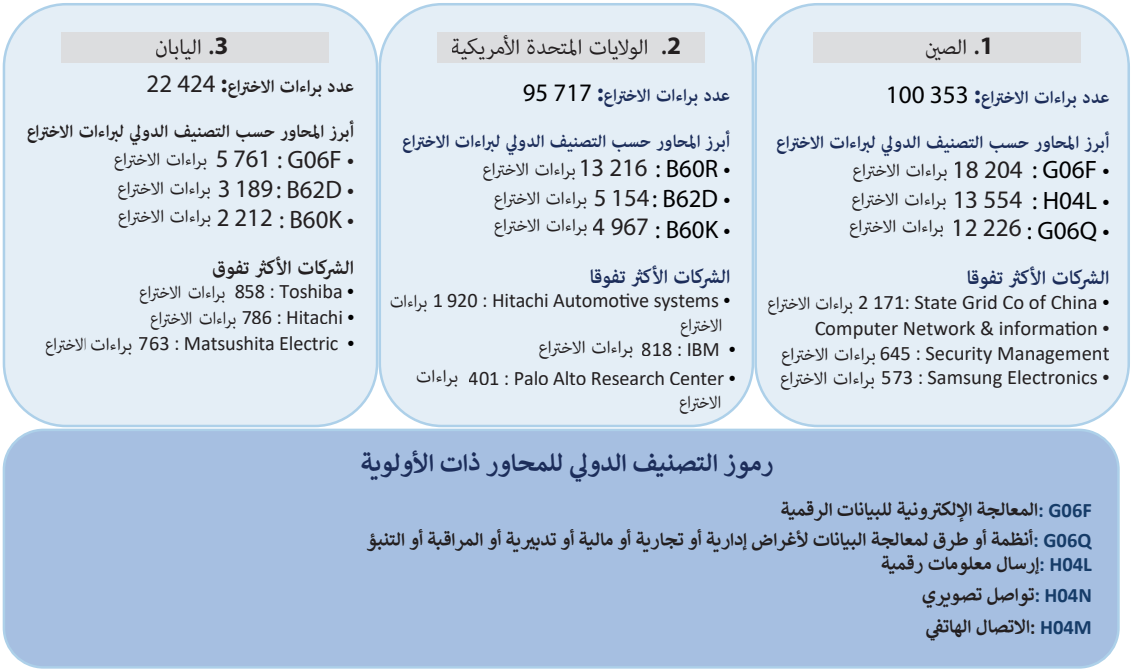

المصدر: ملفات تعريفية اعدت استناداً إلى معالجة بيانات براءات الاختراع PatentScope

3. مراكز البيانات في إفريقيا: ركيزة أساسية للتحول الرقمي في القارة

وفقًا لشركة Xalam ومراكز البيانات الأفريقية [59]، ستكون إفريقيا واحدة من أكثر الأسواق دينامية في مجال مراكز البيانات، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.42 في المائة وعائدات متوقعة تقدر بـ 7.11 مليار دولار أمريكي في أفق 2027، مقارنةً بـ 5.75 مليار دولار أمريكي سنة 2023[60]. وفي الفترة الممتدة ما بين 2018 و2022، قامت القارة ببناء 70 مركز بيانات

[59] جمعية مراكز البيانات الأفريقية (ACDA) و Xalam. Gigawatt مركز البيانات الأفريقي Gigawatt: كيف تعمل السحابية والحافة والربط البيني على تحويل القيمة السوقية لمراكز البيانات الأفريقية، 27 أكتوبر 2022، ص 2.

[60] مركز البيانات - أفريقيا: رؤية سوق التكنولوجيا. https://www.statista.com/outlook/tmo/data-center/africa

جديد، وتتضاعف سعة الاستضافة فيها الآن كل ثلاث سنوات. وإجمالاً، تتوفر أزيد قليلاً من 100 مركز بيانات، وهو ما يمثل 1.3 في المائة من الطلب العالمي على مراكز البيانات في 2021. وتعد جنوب أفريقيا الرائدة قاريا في قطاع مراكز البيانات، باستحواذها على أكثر من نصف القدرات الإفريقية للقطاع.

استغلت الشركات العالمية الرائدة في مجال مراكز البيانات أمثال AWS وEquinix وVantage Datacenters إمكانات سوق مراكز البيانات الإفريقية وضاعفت من عمليات الاستحواذ على الشركات الإفريقية الرائدة في هذا النشاط، مما يرسل إشارة قوية حول الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا لتأمين توسعها في قطاع يزخر بالفرص المرتبطة بالتحول الرقمي للشركات والاقتصادات الإفريقية.

وقد استغل المغرب أيضًا إمكانات سوق مراكز البيانات الإفريقية، وهو في وضع جيد يؤهله "للعب دور الطرف الثالث الموثوق به للبيانات والخدمات السحابية على نطاق إفريقيا"، وذلك بفضل وجود فاعلين وطنيين في القارة على وجه الخصوص:

- أعلنت شركة N+One، الشركة المغربية الرائدة في هذا القطاع، عن إنشاء ثلاثة مراكز بيانات في السنغال كجزء من خطة "السنغال الرقمية" [61].
- وقعت مجموعة ميداسيس اتفاقية مع شركة زيركوم، الشركة الرائدة في بناء مراكز البيانات في المملكة المتحدة، لإنشاء مركز بيانات موجه للسوق المغربي والسوق الإفريقي [62].
- أعلنت شركة اتصالات المغرب سنة 2021 عن نشر كابل بحري بطول 8,000 كيلومتر لتحسين اتصال المغرب مع توغو والغابون وبنين وكوت ديفوار في إطار استراتيجية الاندماج الإقليمي.

4. قطاع مراكز البيانات في المغرب

1.4. عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع مراكز البيانات المرخص لها من لدن مجلس المنافسة

بين 2019 و2022، رخص مجلس المنافسة لأربعة من عمليات التركيز الاقتصادي المتعلقة بقطاع مراكز البيانات (أنظر الجدول 10).

[61] "N+One لبناء ثلاثة مراكز بيانات في السنغال". Datacenter Dynamics، 07 أبريل 2021. IN : https://www.datacenterdynamics.com/en/news/none-to-build-three-data-centers-in-senegal/

[62] « إطلاق مركز البيانات المغربي: نحو مركز رقمي أفريقي". Telquel، 19 شتنبر 2017. IN: https://telquel.ma/2017/09/19/lancement-du-maroc-datacenter-vers-hub-digital-africain_1561799

الجدول 10: عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع مراكز البيانات المرخص لها من قبل مجلس المنافسة بين 2019 و2022

سنة التبليغ	المقتني	الجهة المستهدفة	المقتني غير المباشر	نوع العملية	القطاع الاقتصادي
2022	Constellation BidCo GmbH - ألمانيا	Contabo Topco – GmbH لوكسمبورغ	KKR & co	التحكم الوحيد	توريد البنية التحتية السحابية
	Gateway –البوابة- المملكة المتحدة	Maroc Datacenter SAS -المغرب	Helios Investors IV, LP	اقتناء 60 في المائة من رأس المال وحقوق التصويت.	الخدمات التجميع (الكراء المشترك)
2020	- Orange SA	Etix Everywhere sarl – المغرب	Groupe Orange	اقتناء 99,9 في المائة من رأس المال وحقوق التصويت.	خدمات استضافة المواقع المشتركة
2019	- Orange SA	Etix Everywhere sarl –المغرب	Groupe Orange	اقتناء 50,1 في المائة من رأس المال وحقوق التصويت.	خدمات استضافة المواقع المشتركة

المصدر: أعدت استنادًا إلى البيانات المتوفرة لدى مجلس المنافسة.

في المجمل، تتمثل أهداف عمليات التركيز الاقتصادي هذه بشكل عام في تنويع الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية وتقوية وضعية الشركات الأطراف:

- تمكن عملية التركيز الاقتصادي « Constellation-Contabo Topco » المرخص لها سنة 2022، شركة الاستثمار KKR المتخصصة في تطوير الأعمال في المجالات الواعدة، من الاستفادة من مكانة كونتابو في السوق المغربية كمورد للخوادم السحابية الافتراضية الخاصة الآلية والسحابة المعدنية المجردة.

- تمكن عملية التركيز الاقتصادي « Gateway-Maroc Datacenter » المرخص لها سنة 2022، استفادة صندوق الاستثمار هيليوس من المكانة المتميزة التي تتمتع بها شركة ميداسيس في سوق تكنولوجيا المعلومات المغربي. ومن جانبه، سيساهم الصندوق الاستثماري بخبرته، خاصةً فيما يتعلق بالحكامة.

- تندرج عمليتا التركيز الاقتصادي «Orange-Etix Everywhere» المرخص لهما في2019 و2020 في إطار تنويع الأصول الاستراتيجية للمشتري (Orange SA) بهدف مواكبة الشركات المغربية في تحولها الرقمي، ولا سيما الاستجابة لرهانات الجيل الخامس.

2.4. يتسم قطاع مراكز البيانات في المغرب بكثافة رأس المال والتركيز من حيث الحصة السوقية

شهد قطاع مراكز البيانات في المغرب، في السنوات الأخيرة، دينامية في الاستثمار أدت إلى تعدد الفاعلين. ومن المتوقع أن يسجل هذا القطاع نموا في الاستثمار بنسبة 6.33 في المائة

بين 2021 و2026، ليصل إلى 328 مليون دولار أمريكي. ويمكن تفسير هذه الدينامية من خلال المردودية العالية للقطاع، نظرًا لتعدد مشاريع التحول الرقمي في البلاد.

ووفقًا لتقديرات 2021، سيستحوذ أربعة فاعلين وطنيين على أكبر حصة في سوق مراكز البيانات وهي: N+One، وإنوي، واتصالات المغرب، وMedasys. كما تُعد N+One رائدة القطاع في المغرب، برقم معاملات بلغ 93.2 مليون درهم مغربي سنة 2021.

3.4. مراكز البيانات الحاصلة على إشهاد TIER في المغرب

يمنح إشهادTIER من لدن معهد أبتايمUptime Institute فقط لمراكز البيانات التي تتوفر على بنى تحتية تلبي متطلبات الامتثال للمعايير الخاصة بهذه المنشآت.

وفقاً لبيانات معهد أبتايم Uptime Institute الصادرة إلى غاية 15 شتنبر 2023، يوجد 23 مركز بيانات حاصل على شهادة TIER في المغرب. وتُعد جهة الدار البيضاء-سطات مركزًا وطنيًا حيث يوجد بها 11 مركزًا حاصلاً على شهادة TIER. وتأتي جهة الرباط-سلا-القنيطرة في المرتبة الثانية ب 8 مراكز بيانات معتمدة، تليها جهة مراكش-آسفي ب 4 مراكز بيانات.

الرسم البياني 32: مناطق المغرب التي تتوفر على مواقع مراكز بيانات حاصلة على شهادة TIER.

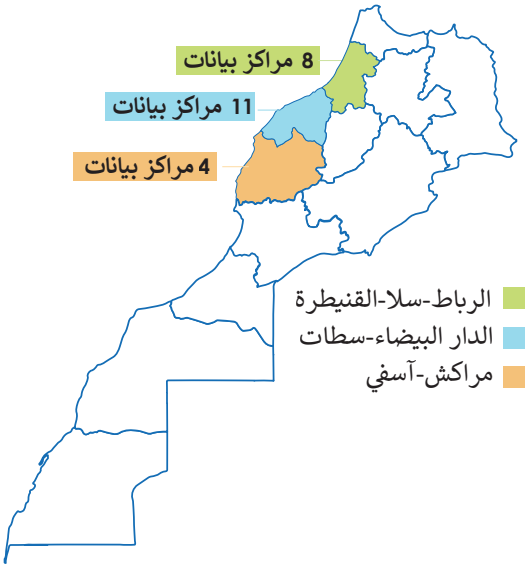

المصدر: خرائط أعدت استناداً إلى بيانات من معهد أبتايم Uptime Institute، شتنبر 2023.

الرسم البياني 33: مراكز البيانات الرائدة الحاصلة على شهادة TIER في أفريقيا

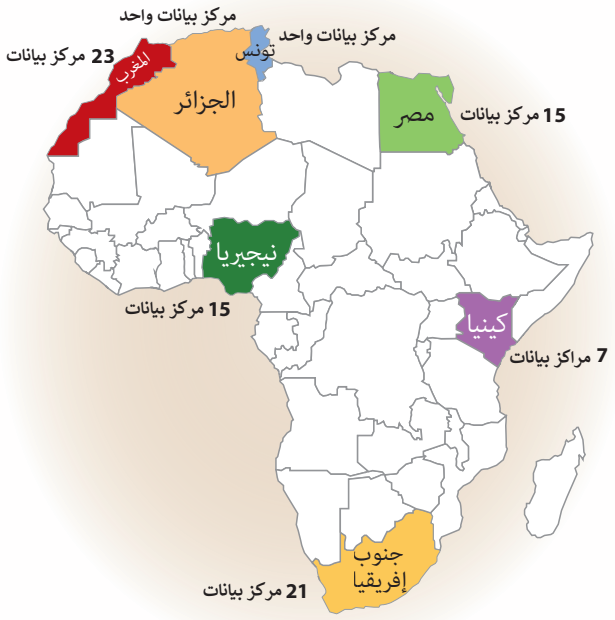

المصدر: خرائط أعدت استناداً إلى بيانات من معهد أبتايم Uptime Institute، شتنبر 2023.

إن مراكز البيانات الرئيسية الحاصلة على شهادة TIER في المغرب هي نتيجة لمشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا في هذا القطاع، بهدف تطوير مشاريع ضخمة تتجه نحو مراكز البيانات واسعة النطاق والحوسبة السحابية. كما تستجيب المشاريع الوطنية لمسألة تطوير بنية تحتية موجودة على التراب الوطني تطبيقاً للقانون المغربي الذي يحظر تخزين البيانات الحساسة في الخارج.

4.4 المغرب خيار جذاب للفاعلين في مراكز البيانات المطلوب منها الحد من تأثيرها على المناخ في أفق 2030

تؤثر الالتزامات المناخية للمجتمع الدولي لتحقيق الحياد المناخي والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أفق 2050 على قطاع مراكز البيانات، الذي يتعرض لضغوط لتعزيز استراتيجياته الخضراء لجعل مراكز البيانات أقل استهلاكاً للطاقة وأقل تلويثاً بحلول 2030. وفي هذا الصدد، يمتلك المغرب عدداً من الإمكانات التي تجعله وجهة جذابة لموردي مراكز البيانات. وتُعد الاستثمارات لزيادة قدرات المغرب من حيث مصادر الطاقة المتجددة وكذا نظام محفز ملائم للاستثمار المستدام، كلها عوامل جاذبة للفاعلين الدوليين في مجال مراكز البيانات لإقامة منشآت في المغرب.

- تدابير لدعم الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية والمستدامة في المغرب

أكمل المغرب ترسانته القانونية بشأن التدابير الجديدة لدعم الاستثمار في مارس 2023.

وقدم القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، مخططاً رئيسياً وثلاثة مخططات محددة لدعم الاستثمار في القطاعات الواعدة في المغرب.

المهن المستقبلية المؤهلة للحصول على دعم الاستثمار في المغرب بموجب القانون الإطار 22-03

التكنولوجياالحيوية	التقنيات الجديدة لكفاءة الطاقة والمياه
الأمن السيبراني	التقنيات الخاصة بالزراعة
البلوك تشين	التقنيات الخاصة بالصحة
الحوسبة السحابية ومراكز البيانات	التقنيات الخاصة بالصناعة
التشغيل الآلي للمنازل	التقنيات الخاصة بالتعليم
البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات من الجيل الجديد	التقنيات الخاصة بالمالية
الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة	التقنيات الخاصة بالإدارة الرقمية
ألعاب الفيديو	الواقع الافتراضي/المعزز
الأجهزة المتصلة	
تكنولوجيا النانو	

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

قدم ميثاق الاستثمار الجديد إطارا لدعم مشاريع الاستثمار المستدام في المغرب بمنحة تصل إلى 30 مليون درهم ومكافأة قطاعية بنسبة 5 في المائة. ويجب أن تستوفي المشاريع المؤهلة شرطين: شرط إجباري يتعلق باستخدام المياه غير التقليدية (مياه تم تدويرها، مياه أعيدت معالجتها، اقتصاد المياه، إلخ) وشرطين على الأقل من الشروط التالية: استهلاك الطاقة المتجددة، أو وضع تدابير النجاعة الطاقية، أو معالجة النفايات، أو البرامج الاجتماعية المسؤولة.

كما ينص القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة على نظام مالي وجبائي محفز لتشجيع المبادرات الخاصة لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة. ويستفيد قطاع الطاقات المتجددة من استثمارات ضخمة لتعزيز الانتقال الطاقي إلى نموذج محايد للكربون. فبين 2009 و2022، تضاعف الاستثمار في هذا القطاع في المغرب ثلاث مرات، حيث انتقل من حوالي 4 مليارات درهم سنويًا بين 2009 و2022 إلى ما يقرب من 14 مليار درهم سنويًا بين 2023 و2027.

- المغرب له إمكانيات شمسية وريحية لتوليد كهرباء محايدة من حيث انبعاث الكربون

تعد الطاقة الشمسية الكهروضوئية (PV) مصدر طاقة متجددة تنتج الكهرباء النظيفة من أشعة الشمس. في المغرب، تُعد أشعة الشمس مصدراً ثابتاً للطاقة بمتوسط 8 ساعات يومياً. ووفقاً للأطلس الشمسي العالمي، فإن إمكانات المغرب في توليد الكهرباء من الطاقة

الشمسية الكهروضوئية، والتي تقدر بـ 1957.7 كيلوواط ساعة/ كيلوواط في الذروة، ملائمة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية [63].

الرسم البياني 34: أطلس الموارد الشمسية في المغرب

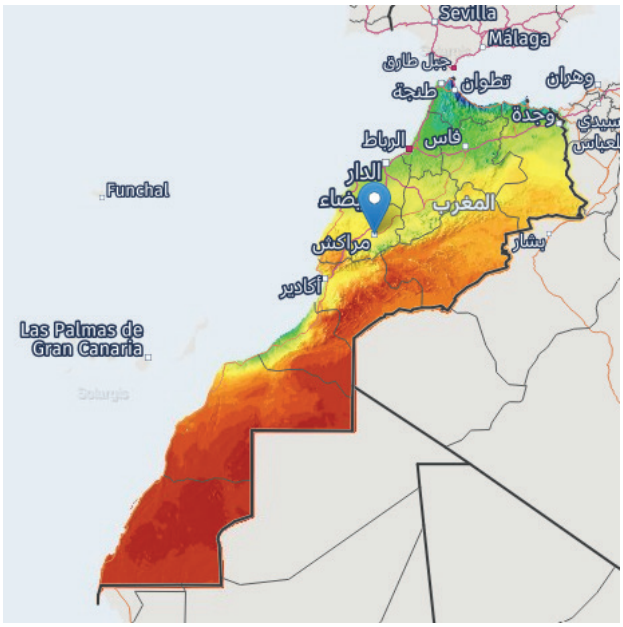

المصدر : ماسن (MASEN). الأطلس الشمسي : المغرب.

الرسم البياني 35: سيناريو إنتاج الطاقة باستعمال التكنولوجيا على مستوى العالم حتى عام 2050

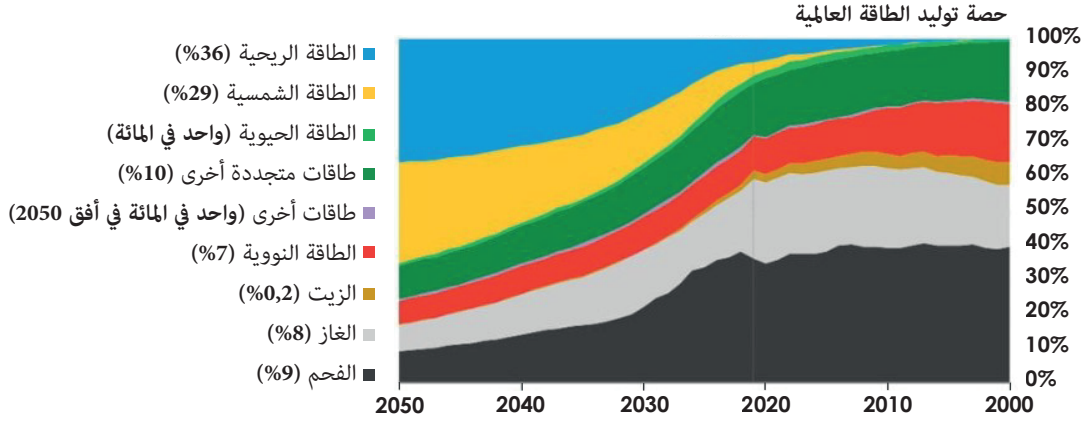

المصدر: Bloomberg NEF بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس، يونيو 2023.

[63] البنك الدولي. أطلس الشمسي العالمي. البيانات اعتباراً من 26 يونيو 2023 https://globalsolaratlas.info/map?c=11.523088,8.437 5,3&s=32.249974,-4.248232&m=site

وتمثل الطاقة الريحية والطاقة الشمسية على التوالي 13.48و7.82 في المائة من مزيج الطاقة الوطني[64]. ووفقًا لتوقعات مؤسسة بلومبرغ نيو إنرجي فاينانس، ستستمر هذه التكنولوجيا في الهيمنة على المستوى العالمي في أفق 2050، لتمثل 65 في المائة من الطاقات المنتجة.

- الاستراتيجيات الوطنية لتثمين إمكانات الطاقة المتجددة

لقد أعطى المغرب دفعة قوية لتطوير الطاقات المتجددة من أجل تطوير بدائل للطاقات الأحفورية التي تشكل عبئًا ثقيلًا على ميزانية الدولة، وذلك من خلال تحديد هدف زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 52 في المائة من القدرة الكهربائية المحدثة بحلول 2030 وتحقيق وفورات الطاقة بحوالي 20 في المائة. كما قدم المغرب أيضًا تدابير ملزمة للفترة 2020-2030 لخفض انبعاثاته من الغازات الدفيئة بنسبة 45.5 في المائة بحلول 2030، وذلك في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي تم اعتماده في مؤتمر المناخ كوب 21 (باريس، 12 دجنبر 2015).

وقد مكّنت الاستراتيجيات المختلفة المصاحبة التي تم وضعها من احتلال المغرب مرتبة متقدمة بين الدول المتقدمة في ترتيب مؤشر المستقبل الأخضر الذي نشرته مجلة MIT Technology Review إم آي تي تكنولوجي ريفيو. ففي سنة 2023، احتل المغرب المرتبة 37 عالميًا بمعدل 4,73/10 ، والمرتبة 26 في مجال الابتكارات النظيفة. ويحتل المغرب المرتبة الثانية في إفريقيا والعالم العربي.

- تطورات إيجابية في المؤشرات الرئيسية لما هو رقمي في المغرب لصالح تطوير قطاع مراكز البيانات في المغرب

تُعتبر الاستخدامات الرقمية محركاً للنمو في سوق مراكز البيانات، حيث أن وجود قاعدة كبيرة من المستخدمين يعني زيادة الطلب على تخزين البيانات ومعالجتها. ويتمتع المغرب بمؤشرات رقمية ملائمة لتطوير قطاع مراكز البيانات، لا سيما أن المغرب يتمتع بأحد أعلى معدلات انتشار الإنترنت وأجهزة الهاتف المحمول في العالم. ومن شأن هذا الوضع أن يكون مفيداً لمقدمي خدمات الحوسبة السحابية والخدمات المشتركة المتواجدين من قبل، وكذلك للوافدين الجدد إلى السوق في اتجاه تحسين عروضهم وخفض الأسعار لصالح المستهلكين.

[64] وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة. الطاقات المتجددة: مؤشرات عام 2022. www.mem.gov.ma/Pages/secteur.aspx?e=2#:~:text=La%20capacit%C3%A9%20install%C3%A9e%20de%20sources,production%20de%20l'%C3%A9nergie%20%C3%A9lectrique.

الرسم المبياني 36 : نسبة مستخدمي الأنترنيت برسم 2021

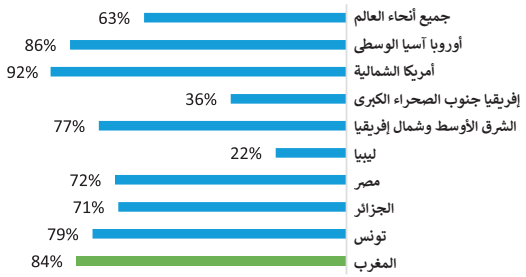

الرسم المبياني 37 : نسبة سكان العالم المستفيدين برسم 2020 (4G) من الجيل الرابع للشبكات الخلوية

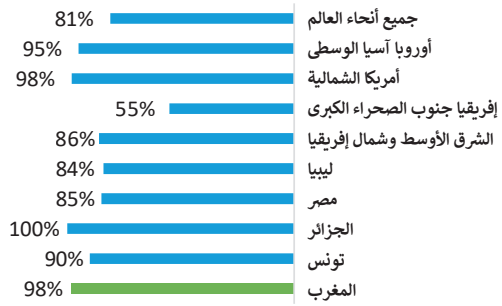

الرسم المبياني 38 : الاشتراكات النشيطة في خدمة أنترنيت الهاتف المحمول ذات الصبيب العالي لكل 100 نسمة برسم 2021

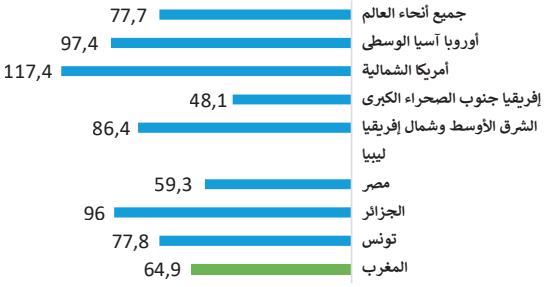

الرسم المبياني 39 :شبكة الأننرينت الثابت ذات الصبيب العالي لكل 100 نسمة

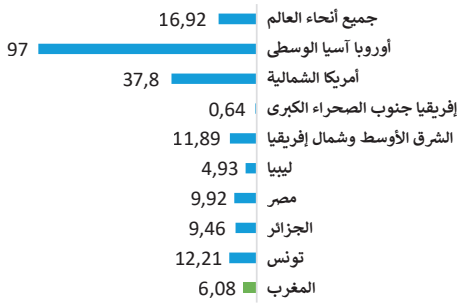

الرسم المبياني 40 :مؤشر البنية التحتية للاتصالات برسم 2020

البلدان	مؤشر البنية التحتية للاصالات
أمريكا الشمالية	85
أوروبا وآسيا الوسطى	77
تونس	64
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	61
المغرب	**58**
الجزائر	58
جميع أنحاء العالم	55
مصر	47
إفريقياجنوب‌الصحراءالكبرى	30

الرسم المبياني 41 :مؤشر البنية التحتية للاتصالات برسم 2020

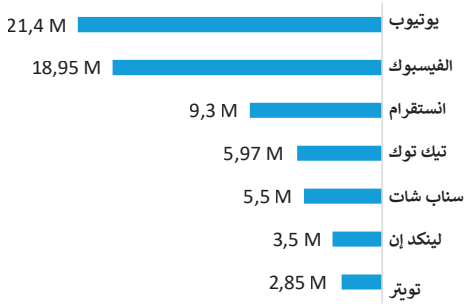

ليبيا. يوتيوب. فيسبوك. انستجرام. تيك توك. سناب شات. لينكد إن. تويتر.

المصدر: بيانات أعدت استناداً إلى بوابة المؤشرات العالمية 2021 وتقارير "فوائد التكنولوجيا الرقمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ص 71 من البنك الدولي و"المغرب الرقمي 2022" من بوابة البيانات بتاريخ 15 فبراير 2022.

رابعا: ملخص وقائع مؤتمر مراكش الدولي حول "التنمية المستدامة، تحدي تنافسي ومحفز للنمو".

1. مقدمة

تثير مسألة جعل الاقتصاد أخضرا، الذي أصبح الآن أمرًا حتميًا، تساؤلين:

- يتعلق التساؤل الأول ببعد الامتثال للمعايير البيئية وعواقبه على الإنتاج والنمو. وهو ذي طابع تنظيمي بطبيعته، وينطوي على إكراهات من حيث الاستثمارات المطلوبة من أجل التأهيل.
- أما التساؤل الثاني فهو أكثر انفتاحًا على التنمية، من خلال خلق وتعزيز فرص الربح والاستثمار في الأنشطة الإيكولوجية الجديدة.

وبالتالي، أصبح جعل الاقتصاد أخضرا وكذا النمو الأخضر "التوأم السيامي" للتنمية المستدامة. وتثير هذه الأخيرة، التي لم تعد خيارًا للمجتمعات الصناعية، تساؤلات حول إنتاجية المقاولات وتخصيص الموارد الطبيعية، وهو ما يعيدنا حتمًا إلى مفهوم التكلفة وأثرها على المستهلك.

ولا يزال تمويل التنمية المستدامة في صميم اهتمامات المجتمع الدولي. لذلك، وفي مواجهة هذا التحدي غير المسبوق، اتخذت الحكومات عدداً من الخطوات لجعل النمو أخضرا:

- اختارت بعض الحكومات، على سبيل المثال، خفض الإعانات الضارة بالبيئة مثل دعم أسعار وإنتاج الوقود الأحفوري.
- فضلت حكومات أخرى العمل على عرض الاستثمار من خلال تشجيع الاستثمار المسؤول اجتماعياً، والذي يجمع بين الأهداف المالية والشروط الاجتماعية والبيئية.
- تتمثل بعض السبل التي تم النظر فيها أيضا في فرض ضرائب بيئية (مثل ضريبة الكربون).

كما يمكن أن يكون التقنين وسيلة لمعالجة العوامل الخارجية السلبية التي يفرضها استهلاك السلع غير المستدامة. ويمكن أيضاً لسلطات وهيئات التقنين المكلفة بتطبيق القانون أن تحقق توازناً بين تعزيز جهود الاستدامة وتقييد الممارسات المنافية للمنافسة.

من ناحية أخرى، تتسم التدفقات التجارية في الوقت الراهن بمفهوم التبادلات التجارية بين الدول الصديقة أو حتى تنظيم جديد للاقتصاد العالمي يعتمد بشكل أكبر على القرب.

وعلى الرغم من أن الترابط المتبادل بين الناس في المسائل الاقتصادية لا يزال قائماً، إلا أن هيمنة العولمة المالية والتبادل الحر يجري كبحها إلى حد ما. فالتنمية المستدامة تنطوي على نماذج اقتصادية جديدة تعزز النمو المدمج، فضلاً عن سلاسل القيمة الجديدة التي تشجع المحلي والجهوي.

وأخيرًا، فإن تثمين البعد البيئي وتنفيذ هدف "التنمية المستدامة" قد جرى دعمهما على مستوى المؤسسات العمومية، من خلال الاهتمام المتزايد بالمستهلك. ونتيجة لذلك، أصبح هذا الأخير مستهلكا - مواطنا، منخرطا بشكل قوي في القضايا البيئية، مشترطا متطلبات جديدة ويحركه سلوك استهلاكي جديد. ومع ذلك، فإن الاستهلاك المستدام له تكلفة، ويمكن أن يعوقه عودة التضخم.

وتدعونا الأسئلة المطروحة والملاحظات الواردة أعلاه إلى فتح نقاشات بناء على المحاور التالية:

1. تأثير جعل الاقتصاد أخضرا على القدرة التنافسية؛
2. تمويل التنمية المستدامة والتحيز التنافسي؛
3. تأثير التنمية المستدامة على سلاسل الإنتاج العالمية؛
4. رهانات الاستهلاك المسؤول.

2. الملخص والتوصيات

نظم مجلس المنافسة يوم 8 نونبر 2023 مؤتمراً دولياً في مراكش حول موضوع "التنمية المستدامة: تحدي تنافسي ومحفز للنمو".

وتناول المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة مجموعة من القضايا، مثل تأثير التحول الإيكولوجي على التنافسية، والتمويل المستدام وانعكاساته على المنافسة، فضلاً عن تأثيره على سلاسل الإنتاج العالمية ورهانات الاستهلاك المسؤول. وقام المشاركون بتحليل الاتجاهات العالمية والتحولات الاقتصادية والبيئية الحالية، مع دراسة التغييرات التي أحدثتها التنمية المستدامة على إنتاجية المقاولات وتخصيص الموارد والتنافسية الاقتصادية، فضلاً عن تأثيراتها على الفاعلين الاقتصاديين وهيئات التقنين والسلطات الحكومية.

كما سلط المؤتمر الضوء على الفرص التي يوفرها الانتقال الأخضر من حيث النمو المستدام والمدمج، مع إبراز التحديات، ولا سيما التأثير على المنافسة وسلاسل الإنتاج العالمية. وركزت المناقشات على تمويل التنمية المستدامة، ومسؤولية تكاليف الانتقال الأخضر والعلاقة بين الاستدامة والسير التنافسي للأسواق والاستهلاك المسؤول. وفتح المشاركون النقاش حول الأدوار المتجددة لسلطات المنافسة وهيئات التقنين، والحاجة إلى التوفيق بين الاستدامة والمنافسة، ومواءمة المعايير الوطنية والدولية لضمان التناسق في تعزيز الاستدامة مع الحفاظ على المنافسة.

وتمحورت أشغال المؤتمر حول جلسة افتتاحية و4 جلسات نقاش وجلسة ختامية.

1.2. الجلسة الافتتاحية

وقد أبرزت الجلسة الافتتاحية، بمشاركة رئيس مجلس المنافسة، السيد أحمد رحو، ووزير الصناعة والتجارة، السيد رياض مزور، ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية، السيد بيدرو مانويل مورينو، العلاقة الوثيقة بين المنافسة والتنمية المستدامة. وشدد المتحدثون على أن الدستور المغربي يكرس هذا الارتباط، مما يعني مسؤولية الدولة عن ضمان حرية المقاولة وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بالقواعد التجارية وبالحمائية، فإن المغرب يسعى جاهداً للحفاظ على تنافسيته من خلال اعتماد نهج مستدام.

وشدد المتدخلون على أن التنمية المستدامة هي أولوية عالمية، لا سيما في مواجهة الاحتباس الحراري وتأثيراته، مع التركيز بشكل خاص على التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى التخفيف من التكاليف التي يتحملها المستهلكون فيما يتعلق بالاستثمارات في التنمية المستدامة، مع التشديد على الدور الحاسم للسلطات العمومية وسلطات المنافسة وهيئات التقنين في ضمان اقتصادات ناجعة وشفافة في هذا السياق.

التوصيات:

مسؤوليات هيئات التقنين وسلطات المنافسة:

- تعزيز مرونة هيئات التقنين حتى تتمكن من ملاءمة القواعد المعمول بها بسرعة لمواجهة الاتجاهات المتغيرة في التجارة الدولية وتعزيز الانتقال الأخضر للمقاولات؛
- دعوة سلطات المنافسة إلى معالجة القضايا المتعلقة بمساعدات الدولة والعوائق التي تحول دون الدخول في سياق التنمية المستدامة؛
- دعوة سلطات المنافسة لوضع إطار قانوني واضح للمستثمرين وتنوير الرأي العام بشأن رهانات المنافسة في علاقتها بالتنمية المستدامة.

دور الدولة:

- يجب على الدولة أن تدعم انتقال الشركات وتمكين الدولة من الارتقاء بالتنمية المستدامة إلى مستوى جديد؛
- دراسة فرصة منح مساعدات الدولة بشكل كبير، على التنافسية والمنافسة.

مسؤولية الشركات:

- تشجيع الشركات على الاستثمار في الاستدامة والانخراط في المعايير البيئية من أجل الوصول إلى الطاقة التنافسية والأسواق العالمية؛
- دعوة الشركات لتقليل البصمة الكربونية وخفض العوامل الخارجية للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

مكافحة الغسل الأخضر:

- مكافحة الغسل الأخضر بشكل يضمن المنافسة العادلة ويحول دون الإضرار بالشركات المستدامة حقًا مقارنة بالشركات التي تدعي زيفًا أنها مستدامة؛

- الاستعانة بطرف ثالث موثوق به للتصديق على صحة الادعاءات التي يقدمها المنتجون حول استدامة منتجاتهم، من أجل تعزيز ثقة المستهلك.

التمويل ومشاكل الديون:

- زيادة التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ، لا سيما في شكل قروض بشروط تفضيلية.

انتقال عادل وشامل:

- تحقيق انتقال عادل وتضامني لتمكين البلدان النامية من الانتقال إلى اقتصادات خضراء أكثر؛
- يجب على البلدان المتقدمة أن تدعم الأهداف المناخية للبلدان النامية؛
- ضمان التوازن بين دعم التنمية المستدامة وتنافسية الأسواق.

المستهلكون، فاعلون في التغيير:

- دعوة للانتقال من مفهوم المستهلك السلبي إلى مفهوم المستهلك الفاعل في التغيير؛
- توفير معلومات واضحة يمكن التحقق منها رهن إشارة المستهلكين لتمكينهم من اتخاذ خيارات مستنيرة وتشجيع الاستهلاك المستدام.

2.2. جلسة النقاش 1: تأثير جعل الاقتصاد أخضرا على التنافسية

في إطار هذه الجلسة، تدارس المتدخلون تحدي جعل الاقتصاد أخضرا، مع التطرق للآثار والفرص التي تنطوي عليه. وناقشوا قضايا مثل تأثير القواعد البيئية على الإنتاج والنمو، والقيود المفروضة على الاستثمار، وكذا فرص الربح المرتبطة بالأنشطة الإيكولوجية. وشملت النقاط التي تمت تغطيتها وضعية التنمية المستدامة، ورهانات الانتقال المناخي بالنسبة لقانون المنافسة، وإدماجها في هذا المجال، ومشكلة الغسل الأخضر.

وشدد المتدخلون على أن التنمية المستدامة هي فرصة وليست عائقًا، لا سيما بالنسبة للتصنيع، حيث توفر مزايا تنافسية وتعزز قدرة الشركات على التكيف مع المخاطر المناخية. وأشاروا إلى عدد من المبادرات الوطنية، مثل الاتفاقية الإطارية لإزالة الكربون من الاقتصاد المغربي، التي تم توقيعها سنة2021، وتطوير أداة وطنية لقياس بصمة الكربون، وبرامج التحسيس لمساعدة الشركات على تقييم بصمتها الكربونية.

وعلى الصعيد الدولي، وضعت المفوضية الأوروبية تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ في صميم أولوياتها السياسية، مع اعتماد الميثاق الأخضر لأوروبا في شهر دجنبر 2019. وشدد المتحدثون على الحاجة الملحة لهذا الالتزام في مواجهة الظواهر المناخية الشديدة، مسلطين الضوء على الحاجة إلى دمج البعد الاجتماعي. كما سلطوا الضوء على أهمية الابتكار والتكيف مع التغيرات، محذرين من عواقب عدم التكيف، مقتدين بمثال شركة كوداك.

ومن ناحية أخرى، شدد المتدخلون على الدور الأساسي لقانون المنافسة في تعزيز الممارسات التجارية المستدامة، معتبرين أن المنافسة تعزز الانتقال نحو اقتصاد أخضر من خلال ضمان تخصيص فعال للموارد وتحفيز الابتكار. وأشاروا إلى مبادرات مبتكرة مثل إدخال فصول جديدة على اتفاقات الاستدامة في القوانين الأوروبية، واعتماد مبادئ توجيهية لدمج فوائد الاستدامة في قانون المنافسة، وقبول بعض مكاسب الفعالية في السوق دون المساس بمبادئ مكافحة الاحتكار. وتسعى هذه المبادرات، قيد الاختبار في محاكم قضائية مختلفة، إلى إيجاد التوازن الجيد عبر تعزيز المرونة، لا سيما فيما يتعلق بالفوائد الجماعية المرتبطة بالاتفاقيات حول التغير المناخي.

وفي هذا الصدد، سلّط المتدخلون الضوء على مخاطر "الغسل الأخضر"، محذرين من الممارسات غير القانونية من نوع الاحتكار التي تتخفى في التعاون المستدام. ورحبوا بالمبادئ التوجيهية الأوروبية بشأن اتفاقيات التعاون الأفقي لنهجها المتوازن في منع هذا الخطر. وبدراسة العلاقة بين التنمية المستدامة وقانون المنافسة من منظور المستهلك، شددوا على أهمية الشفافية بالنسبة للمستهلكين مع التحذير من آثارها المحتملة لصالح المنافسين. وانتقدوا التركيز الضيق على رفاهية المستهلك في قانون المنافسة، معربين عن قلقهم من أنه لا يأخذ في الحسبان الآثار المجتمعيةً الواسعة ومصالح أجيال المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بالاستدامة البيئية.

التوصيات:

في الجانب القانوني:

- اعتماد قواعد خاصة لتشجيع التعاون الأفقي الهادف إلى تحقيق أهداف الاستدامة؛
- توقع دخول ضريبة الكربون حيز التنفيذ في 2026 وخطر وضع عوائق بيئية أمام دخول الأسواق؛
- ضمان تطبيق قانون المنافسة بطريقة تتسق مع أهداف التنمية المستدامة والتنافسية وحماية حقوق المستهلكين؛
- ملاءمة القوانين البيئية؛
- تسريع اعتماد المعايير البيئية والإشهادات على المستوى الوطني.

الشراكة:

- الدعوة إلى التعاون بين القطاع الخاص ومجلس المنافسة في وضع القواعد والمعايير؛
- دعوة جميع الأطراف إلى التعاون لتسريع التنفيذ المنسق للإصلاحات اللازمة للنجاح في جعل الاقتصاد المغربي أخضرا؛
- الدعوة إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل التكيف مع تغير المناخ.

مواكبة الشركات والتدابير المحفزة:

- منح حوافز ضريبية للشركات المستدامة؛
- تسهيل وصول المصنعين إلى الطاقات المتجددة؛
- دعم جهود الشركات في مجال البحث والتطوير لتحفيز الابتكار في مجال الحلول الصديقة للبيئة؛
- مواكبة الشركات للولوج إلى التمويل الأخضر، لا سيما من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية الوطنية والدولية؛
- استغلال الفرص التي يوفرها الهيدروجين الأخضر؛
- تسريع تكوين المهارات في المهن الخضراء؛
- مواكبة الشركات الوطنية في الولوج إلى الأسواق الدولية.

التقائية قانون المنافسة والتنمية المستدامة:

- الدعوة إلى عدم التضحية بالعدالة الاجتماعية بين الأجيال وحماية البيئة على حساب التنمية الاقتصادية؛
- الدعوة إلى الانتقال من المنظور الاستهلاكي إلى "منافسة متعددة المراكز" أوسع نطاقًا تأخذ في الاعتبار رفاهية المواطنين أكثر من رفاهية المستهلكين.

3.2. جلسة النقاش 2: تمويل التنمية المستدامة والتحيز التنافسي

يمثل تمويل التنمية المستدامة أحد الاهتمامات الرئيسية على المستوى الوطني والدولي. وقد اعتمدت الحكومات مقاربات مختلفة لتعزيز النمو الأخضر، بما في ذلك الحد من إعانات الوقود الأحفوري، وتشجيع الاستثمار المسؤول اجتماعياً، والنظر في فرض ضرائب بيئية مثل ضريبة الكربون.

في أوروبا، تمت مناقشة مقاربتين متناقضتين بشأن مساعدات الدولة: إحداهما تهم استخدام الأموال العمومية من أجل التنمية المستدامة، بينما تحذر الأخرى من تخفيف قوانين مساعدات الدولة لتجنب التفاوت بين البلدان.

خلال جلسة النقاش هاته، أكد كل من صندوق الإيداع والتدبير (CDG) والقرض الفلاحي للمغرب (CAM) على دورهما في تمويل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع التوجيهات الملكية السامية. ويستثمر صندوق الإيداع والتدبير على المدى الطويل، ويعمل كفاعل رئيسي إلى جانب القطاع الخاص من خلال هيكلة مشاريع لجعلها قابلة للتمويل. وقد وجّه القرض الفلاحي تمويله نحو الاستدامة، وقام بتعميم تصنيف التمويل، وأطلق برنامج "استدامة" لتشجيع النجاعة الطاقية والاقتصاد الدائري. ويساهم التزامهما في تحقيق رؤية المغرب في مجال الطاقة المتجددة، من خلال استغلال مؤهلاته الطبيعية.

وشـدد المتدخلـون على الأهميـة الحاسـمة للاسـتثمارات العالميـة مـن أجـل رفـع التحديـات الاقتصاديـة والبيئيـة، مستشـهدين بمبـادرات مثـل الصفقـة الأوروبيـة الـخضراء والجيـل القـادم للاتحـاد الأوروبي في أوروبـا، وكذلـك قانـون خفـض التضخـم في الولايـات المتحـدة. كما سـلطوا الضـوء على العلاقـة الوثيقـة بين سياسـة المناخ وسياسـة المنافسـة، مشـددين على ضرورة التنسـيق بينـهما مـن أجـل اقتصـاد مسـتدام وتنـافسي. وأشـار المتدخلـون إلى أن سياسـة المنافسـة تعـزز التخصيـص الفعـال للمـوارد والابتـكار، مما يسـاهم في تحقيـق الأهـداف البيئيـة. كما أشـاروا إلى توجهـات عالميـة مؤيـدة للسياسـات المناخيـة الداعمـة للمنافسـة، مثل ضرائـب الكربـون والقوانين المتعلقـة بالتعـاون الأفقـي. أمـا على المسـتوى الوطنـي، فقـد تمـت الإشـادة بالإصلاحـات في مجال الطاقـة لفتـح سـوق الكهربـاء وتشـجيع الاسـتثمار في الطاقـة المتجـددة، وبالتـالي تقليـل الاعـتماد على الوقود الأحفوري.

التوصيات:

مسؤوليات الدولة:

- اعـتماد سياسـات تعالـج الجوانـب الاجتماعيـة والاقتصاديـة والبيئيـة لمواجهـة الأزمـات والتفاوتات والمشاكل المتعلقة بالموارد؛
- اعـتماد مبـادئ لـضمان التدخـل الحكومـي الفعـال، بمـا في ذلـك تحديـد أوجـه الخلـل في السـوق، والاسـتعانة بـخبراء مسـتقلين واعـتماد سياسـات صناعيـة محايـدة مـن حيـث المنافسة؛
- دعـم تحـسين تنافسـية المقـاولات تحسـباً لدخـول ضريبـة الكربـون الأوروبيـة حيـز التنفيذ؛
- تحديث وصقل الترسانة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتقال الطاقي؛
- التوعية على مستوى نظام التعليم والجامعات والبحث والتطوير.

ضمان منافسة عادلة:

- ضمان التوزيع العادل للمساعدات الحكومية لضمان منافسة عادلة؛
- توجيـه مسـاعدات الدولـة نحـو دعـم المشـاريع الماليـة التي تسـاهم في التنمية المسـتدامة، مثل الاستثمار في التقنيات الصديقة للبيئة والابتكار الرقمي؛
- الاسـتعانة ببرامـج مثـل المشـاريع المهمـة ذات الاهـتمام الأوروبي المـشترك (IPCEI) بطريقة شفافة وتنافسية لتعزيز اقتصاد عالمي عادل وتنافسي؛
- اعـتماد تـدابير لمكافحـة الاحتـكار والتعامـل مـع مشـاكل الوضـع المهيمـن والتواطـؤ في الأسواق الخضراء الجديدة.

دور سلطات المنافسة:

- ضرورة قيـام سـلطات المنافسـة بإدمـاج اعتبـارات الاسـتدامة في ممارسـات تطبيقهـا للقانون؛

- تشجيع سلطات المنافسة على إجراء دراسات للسوق، والاستفادة من الآليات القائمة مثل مساعدات الدولة، والتعاون مع السياسات المناخية.

4.2. جلسة النقاش 3: أثر التنمية المستدامة على سلاسل الإنتاج العالمية

تتطلب التنمية المستدامة نماذج اقتصادية جديدة لنمو مدمج وسلاسل قيمة محلية وإقليمية. وشدد المتدخلون في جلسة النقاش الثالثة على أهمية وجود بيئة تنافسية مدمج من أجل تحقيق الاستدامة، مع تسليط الضوء على دور سلطات المنافسة في تعزيز هذه الممارسات.

وقد تم الاستشهاد بنموذج جنوب أفريقيا كمثال على العلاقة بين الاستدامة والتنمية الاقتصادية، ولا سيما من خلال دمج اعتبارات اجتماعية في القانون المعني بالمنافسة لضمان التنمية العادلة.

وقد نوقشت التجربة اليونانية من ناحية الاستدامة، الذي تشرف عليه لجنة المنافسة، والذي يوفر بيئة يمكن فيها اختبار مبادرات مستدامة دون الإضرار بالمنافسة.

وبالموازة، أشار المتدخلون إلى وجود توجه نحو اتخاذ تدابير حمائية عالمية، وهو ما يتضح من خلال تحليل بياني لأنظمة الاستثمار الوطنية، مسلطين الضوء على التحديات التي تفرضها جماعات الضغط المؤثرة على هذه السياسات.

وقد حلل المتدخلون تأثير جائحة كوفيد19- على سلاسل التوريد العالمية، مسلطين الضوء على استجابات الحكومات للتخفيف من الاضطرابات، مع التركيز على سيادة المنتجات وأمنها. وشدّدوا على أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة في سلاسل التوريد من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستدامة، مشيرين إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لتعزيز هذا التعاون. كما تم تسليط الضوء على أهمية سلاسل القيمة العالمية من أجل مستقبل مستدام، مع إثارة المخاوف بشأن المعايير والسياسات التجارية في غياب التعاون الدولي.

كما سلّطت الجلسة الضوء على أهمية الشفافية في سلاسل التوريد لتعزيز التوريد الأخلاقي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية. وتم تحديد محركات استدامة أخرى، من قبيل الامتثال للقانون والاقتصاد الدائري والابتكار في الممارسات المستدامة. كما ناقش المتدخلون طرق قياس استدامة سلاسل التوريد، مثل تحديد الأهداف وتقييمات دورة الحياة والانخراط في الإشهادات والمعايير.

وردا على سؤال حول خيار الجهوية أو العولمة، أكد المتدخلون على أن هذين النهجين لا يستبعد أحدهما الآخر، ويعتمدان على القطاع والظروف المحلية ودورة حياة المنتج. كما ناقشوا إعادة هيكلة الصناعات على المستوى القبلي بغية الاستجابة للمعايير البيئية في الأسواق العالمية والجهوية.

وعلى غرار المتدخلين في جلسة النقاش الثانية، أكد المتدخلون في جلسة النقاش الثالثة على الالتقائية بين تطبيق قانون المنافسة ومبادرات الاستدامة في سلاسل التوريد العالمية.

وأشاروا إلى أن هذين الجانبين لا يستبعد أحدهما الآخر، مشيرين إلى أن الاستدامة أصبحت عنصراً تنافسياً وأن بعض الشركات تستخدمها كحجة للبيع. وتم الاستشهاد بمبادرات ألمانية مثل "التعاون في مجال الأجور المعيشية للموز" و"منتدى الكاكاو" كأمثلة على ذلك، مما يسلط الضوء على التعاون بين مبادئ المنافسة والاستدامة، مع دعم من سلطة المنافسة الألمانية. وأظهرت التجربة الألمانية أيضاً كيف يمكن لسلطات المنافسة تحقيق التوازن بين المنافسة والتعاون في جهود الاستدامة.

التوصيات:

تحقيق انتقال مستدام عادل ومدمج:

- وضع معايير مشتركة دون إعاقة التجارة العالمية، وبدء مناقشات لإيجاد أرضية مشتركة وتحقيق انتقال عادل؛
- تعزيز التجارة العابرة للحدود في أفريقيا، وإزالة الحواجز التجارية واعتماد ممارسات المنافسة المدمجة؛
- اعتماد نهج نظامي للتغلب على العوائق أمام الاستثمار وجعل سلاسل القيمة مستدامة؛
- فهم أفضل لأوجه الترابط وتركيز الجهود على التكنولوجيات الصناعية لضمان انتقال مستدام.

الصناعات التي يصعب إزالة الكربون منها:

- إعادة هيكلة واسعة النطاق للصناعات الكبرى التي يصعب إزالة الكربون منها (الصلب والألومنيوم والمواد الكيماوية والبلاستيك والأسمنت) والتي تساهم بشكل كبير في الانبعاثات العالمية، بغية تحقيق أهداف صفر انبعاثات صافية بحلول 2050؛
- الاستفادة من الإمكانيات التحويلية للهيدروجين الأخضر في الحد من الانبعاثات في القطاعات التي يصعب إزالة الكربون منها.

التعاون الدولي:

- الدعوة إلى تعاون دولي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على المناخ؛
- تعزيز التعاون الجهوي لمعالجة قضايا مثل الاحتكارات الجهوية والتركيز من خلال استحواذات والحواجز التي تعترض المنافسة عبر الحدود، لا سيما في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- تعزيز التعاون الدولي لمعالجة عمليات الاندماج الكبيرة في مجالات التكنولوجيا الفلاحية للبذور والتجارة، والتي لها تأثير على سلطات المنافسة على المستوى الدولي؛
- اتخاذ حوارات مدمجة أكثر والمبادرة ببذل جهود تعاونية لتحقيق شراكات تنموية حقيقية في سياق الانتقالات لسلاسل توريد مستدامة.

نموذجية الدولة وإشراك القطاع الخاص:

- أهمية نموذجية الدولة فيما يتعلق بالانتقال الطاقي لتشجيع القطاع الخاص على تبني ممارسات مستدامة؛

- أهمية إقناع القطاع الخاص من خلال التأكيد على الفوائد التي يمكن جنيها من التحول الأخضر من حيث التنافسية وخفض الفاتورة الطاقية.

5.2. جلسة النقاش 4: رهانات الاستهلاك المسؤول

تم دعم تعزيز البعد البيئي وتنفيذ هدف "التنمية المستدامة" على مستوى المؤسسات العمومية من خلال الاهتمام بالمستهلك.

وسلط المتدخلون في الجلسة الضوء على هذا الاتجاه المتنامي، حيث يتزايد وعي المستهلكين بفوائد المنتجات المستدامة على البيئة.

ويمكن إرجاع العلامات الأولى للتحسيس البيئي إلى العواقب المباشرة التي شعر بها المستهلكون، مثل مأساة ميناماتا في اليابان واختفاء أنواع معينة من الأسماك من الأنهار في المغرب. وقد أصبح هذا التحسيس أكثر بروزًا في البلدان المتقدمة، حيث يدرج 80 في المائة من المستهلكين الآن الاعتبارات البيئية في قراراتهم الشرائية، ويُلاحَظ نفس الشيء في البلدان النامية، بما في ذلك المغرب.

وأكد المتدخلون أن التغيير نحو الاستهلاك المستدام معقد ويتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل. فقد تزايد اهتمام المستهلكين بالاستدامة وأصبحوا مدركين لقدرتهم على التأثير على الشركات لتبني ممارسات مستدامة. ونتيجة لذلك، أصبح المستهلكون العاديون مواطنين مستهلكين منخرطين في تعزيز الممارسات المسؤولة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى جهود السلطات العمومية والمنظمات الدولية وسلطات المنافسة وهيئات التقنين وفعاليات المجتمع المدني.

كما رحب المتدخلون بالاهتمام المتزايد للمستهلكين بالمنتجات المستدامة، لكنهم حذروا من المخاطر المحتملة التي قد تحد من هذا الحماس. وتشمل هذه المخاطر التضخم الناجم عن تكلفة التحول إلى المنتجات المستدامة، بالإضافة إلى "التضخم الجشع"، وهو تضخم غير عادل ناتج عن اتفاقيات الاستدامة. وهناك خطر آخر هو "الغسل الأخضر"، حيث تقدم الشركات ادعاءات بيئية مضللة حول منتجات غير مستدامة في الواقع، مما يقوض ثقة المستهلك. وقد كشفت دراسات استقصائية حديثة أن أكثر من 50% من المستهلكين قد تعرضوا لهذه الممارسة.

التوصيات:

تعزيز الاستهلاك المسؤول:

- تعزيز تربية وتحسيس المستهلكين بأهمية وفضائل وفوائد الاستهلاك المسؤول والتنمية المستدامة.

مكافحة الغسل الأخضر:

- تقديم معلومات واضحة، من خلال وضع الملصقات على وجه الخصوص، عن البصمة الكربونية للمنتجات، على سبيل المثال، لتوجيه المستهلكين نحو المنتجات المستدامة حقًا؛
- مكافحة الإعلانات المضللة فيما يتعلق بالادعاءات البيئية وضمان مصداقية وصحة المعلومات المنشورة.

مكافحة التضخم:

- دعوة إلى سلطات المنافسة لتعزيز الاستدامة، مع حماية المستهلكين من ارتفاعات الأسعار غير المبررة.

اتفاقيات الاستدامة:

- الدعوة إلى اعتماد مبادئ توجيهية توضح تطبيق قانون المنافسة على اتفاقيات الاستدامة.

6.2. الجلسة الختامية

خلص المتدخلون إلى التأكيد على ضرورة الانتقال إلى اقتصاد أخضر، معترفين بأنه لا مفر من حدوث تغييرات كبيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يعني أيضاً إعادة تشكيل قواعد اللعبة، بما في ذلك في مجال المنافسة. وشدّدوا على الدور الحاسم لسلطات المنافسة في هذه العملية، داعين إلى اتباع نهج شامل للقانون الذي يدمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية. وسيتطلب من هذا النهج التعاون بين مختلف مجتمعات المقاولات لتعزيز مقترحات القيمة التي تتماشى مع الانتقال الأخضر، مع حماية مصالح المستهلكين والشركات في نفس الوقت. وقد تم تسليط الضوء على الإدماج المتزايد للاستدامة والإنتاج الأخضر في تدبير المقاولات، وشجع على ذلك التمويل والتشجيع على الانتقال الأخضر، لا سيما في المغرب حيث يتم تعزيز الالتزام بالتنمية المستدامة من خلال مبادرات مثل لجنة التنمية المستدامة التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب. وقد أعلن رئيس مجلس المنافسة عن العديد من مبادرات المجلس لرفع هذه التحديات، بما في ذلك إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية ووضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن عمليات التركيز والشراكات من أجل التنمية المستدامة، مما يعكس الالتزام باقتصاد أكثر استدامة في المغرب.

الفهرس

ديباجة 31

الجزء الأول: وضعية المنافسة على الصعيدين الدولي والوطني 33

أولا: وضعية المنافسة على الصعيد الدولي 35

1. السياق الماكرو-اقتصادي 35
2. تدخلات السلطات العمومية وسياسات المنافسة 41
3. تطور التركيزات الاقتصادية 45

ثانيا: وضعية المنافسة على الصعيد الوطني 53

1. التطور العام للأسواق 56
2. عرض السلع والخدمات 69
3. الطلب ومحدداته 69
4. تطور الأسعار 78
5. تطور التركيزات الاقتصادية 83

الخلاصات الرئيسية 87

الجزء الثاني: حصيلة أنشطة مجلس المنافسة 91

أولا: ضبط الأسواق 93

1. نبذة عامة 93
2. الترخيص لمشاريع التركيز الاقتصادي 95
3. القرارات ذات الصلة بالملفات التنازعية 102
4. طلبات الرأي 103

ثانيا: أنشطة الهيئات التداولية 119

1. الهيئة 121
2. اللجنة الدائمة 129
3. الفروع 130

ثالثا: الحكامة الإدارية والمالية 135

1. تطور عدد الموارد البشرية لمجلس المنافسة 135
2. تنفيذ الميزانية برسم سنة 2023 136
3. نظم المعلومات 137

الجزء الثالث: الشراكات وسياسة التواصل والمرافعة لمجلس المنافسة 139

أولا: الشراكة الوطنية والدولية 141

1. الشراكة الوطنية 141
2. التعاون الدولي 141
3. الأنشطة الدولية للمجلس 144

ثانيا: التواصل بمجلس المنافسة 147

1. لمحة عامة عن حصيلة التواصل بالمجلس برسم 2023 147
2. الأعمال المنجزة برسم سنة 2023 148

ثالثا: دراسة قطاعية متعلقة بقطاع مراكز البيانات 153
1. تقديم قطاع مراكز البيانات 154
2. التطورات الأخيرة في قطاع مراكز البيانات على المستوى العالمي 155
3. مراكز البيانات في إفريقيا: ركيزة أساسية للتحول الرقمي في القارة 158
4. قطاع مراكز البيانات في المغرب 159
رابعا: ملخص وقائع مؤتمر مراكش الدولي حول "التنمية المستدامة، تحدي تنافسي ومحفز للنمو" 167

لائحة الجداول

الجدول 1:	مستويات أسعار الفائدة الرئيسة عند متم 2023	42
الجدول 2:	تطور الكميات المستوردة من السلع الأساسية بالطن (2022-2023)	61
الجدول 3:	عدد القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2023	93
الجدول 4:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالعدد)	96
الجدول 5:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أصنافها (بالعدد)	97
الجدول 6:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 (بالعدد)	98
الجدول 7:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أسقف رقم المعاملات	100
الجدول 8:	توزيع متقاطع للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أسقف رقم المعاملات الوطني والعالمي	100
الجدول 9:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرَة (بالعدد)	102
الجدول 10:	عمليات التركيز الاقتصادي في قطاع مراكز البيانات المرخص لها من قبل مجلس المنافسة بين 2019 و2022	160

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي في الفترة الممتدة من 2000 إلى2025 (بالنسبة المئوية)	36
الرسم البياني 2:	فجوة الإنتاج في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (بالنسبة المئوية)	37
الرسم البياني 3:	تطور مؤشر أسعار المواد الأولية (المحتسب على أساس: 2010 = 100)	39
الرسم البياني 4:	تطور معدل التضخم (تغير أسعار الاستهلاك بالنسبة المئوية)	39
الرسم البياني 5:	تطور عمليات التركيز الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1985 إلى2023 (بالحجم والقيمة)	47
الرسم البياني 6:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2023 (حسب قيمتها)	50
الرسم البياني 7:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية برسم 2023 (حسب حجمها)	50
الرسم البياني 8:	تطور عمليات التركيز العابرة للحدود في الفترة الممتدة من 1985 إلى 2023	51
الرسم البياني 9:	توزيع التركيزات الاقتصادية حسب أصناف الجهات المقتنية بين سنتي 2024 و 2023(بمليار دولار)	53
الرسم البياني 10:	الرسم البياني10:تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات الكبرى بمليورد نهم(2020-2023)	57
الرسم البياني 11:	الرسم البياني 11 : التطور الفصلي للرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي حسب القطاعات في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 (أساس 2015:100)	65
الرسم البياني 12:	التطور الشهري لنسبة استخدام القدرات الإنتاجية في مجال الصناعة في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023	66
الرسم البياني 13:	تطور تدفقات إحداث المقاولات وإفلاسها (2023 - 2020)	66
الرسم البياني 14:	التطور الفصلي المقارن لنمو الطلب الداخلي 25 والنمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة (2023 - 2020)	69
الرسم البياني 15:	التطور الفصلي لمساهمة مكونات الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي بحسب نقاط الناتج الداخلي الإجمالي	70
الرسم البياني 16:	التطور الفصلي للقدرة الشرائية للمداخيل الإجمالية للأسر بالنسبة المئوية (2023 - 2020)	71
الرسم البياني 17:	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بمليار درهم (2023 - 2018)	76
الرسم البياني 18:	التطور المقارن للتضخم والتضخم الأساسي على أساس سنوي (2023-2021)	78
الرسم البياني 19:	تطور مقارن للرقم الاستدلالي للمواد الغذائية وغير الغذائية على أساس سنوي	79

الرسم البياني 20:	تطور التركيزات الاقتصادية التي عالجها مجلس المنافسة (2019-2023)	84
الرسم البياني 21:	تطور توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها حسب نوع العمليات (2020 -2023)	85
الرسم البياني 22:	تطور توزيع التركيزات الاقتصادية حسب منشأ رؤوس الأموال (2019-2023)	86
الرسم البياني 23:	توزيع القرارات والآراء الصادرة عن مجلس المنافسة برسم 2023 (بالنسبة المئوية)	93
الرسم البياني 24:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب طبيعة القرارات المتخذة (بالنسبة المئوية)	97
الرسم البياني 25:	توزيع التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب أصنافها (بالنسبة المئوية)	97
الرسم البياني 26:	التوزيع القطاعي للتركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 (بالنسبة المئوية)	99
الرسم البياني 27:	التركيزات الاقتصادية المرخص لها في 2023 حسب منشأ رؤوس الأموال المستثمرة (بالنسبة المئوية)	105
الرسم البياني 28:	تطور التوظيفات والمغادرات، دجنبر 2018 - دجنبر 2023	136
الرسم البياني 29:	إيداعات براءات الاختراع العالمية في قطاع مراكز البيانات سنويًا (2014-2023)	157
الرسم البياني 30:	الموضوعات ذات الأولوية في قطاع مراكز البيانات وفقا للتصنيف الدولي لبراءات الاختراع CIB في جميع أنحاء العالم بين عامي 2014 و 2023	157
الرسم البياني 31:	البلدان الرئيسية التي أودعت براءات اختراع في مجال مراكز البيانات	158
الرسم البياني 32:	مناطق المغرب التي تتوفر على مواقع مراكز بيانات حاصلة على شهادة TIER	161
الرسم البياني 33:	مراكز البيانات الرائدة الحاصلة على شهادة TIER في أفريقيا	162
الرسم البياني 34:	أطلس الموارد الشمسية في المغرب	164
الرسم البياني 35:	سيناريو إنتاج الطاقة باستعمال التكنولوجيا على مستوى العالم حتى عام 2050	164
الرسم البياني 36:	نسبة مستخدمي الأنترنيت برسم 20	166
الرسم البياني 37:	نسبة سكان العالم المستفيدين برسم 2020 (4G) من الجيل الرابع للشبكات الخلوية	166
الرسم البياني 38:	الاشتراكات النشيطة في خدمة أنترنيت الهاتف المحمول ذات الصبيب العالي لكل 100 نسمة برسم 2021	166
الرسم البياني 39:	شبكة الأنترنيت الثابت ذات الصبيب العالي لكل 100 نسمة:	166
الرسم البياني 40:	مؤشر البنية التحتية للاتصالات برسم 2020	166
الرسم البياني 41:	مؤشر البنية التحتية للاتصالات برسم 2020	166

لائحة الإطارات

الإطار 1:	تركيزات التجميع	46
الإطار 2:	نمو مشاريع التركيز الاقتصادي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي	49
الإطار 3:	الهيدروجين الأخضر ، الميزة التنافسية للمغرب	68
الإطار 4:	"الجشع التضخمي" و"التضخم الانكماشي" و"تضخم السلع الرخيصة"، كممارسات مقيدة للمنافسة	81

تشكيلة مجلس المنافسة

الرئيس	الأمين العام
أحمد رحو	محمد أبو العزيز
الأعضاء الدائمون	
شيماء عبو	
عادل بوكبير	
عبد العزيز الطالبي	
حسن أبو عبد المجيد	
الأعضاء المستشارون	
عبد الخالق التهامي	
عادل هدان	
عبد السلام بنعبو	
منير مهدي	
رشيد بن علي	
العيد محسوسي	
عثمان الفردوس	
بوعزة خراطي	
مندوب الحكومة	
الحسن بوسلمام	

الإيداع القانوني: 2020PE0020

ردمد: 2658-8471

مجلس المنافسة

مجلس المنافسة

شارع التين، عمارة 7 و8 محج الرياض، الطابق الرابع ، حي الرياض، الرباط - المغرب

الهاتف : 0537.752.810 - 0537.756.216 - 0537.758.853

الفاكس : 0537.759.119